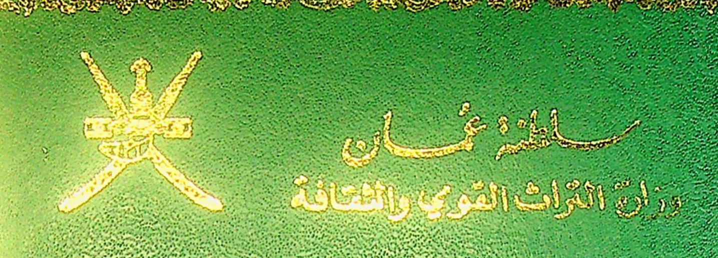


الدليل والبرهان

تأليف

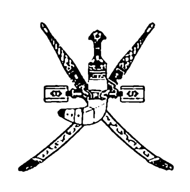
العلامة أبو يعقوب يوسف إبراهيم الوارجلاني

تحقيق

الشيخ سالم بن حمد الحارثي

الجزء الأول والثاني

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

الدليل والبرهان

تأليف

العلامة أبو يعقوب يوسف إبراهيم الوارجلاني

تحقيق

الشيخ سالم بن حمد الحارثي

الجزء الأول والثاني

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

الدليــل والبـرهــان

الجـزء الأول

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مقدمة مراجع الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

وبعـد :

فإن الله سبحانه وتعالى أكرم بني آدم بأن خلقهم في أحسن صورة وَرَكَّبَ فيهم العقل المُدَبِر وامْتَنَ عليهم باللسان المُعَبِّر ، وفطرهم على عقيدة التوحيد ، وجعل لهذه الفطرة ضوابط عن الانحراف ، جاءت بها رسل الله في كتبه القَيِّمَة ، وجاءت مُبَيِّنَة دينه الحق ، وقد تتابعت شرائع الله تعالى في أرضه وكان مسك ختامها رسالة محمد ﷺ ، فَتَكَفل سبحانه بحفظ كتابها العظيم عن التبديل والتحريف ، ولكن الأمة الإسلامية أُصيبت – دون أن يُصَاب شرعها – بما أُصيبت به الأُمم السابقة من الإنقسام والاختلاف ، واستغل الكائدون ذلك للطعن في دين الله تعالى ، فانبرىٰ علماء الأُمة يظهرون العقائد الحقة بالدليل الواضح والبرهان النَيِّر مقتبسين كل ذلك من آية محكمة أو حديث نبوي صحيح أو دليل عقلي صريح .

لقد أُلفت كتب كثيرة في هذا الموضوع ، ويأتي كتاب **الدليل والبرهان** من أهمها حيث أوضح فيه العَلّامة أبو يعقوب الوارجلاني رضي الله عنه – بما حباه الله تعالى من علم غزير وبصيرة نافذة – عقائد أهل الحق والاستقامة بأُسلوب رصين محكم ، ودليل ساطع ، وبرهان لا يلبث أن يسلِّم له الخصم المعاند .

وقد امتاز **الدليل والبرهان** – في نظري القاصر – بثلاثة أُساليب : –

أولًا : قوة السبك في التأليف ورصانة في التعبير ، ومحجة في الاستشهاد

بالنصوص الشرعية واللغوية .

ثانيًا : يناقش أتباع كل ملة بما يسلّمون به فهو يحاور المخالف من الأمة لعقيدة أهل الحق والاستقامة بالنص الشرعي والدليل السمعي المُسَلَّم به من الطرفين ويسوق الحجج العقلية للرد على الكافر والملحد . ومع هذا فأسلوبه يشمل طريقتين : الدفاع عن العقائد الحقة والهجوم على عقائد الضلال كل ذلك بدون أن يأخذ السأم والملل القارىء والباحث .

ثالثًا : استخدم الشيخ رضي الله عنه كثيرًا أسلوب التهكم والسخرية من أصحاب العقائد الزائغة عند تهافت شبههم ، ولذلك يحتاج هذا الكتاب – **الدليل والبرهان** – إلى قراءة واعية متأنية حتى لا يلتبس على القارىء تنوع أساليب الشيخ في التأليف .

مما هو معلوم لدى الجميع جلالة قدر الشيخ أبي يعقوب الوارجلاني وعظيم منزلته وخدماته الجليلة التي قدمها للإسلام ، فقد رَتب مسند الإمام الربيع بن حبيب رضي الله عنه وجعله على هيئة جامع يستفيد منه المسلمون بيسر وسهولة وله كذلك تفسير للقرآن الكريم لم يصل إلينا وله كتاب العدل والإنصاف في أصول الفقه ، وله هذا الكتاب **الدليل والبرهان** ، ولكن للأسف الشديد لم يحظ كتابه هذا بالعناية المطلوبة من قِبَلِ الباحثين والدارسين الأكاديميين رغم أهمية هذا الكتاب في العقائد وعلم الكلام ، فهو حتى الآن لم يُحقق التحقيق العلمي الدقيق الذي يُظهره في المكتبة الإسلامية بما يوازي أهميته العلمية إلّا ما كان من الأستاذ الهادي مصلح حيث قام مشكورًا بتحقيق الجزء الأول وابتدأ بخطوة عظيمة ورائدة في العناية بهذا المؤلف ، ولكن هذا العمل لا يكفي – والكلام موجه لغير الأستاذ الهادي فهو قام بما عليه – فما زال هناك جزءآن آخران ينبغي العناية بهما وتحقيقهما ، كما ينبغي – حسب نظري – عقد دراسة موسعة لهذا السفر العظيم ككل حتى تبرز مكنوناته القيمة وتشع أحجاره الكريمة ، فمؤلفه رحمه الله تعالى كان موسوعيًا ، فينبغي دراسة

جوانبه اللغـوية والفقهية ومعلوماته التاريخية والجغرافية وأساليبه المنطقية والفلسفية بالإضافة إلى مادته في علم الكلام والعقائد .

لقد أوكل إليَّ مراجعة هذا الكتاب لإعادة طباعته ، لذلك طلبت مخطوطة **الدليل والبرهان** لأصلح عليها الأخطاء ، فلم أجد أي مخطوطة له ، وبعد ذلك حصلت على الطبعة البارونية وهي تحتوي على أخطاء كثيرة ، فعملت جهدي في التصحيح حتى تخرج الطبعة الثانية بأفضل ما يكون حسب المستطاع ، ولذلك لا تعدو هذه المراجعة من أن تكون نَسْخًا مقومًا للطبعة البارونية ، وكذلك على القارئ الكريم ألا يذهب بفكره عند قراءته لهذه الطبعة بأنها محققة ، فالتحقيق له رجاله وأسلوبه ، وله مكانه ووقته ، وكل هذا لا يتوفر لديَّ ، إلا اللّهم ما كان من بعض التعليقات والإضافات الموضحة التي أرفقتها بالهامش والتي لابد منها ، وقد ختمت كل تعليق مني بـ (مراجع ط ٢) أي مراجع الطبعة الثانية .

ولديَّ ملاحظة عن الكتاب من خلال قراءتي المتأنية له ، حيث وجدت عدم الترابط المعروف بين المواضيع من حيث عدم تلازم الموضوع مع ما قبله ومع ما بعده وهذا وقع في العناوين الرئيسية فقط وأما في تسلسل المحتويات داخـل الموضوع الواحـد فقد جاء سليمًا في ترتيبه وتنسيقه ، كما أن جميع المواضيع الواردة في الكتاب جاءت داخل إطار عام واحد وهو أصول الدين وبيان العقائد الحَقَّة وتفنيد العقائد الزائغة عن الحق ، وفي نظري ربما أن المؤلف رحمه الله تعالى كان يكتب ردوده وأجوبته حسب مقتضى المقام ولكن لم تمهله الظروف لترتيبها وتنسيقها لربما وافاه الأجل المحتوم فقام من جاء من بعده بإخراجها حسبما وجدها ، ولكن حسـب ظني أن العنوان من وضع المؤلف

نفسه وعنوان الكتاب هو « **كتاب الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق بالبرهان والصدق** » .

وربما يُقال إن منهج بعض السلف عدم الإلتزام بالترتيب والتنسيق في التأليف . فأقول : نعم ، ربما يوجد هذا ، ولكن الشيخ رحمه الله تعالى معروف عنه النظام والتبويب ، فقد رَتب مسند الإمام الربيع بن حبيب على هيئة جامع وكذلك جاء كتابه العدل والإنصاف متسلسلًا متتابعًا في موضوعاته ولذلك أستبعد أن يكون الشيخ رحمه الله تعالى ترك كتابه هكذا برغبته .

ومما يجدر ذكره هنا أيضًا أن كتاب مرج البحرين في المنطق للمؤلف نفسه جاء مضافًا مع نهاية الجزء الثاني من كتاب **الدليل والبرهان** ، وهذا ليس مكانه ، أولًا لأنه يفصل بين الجزء الثاني والجزء الثالث من **الدليل والبرهان** ، وثانيًا لأن موضوعه مستقل تمامًا عن مواضيع **الدليل والبرهان** وإن كان المنطق يعتبر خادمًا لعلم الكلام ، ولذلك رؤي عدم إضافته مع **الدليل والبرهان** وإنما طبعه ككتاب مستقل حسبما وضعه مؤلفه ، والله أعلم بالصواب .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى وزارة التراث القومي والثقافة وعلى رأسها صاحب السمو السيد فيصل بن علي آل سعيد على عنايتها الكبيرة بكتب التراث الإسلامي عاملة بمقتضى التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم ، وكذلك الشكر موصول للجنة مراجعة وطباعة المخطوطات بالوزارة المذكورة رئيسًا وأعضاءًا وإشرافًا .

وفي الختام أسأل الله تعالى التوفيق والسداد لما يحب ويرضىٰ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خميس بن راشد بن سعيّد العدوي

الإثنين ١٨ من ذي الحجة سنة ١٤١٦هـ

الموافق ٦ مايو سنة ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة في التعريف بالمؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمين وآله وأصحابه أجمعين . وبعد : فالشيخ أبو يعقوب بن إبراهيم السدراتي الأباضي الوارجلاني أحد الأقطاب الكبار والعلماء المجتهدين الأحرار .

أخذ العلم من شيوخه بسدراته من وارقلا بجنوب الجزائر على الغرب من وادي ميزاب الذي كان ولا يزال يزخر بالعلماء الاباضية ولا تزال هذه البلاد وسائر الوادي معمورة بهم إلى يومنا هذا ، وقد خرج منها علماء مشهورون بالفقه والتأليف كالشيخ أحمد بن محمود بن بكر والشيخ عبد العزيز الثميني والشيخ محمد بن يوسف اطفيش ، وفي المتأخرين الشيخ بيوض والشيخ عبد الرحمن بكلي وأمثالهم كثير ممن تفخر بهم الجمهورية الجزائرية .

والقرية التي عاش فيها المؤلف دمرها أحد الجبابرة بعد موته وبقيت آثارها ومقابرها معروفة إلى الآن شرقي القرية التي هي معمورة الآن .

وقد كان ــ رحمه الله ــ مولعا بالأسفار والخروج في نظر الآثار والتدبر في آيات الله وكان عالما جليلا موقرا مع علماء مذهبه وغيرهم من علماء المالكية رحل في طلب العلم إلى الأندلس وتتلمذ على علمائها .

قال في مدحه بعض علماء سجلماسة من المخالفين أبياتا منها :

ما كنت أحسب أن الطود تحمله العيس فيصبح بين الرحل والقتب

وله مؤلفات عديدة منها تفسير القرآن العظيم ، قال العلامة البرادي (كتاب عجيب رأيت منه في بلاد اريغ سفراً كبيراً لم أر ولا رأيت قط سفراً أضخم منه ولا أكبر منه وحرزت أنه يجاوز سبعمائة ورقة أو أقل أو أكثر ، فيه

تفسير الفاتحة والبقرة وآل عمران ، وحرزت أنه فسر القرآن في ثمانية أسفار مثله فلم أر ولا رأيت أبلغ منه ولا أشفى للصدور : في لغة أو حكم مبني أو قراءة ظاهرة أو شاذة أو ناسخ ومنسوخ أو في جميع العلوم ، فإذا ذكر آية يقول قوله تعالى إلخ ، فأول ما يذكر إعراب الآية ويستقصيه ، ثم يقول اللغة فيستقصي جميع تصاريف الفعل من الكلمة ، ثم الصحيح في حديث رسول الله ﷺ فيسوق الرواية من كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند ثم يسرد فيه السند أبو عبيدة عن جابر ويذكر الحديث ، ولقد استقصى الاختلاف الذي في « الإمام » في « قوله إني جاعلك للناس إماما » فذكر مقالة الرافضة والغالية وذكر مقالات النكار وغيرهم من جميع الفرق ، ولعمري أن فيه لعلوما جمة ، ولقد ذاكرت أمره مع بعض الطلبة المميزين هنالك فقال لي : (لو وجدت هذا التأليف كاملا لاسترخصته بخمسين دينارا) ومن ضعف بخت أهل هذا المذهب وقلة اكتراثهم بشيء غفلوا عنه حتى أنه لم يعلم به أكثرهم).

ومنها كتاب « العدل والإنصاف » في أصول الفقه ثلاثة أجزاء اختصره وشرح المختصر البدر الشماخي ، ونظم المختصر العلامة أبو مالك عامر بن خميس المالكي سماه « موارد الالطاف نظم مختصر العدل والإنصاف » وشرح الأصل الإمام اطفيش .

ومنها هذه الكتاب الذي نحن بصدده وهو في ثلاثة أجزاء يدل على غزارة علمه وتعمقه وإطلاعه وإلمامه بجميع الفنون .

ومنها كتاب « مرج البحرين » في علم الفلسفة[١] .

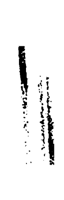
ومنها ترتيبه لمسند الربيع بن حبيب وقد ضم إليه مراسيل جابر بن زيد وبعض روايات الربيع عن ضمام عن جابر بن زيد وروايات أبي سفيان عن الربيع وروايات للإمام أفلح بن عبد الوهاب عن أبي غانم ، وقام بشرح الجميع

(١) وهذا الكتاب مرفق بالجزء الثاني من كتاب الدليل والبرهان في طبعة التراث الأولى وفي الطبعة البارونية ، ولكن تم إفراده ككتاب مستقل في هذه الطبعة . (مراجع الطبعة الثانية) .

الإمام أبو ستة من علماء جربة بتونس ، وشرح بعضها شرحا واسعا الإمام عبد الله بن حميد السالمي من علماء عُمان ، قال البدر الشماخي من علماء نفوسه بليبيا (ولا أحصى ما رأيته له من الأجوبة لكثرتها) قال : (وسمعت بعض الطلبة يذكر أنه رأى له تأليفا في الفقه) قال : (وله قصائد منها الحجازية في ثلاثمائة وستين بيتا عدد أيام السنة تدل على غزارة علمه لما أودعها من فنون العلم) . وتوفي ـــ رحمه الله ورضى عنه ـــ عام سبعون وخمسمائة للهجرة .

١٨ من شوال ١٤٠٢هـ
١٩٨٢/٨/٨م

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثي



[تمهيد](١)

بسم الله الرحمن الرحيم

ما شاء الله لا قوة إلا بالله

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، الحمد لله العليم الحكيم رب العرش العظيم ، الرحمن الرحيم الذي لم يخلق الخلق باطلا ، ولم ينشأهم لاعبا ولم يجعلهم عابثا ولم يتركهم سدى ، ولم يمنعهم هدى ، خلق فسوى وقدّر فهدى ، وأوضح منهاج السبيل لأهل العقول بأنوار الدليل وسنن الجليل ، فشفى الغليل وكفى العليل مؤنة الدخيل ، سبحانه .

والصلاة والسلام على نبي الرحمة ، هادي الأمة محمد بن عبد الله وعلى سائر الأنبياء الجم الغفير والأولياء الجمع الكثير أنه على ما يشاء قدير .

أما بعد : فإن الله تبارك وتعالى فطر هذا الجنس العاقل فجعله أفضل الخلق أجمعين ، وخلق الإنسان خيّرا فجعله أفضل العالمين ، وخلق الأمم أمة بعد أمة فجعل هذه الأمة أفضل الأولين والآخرين بشهادتهم يوم الدين على رؤوس العالمين ، فقصر الحق على الفرقة الثالثة والسبعين وما سواها في الهلاك والردى أبد الآبدين ، وجاء الشرع بمصداق ما قلنا ؛ قال ﷺ : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية وكلهم يدّعي تلك الواحدة » . الحديث .

وفي حديث جبير بن نفير « ستفترقون على إحدى وستين فرقة » وفي حديث آخر « افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة . وستفترقون على ثلاث وسبعين فرقة » الحديث . وفي حديث

(١) هذا العنوان من وضع مراجع الطبعة الثانية .

آخر « افترقت النصارى على إحدى وسبعين فرقة واليهود على اثنتين وسبعين فرقة وأنتم على ثلاث وسبعين فرقة » الحديث ، والحديث من المسندات وليس من المتواتر ، ولأصحاب الحديث عكسه يرون أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلهن إلى الجنة ما خلا واحدة إلى النار ، ولأصحاب الحديث حظهم ، وقد وردت أحاديث كثيرة في الأمة يخص بعضها بعضا ويعم وينسخ ويفسر .



« باب » اختلاف الناس في الأمة

قال بعضهم : الأمة جميع من أرسل إليه رسول الله ﷺ من الجن والإنس والأحمر والأسود ، ودخل في جملة هذا جميع المشركين من السوفسطائية والدهرية والثنوية والديصانية والمرقونية وأصحاب الطبائع والخرمية ويأجوج ومأجوج واليهود والنصارى والذين أشركوا ، وجماعة الموحدين أجمعين وأهل التشبيه منهم ، والخضر والياس وعيسى إذا نزل ، ليس إلا الملائكة .

وقالت طائفة : من أمته من آمن به من الموحدين والمشبهة والرافضة والمجسمة والشيعة .

وطائفة يقولون : إنما أمته من آمن به وصدقه وصح توحيده .

وطائفة يقولون : إن أمته الفرقة المحقة .

وكل صدقوا ، ولكن هذا مبهم .

وقال ﷺ : « إن معكم خليقتين ما كانتا في شيء إلا كثرتاه يأجوج ومأجوج » وذلك أن رسول الله ﷺ كان في سفر له يمشون أوان الظهيرة إذ نزل جبريل عليه السلام بأول سورة ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم أن زلزلة الساعة شيء عظيم ﴾ فرفع بها رسول الله ﷺ عقيرته فثاب إليه الناس فقال : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ إلى قوله : ﴿ شديد ﴾ فقال عليه السلام : « أتدرون أي يوم هذا ؟ » قالوا : (الله ورسوله أعلم) . فقال : « يوم يقول الله فيه لآدم : قم ابعث بعث النار . فقال آدم وما بعث النار ؟ فقال تعالى : من كل ألف تسعة وتسعين وتسعمائة إلى النار وواحد إلى الجنة » . هناك يشيب الصغير ويهرم الكبير ﴿ وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى ﴾ الآية ، فتفرق أصحاب رسول الله ﷺ وضوضؤوا ، فناداهم أن هلموا فثابوا إليه ، وقال : « ابشروا إن معكم خليقتين ما كانتا في شيء إلا كثرتاه يأجوج ومأجوج تسعة وتسعون وتسعمائة إلى النار وواحد منكم إلى الجنة » .

فأوجب عليه السلام أن يأجوج ومأجوج من أمته فوجب على هذا الحديث أن أمة محمد ﷺ إلى التسعمائة أقرب من إلى الثلاث والسبعين فرقة .

وقوله عليه السلام : « لا تقوم الساعة على مؤمن » وقوله عليه السلام : « لا تقوم الساعة إلى على دين أبي جهل ودينه الشرك » . وقوله عليه السلام : « لتتبعن آثار من قبلكم حتى أنهم لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه حذو النعل بالنعل » – ويروى خشرم دبر – قالوا : (اليهود والنصارى يا رسول الله ؟) قال : « لا » قالوا : فمن إذا ؟ قال عليه السلام : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب إليات نساء دوس على ذي الخصلة » – وذو الخصلة صنم كانوا يعبدونه في الجاهلية ـــ وهؤلاء من أمته . وروى عنه أنه قال : « القدرية مجوس هذه الأمة والمرجئة يهودها » وهما من أمته . وعنه عليه السلام أنه قال : « رأيت في المنام سوادًا . فقلت : يا جبريل من هؤلاء ؟ أهؤلاء أمتي ؟ فقال : لا ، هذا موسى في أمته » ثم قال : « فرأيت سوادا أعظم من الأول . فقلت : يا جبريل من هؤلاء ، أهؤلاء أمتي ؟ فقال : هذا عيسى في أمته » . قال : « ثم نظرت فرأيت سوادا أعظم من الأولين ، قد سد ما بين الأفق ، فقلت : من هؤلاء يا جبريل ، فقال : هؤلاء أمتك لك معهم سبعون ألفا يحشرون عن يمين العرش كأن وجوههم القمر ليلة البدر ولا يحضرون المحشر » .

فقام عكاشة بن المحصن فقال : (ادع الله يا رسول الله أن يجعلني منهم) فقال : « أنت منهم ، أو قال : اللهم اجعله منهم » ، ثم قام سعد بن عبادة فقال : (ادع الله أن يجعلني منهم) . فقال : « سبقك بها عكاشة وبردت الدعوة » . ثم دخل عليه السلام بيته ثم خرج فقالوا : (هؤلاء من الأنبياء أو من أبنائنا وأما نحن فقد ذقنا الشرك). فقال : « بلى رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين » فقالوا : (احلّهم لنا يا رسول الله) فقال : « لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون » .

وعنه عليه السلام أنه قال : « زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها » . وقال عليه السلام : « نحن الآخرون الأولون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم » .

* * *

* في فضائل هذه الأمة *

قال الله عز وجل : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ الآية . وقال عليه السلام : « أمتي أمة مرحومة » إشارة إلى قول الله — عز وجل — لموسى حين قال موسى ﴿ إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء ﴾ إلى قوله : ﴿ الذي يجدونه مكتوبا ﴾ الآية . وقال عليه السلام : « أنتم توافون سبعين أمة أنتم خيرها وأفضلها عند الله » قال عليه السلام : « أمتي كالغيث لا يدرى أوله خير أم آخره » وقال أيضا : « أول أمتي خير وأوسطها وآخرها همج رعاع لا خير فيهم » ، وقال عليه السلام : « للعامل من أمتي في آخر الزمان أجر خمسين منكم » يريد أصحابه . وقال عليه السلام : « أهل الجنة مائة وعشرون صفا أنتم منها ثمانون » .

وقال عليه السلام : « خير أمتي لأمتي أبو بكر ثم عمر » ، وروي : « وأصلبها في دين الله عمر ، وأمينها أبو عبيدة بن الجراح ، وأقضاكم عليّ وأفرضكم زيد بن ثابت ، وأقراكم أبي بن كعب ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وإن مع سلمان لعلما ، وعليكم بهدي عمّار وبهدي ابن أم عبد » . ولابد من قيام المهدي في آخر الزمان يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا .

قال : « ولكل نبي دعوة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي » وعن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « خير أول أمتي متزوجوها وآخرها عزابها » ، وعنه عليه السلام قال : « لا تزال أمتي بخير ما تباينوا فإذا تساووا هلكوا » . وعن أبي هريرة قال : مر النبي عليه السلام على مقبرة فقال : « سلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع وإنا بكم لاحقون إن شاء الله ، إنا لله وإنا إليه راجعون ، وددت أني رأيت إخواني » فقالوا : (ألسنا بإخوانك يا رسول الله) قال : « بل أنتم أصحابي ، إخواني قوم يأتون من

بعدي وأنا فرطهم على الحوض ، وليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال ، فأناديهم : ألا هلم ألا هلم ، إنهم أصحابي ، فيقال : ليسوا بأصحابك إنك لا تدري ما احدثوا بعدك » ، وفي رواية : أنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول : « فسحقا فسحقا » .

وعنه عليه السلامَ أنه قال لأصحابه : « أي الخلق أعجب إيمانًا ؟ » فقالوا : (الملائكة) ، قال : « الملائكة عند ربهم فما لهم لا يؤمنون » وفي رواية : قالوا (الأنبياء) ، قال : « الأنبياء يأتيهم وحي من ربهم فما لهم لا يؤمنون » قالوا : (نحن أصحابك) ، قال : « أنتم أصحابي تسمعون مني وتروني فما لكم لا تؤمنون » فقالوا : (الله ورسوله أعلم) ، قال : « أعجب الخلق إيمانا قوم يأتون من بعدي فيؤمنون بي ويعملون بأمري ولم يروني ، فأولئك لهم الدرجات العلى إلا من تعمق في الفتنة » . وقال عليه السلام : « خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي قوم يحبون السمن تسبق يمين أحدهم شهادته » . وقال عليه السلام : « أنتم ثلثا أهل الجنة » .



* آفات الأمـة *

قال رسول الله ﷺ : « ستفترق أمتي » الحديث ، وقال عليه السلام : « هلاك أمتي رجلان عالم فاجر وعابد جاهل » ، وقال أيضا : « إذا ظهرت البدع في أمتي وكتم العالم علمه فعليه لعنة الله » ، وعنه عليه السلام : « ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها » . وقال عليه السلام : « أخوف ما أخاف عليكم زلة عالم وجدال منافق بالقرآن » . وعن أبي ذر قال : « سمعت رسول الله ﷺ يتخوف على أمته ستا : إمارة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، والاستخفاف بالدم ، وقطيعة الرحم ، وقوما يتخذون القرآن مزاميراً يقدمون الرجل منهم ليس بأفقههم إلا ليغنيهم » . وعن أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال : « هلاك أمتي » أو قال : « فساد أمتي على رؤوس أغيلمة من سفهاء قريش » وعن ابن عباس عنه ﷺ أنه قال : « هلاك أمتي في المعصية والقدرية والرواية عن غير ثبت » وعن حذيفة — رضي الله عنه — قال : (لتدعون هذه الأمة مما لو دعا به القرون الأولى عاد وثمود لاستجيب لها ولا يستجاب لهذه الأمة) .

وعن أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال : « أتدرون من المفلس » قالوا : (المفلس فينا من لا دينار له ولا درهم له ولا متاع) فقال : « إنما المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة وصيام وقد شتم هذا وضرب هذا وقذف هذا ، فيقتص لهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم يطرح في النار » . وذكر ضمام هذا الحديث فأوجب القصاص في الحسنات و لم يذكر إلقاء الخطايا عليه ... وقال تعالى : ﴿ وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم وليسألن يوم القيامة عما كانوا يفترون ﴾ .

وعن يحيى بن أبي كثير قال : قال رسول الله ﷺ : « يكون القوم من أمتي فطن في تجارتهم خرق في أمر آخرتهم يموتون لا خلاق لهم » .

وعن راشد بن سعد أن النبي ﷺ قال يوما وعنده نفر من قريش « ألا إنكم ولاة هذا الأمر من بعدي فلا أعرفن ما شققتم على أمتي ، اللهم من شق على أمتي فشق عليه » . وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : أنه قال : « يهلك أمتي هذا الحي من قريش » ، قالوا : (فما تأمرنا) ، قال : « لو أن الناس أعتزلوهم » أو قال : « تركوهم » ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أخاف على أمتي إلا ضعف اليقين » . قال عمر بن الخطاب — رضي الله عنه – لكعب : (ما أخوف شيء تخافه على أمة أحمد) ، قال : (أئمة مضلون) ، قال له عمر : (صدقت قد أسر إلّي ذلك رسول الله ﷺ وعلمنيه) ، روى ثعلبة بن مسلم عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم إنك ظالم فتودع منهم » . وعنه عليه السلام قال : « رأيت رجلًا قد أخذته الزبانية من كل مكان فجاء أمره بمعروف ونهيه عن منكر فاستنقذاه من أيديهم وأدخلاه مع ملائكة الرحمة فصار معهم » .. وقال : « صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي يوم القيامة إمام ظلوم غشوم وغال في الدين مارق » ، وعن جعفر بن برقان عن الزهري عن رسول الله ﷺ : قال : « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم فارفق به ، ومن خرق فاخرق به » وقيل عنه عليه السلام أنه قال : « ما أشد ما أتخوف على أمتي الشيطان والدجال ولكن أشد ما ألقى عليهم الأئمة المضلون » .

وعنه أيضا إنه قال : « من ولي من أمة محمد شيئا فلم يعدل فيها فعليه بهلة الله » قالوا : (وما بهلة الله ؟) قال : « لعنة الله عز وجل » .. وعن الحسن عنه عليه السلام قال : « لا تزال يد الله تعالى على هذه الأمة وكنفه مالم تعظم أبرارهم فجارهم ، ومالم يرفق خيارهم بشرارهم ، ومالم تمل قراؤهم إلى أمرائهم ، فإذا فعلوا ذلك رفعت عنهم البركة وسلطت عليهم الجبابرة فساموهم سوء العذاب وقذف في قلوبهم الرعب وألزق بهم الفاقة » .

حدثنا علي عن الحسن بن واقد الحنفي قال : أظنه من أحاديث بهز بن

حكيم قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كانت سنة ثمانين ومائة فقد أحلت لأمتي العزبة والعزلة والترهب في رؤوس الأجبال » ، وعنه عليه السلام إنه قال : « الخائف يوم القيامة من خافته أمتي من غير سلطان » ، ومن كتاب ذكر الطاعة والمعصية عن عبد الرحمن بن عبد الكفيف (.. أتيت إلى عبد الله بن عمر وهو جالس في ظل الكعبة والناس حوله مجتمعون فسمعته يقول : قام رسول الله ﷺ فخطبنا فقال : « إنه لم يكن نبي إلا كان حقا على الله أن يدل أمته على ما يعلمه خيرا لهم ، وينذرهم ما يعلمه شرا لهم ، وأن أمتكم هذه جعلت عافيتها في أولها وأن آخرها يصيبهم بلاء وأمور ينكرونها ، وتجيء الفتن يدفن بعضها بعضا ، تجيء الفتنة فيقول المؤمن هذه مهلكتي ثم تنكشف ، فمن سره منكم أن يزحزح عن النار وأن يدخل الجنة فلتدركه موتته وهو مؤمن بالله واليوم الآخر وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه » .

وإنما أغرقنا في النزع في هذه الأمة وتقصيناها ما قدرنا ليتفق لنا الجمع بين قوله عز وجل : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ إلى قوله : ﴿ وأكثرهم الفاسقون ﴾ . وبين قول النبي عليه السلام : « ستفترق أمتي » .. الحديث .

ونستظهر بما عاينا ورأينا من بلوغ هذه الأمة طرفي الأرض شرقا ومغربا وإذ أعاذهم الله تعالى من عبادة الأوثان واتخاذ غيره ربا من غير أن تخل بشيء من طرق أهل الحق فالأصل السلامة ، ما خلا صنفين منها : المبتدع في دين الله عز وجل والمصر على معصية الله ـــ عز وجل ـــ المبائن لله ، فهذان لا سبيل لهما إلى الجنة ولابد من بيانهما وتحديد شأنهما على أنهما من أهل الشهادة لله ـــ عز وجل ـــ والإيمان به نطقا واعتقادا ، ومن أين افتراقا مع سائر المؤمنين الذين أخلصوا دينهم لله ومع سائر أهل الإجرام الذين شابوا دينهم

بالفجور وعقبوا التوبة والندم ، وسيأتي في موضعه التفرقة بينهما وبينهم . والله الموفق للصواب .

اعلم أن الله تعالى وعد النصر والظفر لهذه الأمة على سائر الأديان قال الله – عز وجل – : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات – إلى قوله : ﴿ أولئك هم الفاسقون ﴾ وقال : ﴿ إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ﴾ وقد فعلوا وفعل . وقال : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ إلى قوله : ﴿ وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها ﴾ الآية ـــ وفي أمثالها من القرآن ، وعد هذا الدين أن يظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، فجاهد رسول الله ﷺ حتى أظهره الله على العرب قاطبة كما قال : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ إلى قوله : ﴿ توابا ﴾ .

ثم ولي أبو بكر الصديق ـــ رضي الله عنه ـــ فارتدت العرب بعد رسول الله ﷺ بعد دخولهم في دين الإسلام فقاتلهم أبو بكر ففتح الله له وردهم إلى الإسلام كأول مرة .

ثم ولي عمر بن الخطاب ـــ رضي الله عنه ـــ فافتتح مايلي جزيرة العرب من العراق والجزيرة والشام ومصر وطرابلس وفارس وكرمان فمات ـــ رحمه الله ـــ .

فولي عثمان بن عفان فافتتح ما وراء الدروب من الشام والماهان وأذربيجان وخراسان بعد الري وحلوان وأرض التبت وسجستان وأرض إفريقية ، وكانت الفتوح هكذا متوالية في أطراف الأرض مع تغيّر الولاة والخلفاء وفسادهم مقدار مائتي سنة .

آخر المائتين ظهر الأئمة الضالون المضلون فوزعوا أمة محمد ـــ عليه السلام ـــ ومع ذلك يصحبهم النصر والظفر ووصلوا القسطنطينية ورومة إلى أرض الصقالبة وراء خراسان وسمرقند وترمذ وبخارى وغزنة ، فجاز الإسلام هذه النواحي كلها ومن ورائها إلى الصين وإلى الهند والسند والبر الكبير

وبربطانة وغيرها ، فصار جميع ما ذكر في حكم الإسلام وأسلم أهلها ومن لم يسلم صار ذا ذمة ، وظهرت المساجد والجموع والجمع والجماعات والأذان ، ففي هذه الثلاث مائة الغالب على الدنيا الإسلام والخير كما قال أبو حمزة المختار بن عوف – رحمه الله – حين خطب أهل المدينة فقال : يا أيها الناس ، الناس منا ونحن منهم إلا عابد وثن أو ملكا جبارا أو شادا على عضديه) فالغالب على الدنيا الإسلام . وظهرت الأئمة الضالة آخر المائتي سنة ، ولم تظهر أقاويلهم وأصحابهم إلا بعد مائة أخرى ، فجمهور الأمة على الحق إلا من بلغته البدعة فرضي بها وقليل ما هم عاد ، ودخول مذهب مالك المغرب عام تسعة وأربعين وخمسمائة عند دخول المتلثمين المغرب وظهور العرب ، وأما مصر فما ظهرت فيها الشيعة إلا عند الحاكم بن أبي تميم ، ودخول أبي تميم مصر اثنين وستين وثلاثمائة ، وهؤلاء المتأخرون هم الذين انتصروا للأئمة بعد ما مضى من عمرهم أعمار صالحة .

والذي وقع عليه الإحصاء من الطوائف الهالكة في هذه الأمة ثلاث القدرية والمرجئة والمارقة على لسان رسول الله ﷺ قال عليه السلام : « طائفتان من أمتي لا تنالهما شفاعتي المرجئة والقدرية وهما ملعونتان على لسان سبعين نبيا » ، فأما القدرية والمارقة فما يزيدان في عدد هذه الأمة ولا ينقصانها فهما كالرقمتين في ذراع الحمار لقلتهما وذلتهما ، فأما المارقة فقد قال فيهم رسول الله ﷺ : « إن ناسا من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية فتنظر في النصل فلا ترى شيئا وتنظر في القدح فلا ترى شيئا وتتمارى في الفوق » هم كما ذكرنا قليلون لا يعبأ بهم ، وأما المرجئة إن وقعوا في سهم السنية فهم كثير ، والسنية تتقي منهم ، وسنذكرهم فيما بعد إن شاء الله .

ومن وراء هذه الثلاث ثلاث أخرى لم يذكرهم رسول الله ﷺ وهم الشيعة ومذاهبهم في علي بن أبي طالب وولده كأنهم ليسوا في أمة محمد ﷺ ،

وقد أشار إليهم رسول الله ﷺ فقال : « شر أفراق هذه الأمة فرقة تنتحلك يا علي ولا تعمل بأمرك » كما أنهم خارجون من هذه الأمة إلا شواذهم فهم متاخمون بلاد الترك وبلاد النصارى أرمينية ونظائرها ، ومنهم المشبهة فهم على أسلوبهم ومذهبهم في الله تعالى مذهب الأطفال عند الآباء ، ومنهم المجسمة صرحوا في الرجوع إلى عبادة الأوثان والأصنام والأشباح .

وأما هؤلاء السنية ومذاهبهم في الفتنة والصحابة ذلك أمر متعلق بالرجال دون النساء ولاسيما من فقد الاستبصار وقصر عن درك حقائق الأخبار ، والبدع متفرقة فكل بدعة تشرع هدم قواعد الإسلام فهي العامة الطامة التي تبلغ الرجال والعيال ، وأما التي تقتصر على الأخبار و لم تجاوز إلى هدم قواعد الإسلام كالاختلاف في أسماء الشريعة من مؤمن ومسلم وكافر وفاسق ومشرك ومنافق وفي القرآن والصفات فأكثرها تضر هذه المعاني قائلها لا سامعها ما لم يعتقدها دينًا يدان الله تعالى به أو يقطع عذر مخالفيه من المسلمين أو هدم به قاعدة من قواعد الإسلام هنالك لا يعذر ، ومن اقتصر على قواعد الإسلام من الشهادة والصلاة والزكاة والصوم وحج البيت من استطاع إليه سبيلا فعسى عسى ، وكذلك من كان بالثغور من أرض العدو ولم يبلغه إمامه إلا قواعد الإسلام و لم يبلغه ما شجر بين الأمة و لم يفهمه ، فإن فهم لم يقطع الشهادة عليه ، والقول على الرجال ، وأما العيال والنسوان والبله والولدان فهم بعيدون عن هذا ، وكذلك أهل بلاد السودان الذين لم يبلغهم الإسلام إلا من بعد الخمسمائة سنة من الهجرة و لم يعرفوا التفرقة بين المذاهب والأفراق ، فالرب أراف وأرحم من أن يؤاخذ أحداً بذنب غيره وقد قال الله ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ . فإن قال قائل فإن الله تعالى قد آخذ اليهود بما فعلته آباؤهم من قتلهم الأنبياء واستحلالهم الحرام وقد قال الله — عز وجل — لهؤلاء من بعدهم ﴿ فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين ﴾ على أن هؤلاء الذين عيّرهم لم يدركوا أنبياء الله من قبل ولا أدرك زمانهم زمان الأنبياء ،

فالجواب : أن هؤلاء اليهود الذين عيّرهم الله بقتل آبائهم الأنبياء ولم يقتلوهم إنما عيرهم على اتباع الآباء ، على أنهم يعرفون أنهم قتلوا الأنبياء واشتهر ذلك عندهم تغني عن الدلالة عليهم ، وذلك أيضا معروف الفساد قتل الأنبياء والذين يأمرون بالقسط من الناس ، وظهور قبح ذلك أيضاً كذلك ، وإنما الكلام على من بلغته البدعة في الدين والشبهة بغير يقين وربما يقصر علمه عن ذلك ولم يوال أئمته على ذلك ولم يوالهم إلا على ما ظهر له من شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصوم والحج ، على أن اليهود أشركت بردهم نبوءة محمد ورسالته ﷺ فكل سوء في الدنيا لهم فيه نصيب حين عبدت غير الله ، فليتهم كل مقلد إمامه في مثل هذا ، فإن من كان بعد رسول الله ﷺ غير معصوم ، ولك في أهل صفين أسوة حسنة وذلك إنهم في مائة ألف أو يزيدون استبصروا أولا في قتل طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص ، وإمامُهم علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر والمهاجرون والأنصار والتابعون بإحسان ومع ذلك لم يقيموا الحجة على سعد بن أبي وقاص أحد الشورى وعلى زيد بن ثابت ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر بن الخطاب ولم يقطعوا عذرهم في التوقف عنهم ، فلهؤلاء استبصارهم ولهؤلاء شكهم كل يعمل على شاكلته وربك يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون .



* باب : آفات الأمة في دينها *

أولها زلّة عالم : – قال رسول الله ﷺ : « أخوف ما أخاف عليكم زلّة عالم وجدال منافق بالقرآن » فأما زلّة عالم فمثل زلة عثمان حين زلّ عن طريقة صاحبيه بعد ما وقع الاجماع عليها ، وزلّ في أربعة أُمور أولها : استعمال الخونة ولم يكن على قفائهم ، والثاني : حين صرف مال الفيء إلى مَنْ اشتهى من أقاربه دون مستحقه من أهله ، والثالث : ضرب أبشار وهتك أستار الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، والرابع : في البغي في أحد الأفعال ، ومن شبهته أنه أشرف يوم الدار على محاصريه فقال لهم : (أناشدكم الله ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : خلال كفر بعد إيمان ، وزنًا بعد إحصان ، وقتل النفس التي حرَّم الله » وأنا ما زنيت ولا كفرت بعد إيمان ولا قتلت النفس) وغفل عن التي نص الله عليها في القرآن حيث يقول : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ إلى قوله : ﴿ حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما ﴾ فلو كلفنا الإصلاح بينهما لقلنا لعثمان أعدل وللمحاصرين كفوا ، وأئمتهم علي وطلحة والزبير وعمَّار ، فإن عدل عثمان أمرنا المحاصرين بالكف فإن أبوا قاتلناهم ، وإن أمرنا عثمان بالعدل فلم يعدل فإن أبى قاتلناه ، فطلبوه أن ينخلع عن أمورهم فأبى وقد اتهموه على دينهم كما قال عمَّار بن ياسر – رحمه الله – : (أراد أن يغتال ديننا فقتلناه) والمرجوم في الزنا مقتول والطاعن في دين المسلمين حلال قتله ، قال الله تعالى : ﴿ وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ .

زلّة علي في التحكيم : نهى أول مرة عن التحكيم فقال : (إنه كفر) ، ثم رجع عوده على بدئه وقال : (من أبى التحكيم فهو كافر) ، وقتل أصحاب معاوية وقد دعوه إلى التحكيم حياة عمَّار ، وقتل أهل النهروان وقد نهوه عن التحكيم فقتل منهم أربعة آلاف أوّاب كما قال ابن عباس : (قتل المحق منهم والمبطل) .

وزلّة طلحة والزبير في نكثهم الصفقة حين بايعا عليًّا فنكثا ، فإن أرادا توبة مما فعلاه بعثمان حيث يقول طلحة : (خذ مني لعثمان حتى يرضى) فقد

أخطأ ، إنما يرضى الله تعالى أن لو أقادا من أنفسهما لولي دم عثمان وسلما من نكث الصفقة ، وشرعا دين الخوارج دينا فلهما أجور الخوارج أو أوزارها ، على أن الخوارج إنما خرجوا على الأئمة الجورة أحرى بهم في الخروج لولا الاستعراض .

وزلة الخوارج نافع بن الأرزق وذويه حين تأولوا قول الله تعالى : ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ فأثبتوا الشرك لأهل التوحيد حين أتوا من المعاصي ما أتوا ولو أصغرها .

وزلة مولى بني هاشم حين شرع في أولاد المشركين إنهم كفار ، وتأول قول الله تعالى في أطفال قوم نوح قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : ﴿ ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا ﴾ فأثبت الشرك للأطفال ودخول النار .

وزلة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد : وذلك أن واصل بن عطاء آتاه الله الفهم والعلم والفصاحة شيئا عظيما غير أن الراء يتعذر على لسانه فصار يتجنبه في كلامه ، قال قطرب وأنشدني ضرار بن عمرو قول الشاعر في واصل :

ويجعل البر قمحا في تصرفه   وجنب الراء حتى احتال للشعر
ولم يطق مطرا والقول يعجله   فغاث بالغيث إشفاقًا من المطر

وسئل عثمان البري كيف كان يصنع في الأعداد عشرة وعشرين وأربعين وبالقمر ويوم الأربعاء والشهور وصفر وربيع وجمادى الآخرة ورجب ورمضان ؟ فقال : ما لي فيه قول إلا ما قال صفوان :ـــ

ملقن مفهم فيما يحاول   جم خواطره جواب آفاق

ومكث ـــ قالوا ـــ في مجلس الحسن عشرين سنة ما تكلم ، وسبق إليه طريق المعتزلة والقدرية وهو إمامهم ، وكانت له فراسة في عمرو بن عبيد وطمع في أن لو أصابه على مذهبه أن يكفيه ويشفيه ، فاستعمل الحيلة حتى اجتمعا في محفل عظيم فيه المرجئة والسنية والمثبتة وغيرهم ، فلما اجتمعوا قالوا

لهم : انزعوا لنا آية من القرآن في أول مجلسنا نتبرك بها فاستفتح قارئ وأخذ في أول سورة ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ إلى قوله : ﴿ البينة ، رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ﴾ حتى أتم ﴿ وذلك دين القيمة ﴾ . فوقف فيها ، واستفتح واصل الكلام وحمد الله تعالى وأثنى عليه فقال : (إن الله تعالى أنزل كتابه وبين فيه مراده فرد هذا عليه) وأشار إلى المرجي بعد قول الله تعالى : ﴿ وذلك دين القيمة ﴾ فقال هذا : (بل الدين أن تقول لا إلـٰه إلا الله ولو لم تلتبس بشيء من الأعمال الصالحات و لم تدع شيئا من الأعمال الطالحات) . فالتفت إلى المثبتة فقال : (وهـذا الذي قال إن ليس لنا حظ في الأعمال والأفعال وأشار أن الله تعالى جبرنا إلى أفعالنا بعد ما قال الله تعالى : ﴿ أولئك هم شر البرية ﴾ فكانوا هم شر البرية بفعل غيرهم ، ثم قال في المؤمنين ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ﴾ إلى آخر السورة ، فأثبت هؤلاء أن ليس لهم في الأفعال شيء إنما فعل بهم ورضي عنهم بما لم يفعلوا) وأخذ ذلك بمسامع عمرو بن عبيد وانتصب لمذهب القدرية فلم يقم له أحد فزل زلة عظيمة ، وودت أن لو حضرها النكار أن يعرض بهم في قولهم في الرضى والسخط والولاية والعدواة والحب والبغض .

وزلة السنية أيضا في خلق القرآن على يد أبي شاكر الديصاني ، وذلك أنه جاء إلى البصرة من أرض فارس ، فتأمل حلق البصرة من المسلمين فيها فظهر له من علومهم وحلومهم وحذقهم شيء فاق الوصف ، فأراد أن يلقنهم من البدعة ما يحول بينهم وبين دينهم ، فتأمل الحلق كلها فلما يجد حلقة أرق قلوبا وأضعف نفوسا من حلقة أصحاب الحديث ، فجاءهم فقال لهم : (يا قوم إني رجل من هؤلاء العجم دخل الإسلام في قلبي فجئت من بلادي إليكم فتأملت فلم أر حلقة يذكر فيها رسول الله ﷺ كثيرا إلا حلقتكم فأتيتكم يا إخواني ، فانظروا لنا كيف نعتزل هؤلاء القوم ونكون في ناحية من نواحي المسجد بمعزل وننتبذ عنهم ناحية حتى لا نسمع كلامهم ولا يقرع أسماعنا خطابهم ، فقال القوم : (صدق ، ونظروا إليه كلما ذكر رسول الله ﷺ

شهق وبكى وحن وشكا ، واستعمل الورع والوقار والبكاء والحنين حتى أخذ بقلوبهم ، فلم يزل كذلك إلى أن تغيب عنهم بعض المدة فسألوا عنه فيما بينهم ، فقال بعضهم لبعض : (قوموا بنا إلى الرجل ولعله مريض فنعوده فإن كان مريضًا عدناه أو محتاجًا واسيناه) فوصلوا إليه فوجدوه قد انحجر في قعر بيته ليس له فترة من البكاء ، فقالوا له : (مالك ؟) فقال : (دعوني لما بي ، قد وقعنا فيما حذرتكم عنه أول مرة) فقالوا له : (ما ذلك ؟) فقال : (إني أتيت إلى حلقة حماد بن أبي حنيفة إذ جاءه رجل فقال له : ما تقول في القرآن ؟ فقال : وما عسى أن أقول في القرآن ؟ فقال له الرجل : هل هو مخلوق أم غير مخلوق ؟ فقال حماد بن أبي حنيفة : وما في هذا من العجب القرآن مخلوق . فعمد يا إخوتي إلى كلام الله ونوره وضيائه الذي خرج منه وإليه يعود فجعله مخلوقا ، فعظمت مصيبتي يا إخوتي في القرآن العظيم والذكر الحكيم الذي خرج منه وإليه يعود ، فأي مصيبة أعظم من هذه ، فجعله مخلوقا وأي بلية أعظم منها ، فكأن الله قبل خلقه كان غير عالم وغير متكلم يصفه بصفات العجز والحدث والحاجة والخلق ، فجئتكم يا إخوتي اشكوا إلى الله تعالى وإليكم هذه المصيبة العظيمة والبلية الفادحة ، ولقد أمرتكم يا إخوتي قبل هذا أن اعتزل مجالسهم حتى لا نسمع كلامهم ونتنبذ ناحية في المسجد) فاستجاب القوم بالبكاء من كل ناحية ، فقال بعضهم لبعض : (قد وجب علينا جهاد هؤلاء القوم ، ولنرجع إلى ما كنا عنه نهى أول مرة وقد حوجونا إلى ذلك) . وقال بعضهم : (إنما اعتزلناه مخافة أن نقع فيما وقعوا فيه وكي نحيي سنة رسول الله ﷺ ، وأما إذا أبيتم فلا حاجة لنا إليكم) فتبرأ الفريقان بعضهم من بعض ، وعمد الذين أرادوا منابذة القوم فقالوا : (لابد لنا من مخالطتهم) وغرضهم أن يقتبسوا من مناظرتهم وحيلهم في جدالهم فيرجعوا بما عليهم ويحاجوهم ، فذهب بعضهم إلى المتكلمين فكان آخر العهد بهم ، وبعضهم إلى القدرية فذهبوا بهم ، وبعضهم إلى حلقة حماد بن أبي حنيفة فتفرقوا على الحلق ومكثوا فيها برهة ، وذهب كل فرقة بمن صار إليها وحصل عندها ، فاختلفوا آخر الأبد ،

ولم يجتمع منهم أحد مع صاحبه إلا ما كان من أبي الحسن الأشعري وهو الذي عقب وصار إمام الأشعرية ، ثم أبو بكر بن الطيب بعده — وهو الباقلاني — فوقعوا في تشبيه الباري سبحانه خلافا للأفراق وانتكسوا إلى يوم التلاق .

ومنها زلة الزهري وهو أول من افتتح من الفقهاء أبواب الأمراء وخدمتهم ومؤانستهم وصار وزيرا لأرذل هذه الأمة من الملوك الوليد بن عبد الملك بن مروان ، وأخذ عليه الفقهاء في ذلك فكتب إليه عشرون ومائة من الفقهاء يؤنبونه ويعيرونه بما فعل ، منهم : جابر بن زيد — رحمه الله — ووهب بن منبه وأبو حازم الفقيه فقيه المدينة ، في أمثالهم ، وقد وقفت على كتب هؤلاء الثلاثة إليه ، فسن للفقهاء مخالطة الملوك وملابساتهم حتى آنسوهم وأزالوا وحشتهم إلى إرتكاب المعاصي ، ونسوا ما ذكروا به من قبل من قول رسول الله ﷺ : « لا تزال أمتي بخير ما تباينوا ، فإذا استووا هلكوا رغبة فيما في أيدي الملوك من عرض الدنيا » . وصارت عطايا الملوك رشوة بعد ما كانت حقا واجبا لهم ، فحرموا جميع من لم يخالطهم ولم يخدمهم ولم يلم بهم ، فحرمت الفقهاء منابذة السلاطين الجورة والخروج عليهم ومحاربتهم وقتالهم والرد عليهم إلى اليوم تسويغا من الزهري بما فعل واستيثاراً بعطاياهم .

وآفة أخرى : أن رسول الله ﷺ قال : « سيكذب عليَّ من بعدي كما كذب على من كان من قبلي فما آتاكم عني من حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فعني وما خالفه فليس عني » وهذه الآفة منها معاش أهل الحوانيت يأخذ أحدهم ورقتين من كاغد أو ثلاثًا يستخرق فيما لم يسمعه قط من الأحاديث فيعزيه إلى رسول الله ﷺ وإلى الصحابة فيتعيش بها ويبيعها للجهلة ويشترونها لأولادهم يحسبونها علما ، في أمثالها كثيراً .

وآفة الرهبانية المبتدعة : وأكثر ما تقع في العباد والزهاد يحملون على أنفسهم مشقة العبادة ويرون ذلك حقا واجبا عليهم ولا يرضون بالدون ، حسب زعمهم ، فأحدثوا في الصلاة والزكاة ما ليس منهما ، وفي سائر العبادات ، حتى قطعوا بالعامة وشرعوا لها خلاف الحنيفية السهلة السمحة فتورطوا .

وآفة أخرى تصيب الظروف : ظروف الزمان وظروف المكان والأصحاب والأتراب والجيران والأهوية والأغذية والصنائع والطبائع وفتور الأنفس لطول الفترة .

* باب *

نصيب ظروف الزمان في آفة الدين : فإن رسول الله ﷺ قال : « أمتي على خمس طبقات الطبقة الأولى : أهل علم وهدى ، والطبقة الثانية : أهل بر وتقى ، والطبقة الثالثة : أهل تواصل وتراحم ، والطبقة الرابعة : أهل تدابر وتنافر ، والطبقة الخامسة : أهل هرج ومرج » ومراد رسول الله ﷺ في الأزمان بذكر الطبقة الأولى أهل عصره كما قال : « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي قوم يحبون السمن تسبق يمين أحدهم شهادته » فقال : خير القرون قرني : وهم الذين قال فيهم : أهل علم وهدى ، ثم قال : ثم الذين يلونهم وهم أهل بر وتقوى ، ثم قال : ثم الذين يلونهم وهم أهل تواصل وتراحم ، ثم قال : ثم يأتي أقوام يحبون السمن تسبق يمين أحدهم شهادته وهم أهل تدابر وتنافر ، فلم يكترث بأهل هرج ومرج .

وإنما صار القرن الأول أهل علم وهدى لأنهم اقتبسوا العلم مما سبق لهم من أمور الدنيا ، يفهمون عن النبي عليه السلام الذين تلقينا علما وهدى ، وقبلوه يقينا علما وهدى ، فكانت علومهم وبصائرهم أقوى من أعمالهم ، فمن استقى من عنصر النبوة من ذات نفسه حصل له العلم والهدى بتوفيق الله تعالى وتسديده .

وأما أهل الطبقة الثانية : فإنما صاروا أهل بر وتقوى لأنهم نشأوا في الإسلام من حال الصغر فألفوا فعل البر وسبقت إليهم المخاوف التي في الآخرة فغلبت عليهم التقوى .

وأما أهل الطبقة الثالثة : أهل تواصل وتراحم لأنهم غلبت عليهم المسودة الظلمة والملوك الفجرة ، فحالوا بينهم وبين ما أفاء الله عليهم من الفيء وخراج الأرض والغنائم والعطايا فأعقبهم التراحم بينهم البين والتواصل بما قدر به بعضهم لبعض .

وأما الطبقة الرابعة : أهل تدابر وتنافر وذلك أنهم استولت عليهم الأئمة الضالة المضلة فلقنوهم الاسم الذي يأتوا به ، ولقنوهم بعض أحزابهم في

مفارقتهم إياهم في بعض مذاهبهم وآرائهم ، ولقنوهم أن من لم يكن قويا في دينه ومذهبه فليس منهم على شيء ، فوقعت الوحشة بينهم والعداوة والبغضاء فتنافروا وتدابروا وعزا كل واحد منهم لصاحبه مالا يقول ، فرجع التدابر والتنافر بينهم البين بعد ما كان بينهم وبين أهل الشرك أعدائهم .

وأما أهل هرج ومرج : فحين فتر الإيمان عن القلوب وقل العلم وكثر الظلم وقست القلوب لطول المدة وفترت لخلو المادة وانطماس الجادة فهم يتقلبون في قدرة إبليس ولم يرض لهم بدون الهرج والمرج .

والله أعلم بمدد هذه الطبقات وعدد هذه المدات وما وراء ذلك من التعمق في الفتنات التي اضطربت بأفاضل هذه الأمة في الأوقات .

وأما نصيب ظروف المكان في آفات الدين : فكالذي جرى للشيعة والروافض والغالية منهم في تجارتهم مع النصارى في بلاد أرمينية ، فلقنوهم مذاهبهم في عيسى عليه السلام ، فقبلته منهم الروافض وذهبت به إلى علي حتى جعلوه إلهاً ، وفي أولاده حتى جعلوهم أنبياء .

وكذلك من جاور أهل البوادي فإن الغالب عليهم الحل والترحال والشقى في اقتناء الأموال والغارات طول الزمان والقتل والقتال .

وأما فتور الأنفس بطول الفترة فحسبك فيه قول الله — عز وجل — : ﴿ فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون ﴾ .

وآفة أخرى : الملوك الجورة الظلمة الذين يحملون الناس لجورهم على غير دين الله تعالى حتى يتخذ الناس طرائقهم وسننهم دينا ، ويألفون ذلك ويحسبون أنهم على شيء وليسوا على شيء ، كسيرة الوليد بن عبد الملك والحجاج بن يوسف في الجمعة أنهم يؤخرونها إلى آخر النهار ، وكسيرة الشيعة الجهلة في رمضان ورجوع الأخ واعتقادهم في الخلفاء فأورثوا ذلك أبناءهم .

وأما الإخوان والأصحاب والأخدان والأتراب فحسبك فيهم قول الله — عز وجل — حيث يقول حكاية عن بعض الكفار : ﴿ يا ليتني اتخذت مع الرسول

سبيلًا يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانًا خليلًا ﴾ . الآية – وصاحب السوء : (شعرًا)

* كذي العريكوي غيره وهو راتع *

ومن وراء هذا كله القدر ، والناس يتقلبون في قدره الطالب ، ولابد في الإيمان بالقدر خيره وشره . وبالله التوفيق .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ابتداء الدليل . لأهل العقول . لباغي السبيل . بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق . بالبرهان والصدق .

إن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن الحق في يدك دون غيرك وغيرك يدعي مثل ما تدعي ؟ فأقول وبالله التوفيق : إن الحق في يدي ومعي اقتبسته من كتاب الله ــ عز وجل ــ وسنة رسول الله ﷺ والاجماع وآثار الصالحين رضوان الله عليهم أجمعين ومن دليل العقل والحس والقياس والحدس . فإن قال قائل : إن كان ما قلت حقا فقدم مرآتك واظهر برهانك ولابد للبيان من التبيان وللبرهان من سلطان ، فأقول والله الموفق للصواب وبه الحول والتوفيق : إن الناس المختلفة ضروب وأفانين وشعوب . فضروب أهل الدهر بأصنافهم وأهل الأوثان بأفنانهم ، والثاني المجوس وأهل الكتابين ، والثالث أغوياء القرآن .

فأما أهل الدهر وأهل الأوثان ، فأهل الأوثان جهلة وضعفة ، وأهل الدهر والأزمان ضعفة ، فأهل الدهر لهم كالرجال للنسوان ، وبيننا وبينهم خصلتان : وهما الحدث والمحدِث ، فمهما أقمنا البرهان عليهما انتقضت جميع مذاهبهم وبطلت حججهم ، ولنا الحد على الحدث في كتاب الله ــ عز وجل ــ آيات وإن كانوا لا يقرأون الكتاب ، وفي معنى الآية إثبات الحدث حسا وعقلا وهي قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ــ إلى قوله ــ لآيات لقوم يعقلون ﴾ . فإن قال قائل : فما وجه الدليل ؟ قلنا : الآية تقتضي الحدوث حسا وعقلا بقوله : ﴿ إن في خلق السموات والأرض ﴾ وإنما تدرك خلقتهما بالمشاهدة أو بالعقل فقد عقّب الله تعالى بذكر اختلاف الليل والنهار لأن اختلافهما يدرك بالحس ، فمجيء هذا مرور هذا حسا ، وذكر جريان الفلك لحدوث المنافع ونزول ماء السماء بعد

إن لم ينزل لحياة الأرض بعد موتها وظهور النبات والزهر والورق والثمر بعد أن لم يكن ، وبث فيها من كل دابة أمر ظاهر في نسل الحيوان معدوم في الموتان ، وتصريف الرياح في الجهات والسحاب المسخر بين السماء والأرض أحيانا في الأوقات على اختلاف الصفات ، فالحدوث ظاهر بالحس ضرورة فمن أنكره أنكر الضروريات الحسية ، فإذا ثبت الحدوث ثبت المحدِث واقتضاه عقلا .

واعلم أن جميع ما خاطب الرب تعالى به المشركين في القرآن – الذين لا يقرون بالقرآن ولا بالنبوة – من الأمور العقلية ، لأن الأمور العقلية ضرورية فمن أنكر الأمور الضرورية كابر وتجنن ، وفي القرآن تنبيه على ما قلنا قوله – عز وجل – : ﴿ ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود ﴾ إلى قوله – ﴿ أفي الله شك فاطر السموات والأرض ﴾ . فأثبت الأنبياء عليهم السلام انتفاء الشك في المحدِث الفاطر عمن انتفى عنه الشك في الفطور وهو الذي يقتضيه العقل وإليه الإشارة بالآية الأولى في قوله : ﴿ والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ . وحدوث المدينة في الموضع الذي لم تكن فيه لمن جاز عليه قاعا صفصفا فرجع فوجدها مدينة عجيبة البنيان مزينة الحدثان لها شأن من الشأن تحار في صناعتها العينان فدلت على محدثها عقلا ، فمن امتنع من هذا تسفسط و لم يفطن وصار ألكناً و لم يبرهن ، وانتقل من الدرجة العليا إلى الدرجة السفلى وخرج من حيز العقلاء إلى حيز الأنعام ، بل هم أضل سبيلا وأجهل جهيلا .

وأما المجوس وأهل الكتابين المذلة في الخافقين : فحسبهم معجزات الرسول من المشرقين إلى المغربين والدلالة عليهم وإبطال مذاهبهم إثبات النبوءة نبوة محمد ﷺ ، والدليل على نبوته تسع آيات معجزات للخليقة أن يأتوا بمثلها ، ظاهرة التصديق لمن أتى بها ، فثلاث في ذاته وثلاث في كتابه وثلاث في أمته ، أما الثلاث التي في ذاته : فهدي منقول وصدق مقبول وغيب مبذول ، وأما الثلاث التي في كتابه : فتأليف عجيب وتعريف أخبار القرون الذهوب وتوقيف على أسرار الغيوب ، وأما الثلاث التي في أمته : فرجوع العد والتباين ونزول

البركات والخزائن وافتتاح البلاد والمدائن ، ومن وراء ذلك الدلالة على نبوته من علم أهل الكتاب وهي ثلاثة أحدها : أن ذكر في التوراة والإنجيل والزبور وكتب أشعيا وغيرها ، والثانية : توقعهم لمبعثه في الجاهلية في الوقت الذي بعث فيه وموضعه ونصوا على زمانه وحينه فصدقوا وصدقهم بكون ذلك ، والثالثة : مرور الفترة والفتر عليه لا يزيد الإسلام إلا قوة ولا الدين إلا ظهورا ولا الدنيا إلا توليا قال الله تعالى : ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ﴾ . الآية ، إلا أن رجوا رسولا يبعث منهم قبل قيام الساعة ، ولعمري إنه لمذهب بعضهم لا تقوم الساعة حتى يرجع موسى ويحيى بعد موته ويرى ما وعد الله في الدنيا قبل الآخرة ، وقال في التوراة : (لا يطول أمد الكذب) فإن قيل فما وجه الدليل في هذه التسع آيات المعجزات ؟ قيل له : أما الهدي المنقول فإطباق المشركين والمسلمين وأعدائه وأوليائه أجمعين أنه لم يكن في زمانه من يدانيه في خصلة من خصال الخير ولا يساويه ، قد اجتمعت له الخصال كلها من العلم والحلم والسخاء والكرم والصدق والنجدة واليمن والبركة في السريرة والعلانية ، وقد فاق في كل خصلة وجمعت له كلها و لم تجتمع لأحد في زمانه . وأما الصدق المقبول : فقد جمع الله له القلوب والنفوس على الاقرار بالصدق في الجاهلية والإسلام حتى سمي الأمين في الجاهلية فاعترفوا له بهذا الاسم بعد العداوة والبغضاء والشنآن وبذل الأموال في القدح فيه ، وأما الغيب المبذول : فأقله حكايته عن ربه ما وعده من النصر والتمكين وظهوره على جميع الدين فأتم الباري سبحانه جميع ذلك في حياته وأسعفه بعد فوته ، ولا يليق بالعليم الحكيم أن يحقق صدق الكاذب عليه ولا سيما بعد موته .

وأما الثلاث التي في كتابه فهي ظاهرة ضرورة قد تحدى بها في حياته فأعجز ، وأسعفه الباري سبحانه بعد موته فأنجز ، هو التأليف الذي أعجز به الخليقة وأظهره عليه بالحقيقة ، الثانية : تعريف أخبار القرون الذهوب : فجاءت على وفق أهلها ولن يقدر أحد أن يحيط علما بأخبار أقطار البلاد في

زمانه فكيف بسائر الدنيا ، ولم يأخذ أحد عليه فيها بعد ما ملأ الدنيا أخباراً وأسرارا ولا خبر أعظم من إخباره عن أسرار أهل زمانه ، فأطبقوا على أصابته وليس من طبع الخليقة أن يسالموه ويطبقوا وقد وقفوا على كذبه وهم يبذلون الأموال على ذلك والنفوس ، وأما الثالثة : يجدد حلاوة في قواء[1] حبها لا يخلق بكثرة الرد ولا يكلّ ولا تعد بحوره في استخراج الفوائد منه والعلل ، ولا تخفه الاسماع ولا تنفر منه الطباع .

وأما الثلاث التي في أمته : فرجوع العدو المباين المناصب الذي يطالبه بالثأر في الأهل والأموال والديار ، فانعكس ذلك كله وصار حبا وبذلوا النفوس والأموال دونه عنه ذبا ، ابتغاء الوسلية إليه والفضيلة عنده ، إختيارا لا قهرا ولا اضطرارا ، فسبحان مقلب القلوب علام الغيوب . وأما نزول البركات والخزائن فظاهر حين جمعت له الدنيا بحذافيرها وجادت ببذورها ودرت بضروعها ، فأينعت ثمارها وأبهجت أشجارها لقوم كانوا بداة جفاة أشبه شيء ببهائمهم ، فرجعوا ذوي أخطار ملوكا ذوي اقتدار لما تملكوا الدنيا من الخافقين إلى الخافقين ، من وراء هذه الخزائن الفتق ، وقد نبه عليها رسول الله ﷺ حين قال : « ماذا أنزل هذه الليلة من الخزائن الفتق ايقظوا صواحب الحجرات » يريد نساءه فكان ما قاله حقا ﷺ . وأما فتوحات القرى والمدائن فأمر ظاهر قد تجلى للعيان ، واعلم أن الله تعالى وهب لمحمد عليه السلام ما لم يهبه لنبي قبله ولا لملك ، وذلك أن بني إسرائيل امتّن الله عليهم أن وعدهم افتتاح القدس ومدائن الشام ، واستطالت به بنو إسرائيل على جميع الأنبياء والأمم التي قبلهم ، فكان ذلك كذلك ، ولم يصح مع ذلك مدائن الشام كلها ، وأفضل الشام فلسطين هو لأولاد كنعان[2] والدروب للروم ، ألا ترى قول الله تعالى لداود حين قال له : (أخرج أولاد كنعان من أرض فلسطين فإنهم لا يطيعون نبيا منهم ولا من غيرهم فهم للأرض كالجدري للوجه) ففتح الله تعالى لمحمد ﷺ الشام

---

(١) لعله جمع قوى وهو العقل ، والمراد : أن حلاوة القرآن يتجدد في العقول (مراجع ط ٢) .

(٢) في ط البارونية أولاد جانا . ولعل الصواب ما أثبتناه وهو الواضح من خلال السياق . (مراجع ط ٢) .

كله فلسطين ودروبه وجزيرة العرب بأسرها والجزيرة جزيرة بني عمر إلى الجودي إلى ما وراء ذلك ، والعراق والبحرين وعُمان واليمن قاطبة والحساء وهجر والمشقر وأرض فارس والماهات وهمدان وحلوان والري وأرمينية وخراسان ومن وراء ذلك الصين وإلى سمرقند وبخارى والترمذ إلى سد يأجوج ومأجوج ، ومن ناحية السند والهند كرمان ومكران وسجستان وغزنة والتبت ، ومن المغرب مصر وأفريقية والأندلس وبعد الخمسمائة من الهجرة فتح الله عليه بلاد السودان جوجو وغانة إلى الجزائر الخالدات ، فهو ملك الأرض من فرغانة إلى غانة .

* فصــل[1] *

فإن قال قائل : ما الدليل على أن ولاية أبي بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ صواب وأن ولايته حق عند الله تعالى ؟ فنقول أما من كتاب الله ــ عز وجل ــ فقوله : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ إلى قوله : ﴿ وسيجزي الله الشاكرين ﴾ وأبو بكر ــ رضي الله عنه ــ إمام الشاكرين ، وقال الله تعالى في المنافقين حين منعهم الجهاد مع نبيه عليه السلام حين تخلفوا عنه في زمن الحديبية : ﴿ قل للمخلفين من الأعراب ستدعون ﴾ إلى قوله : ﴿ يعذبكم عذابا أليما ﴾ فتوعدهم الله تعالى أن تخلفوا بعد ما كانوا خلف رسول الله ﷺ وخليفته من بعده ، والمأموم المطيع الفائز بطاعته لإمامه دليل على أن الإمام محق يدعو إلى الهدى وقول الله سبحانه : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ــ إلى قوله ــ فأولئك هم الفاسقون ﴾ فلما استخلف أبو بكر ــ رضي الله عنه ــ أنجز الله له وعده فثبت أن أبا بكر مؤمن وقد عمل الصالحات ومكنه الله بعد ذلك دينه الذي ارتضى له ، وبدل له الأمن من بعد الخوف فصار إلى العبادة وإدحاض الشرك ، ومن كفر بعد ذلك من لم يسلك سبيل أبي بكر وخاف بعد الأمان ، اضطهد في قعر داره والدنيا أمان واستغاث ولم يغث فأولئك هم الفاسقون . ودليل آخر على تصويب

---

(١) العنوان من وضع مراجع الطبعة الثانية .

ولايته من السنة أن قدّمه رسول الله ﷺ على عماد الدين وهي الصلاة وجعله إمام المتقين والغير مأموم ومن خالفه ملوم ، كما قال علي بن أبي طالب : (رضيك رسول الله ﷺ لديننا ورضيناك لدنيانا) .

وقد قال رسول الله ﷺ : « اقتدوا باللذين من بعدي » فلم يكن من بعده إلا أبو بكر وعمر — رضي الله عنهما — .

ومن رأي المسلمين في الاجماع إطباق الصحابة عليه ، ورجوع المنافقين إليه وإطلاق الاسم : أنه خليفة رسول الله ﷺ ، وحسبه اسمه عند الله الصديق الأكبر ، وثاني اثنين إذ هما في الغار .

والدليل على ولاية عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — انبناؤها على الأصل الصحيح ، وله شركة مع أبي بكر الصديق في جميع دولته من القرآن والسنة والاجماع نسقا بنسق .

والدليل على ولاية عثمان بن عفان ، فولايته حق لانطباق أهل الشورى عليه ، وعزله وخلعه وقتله حق لانتهاكه الحرم الأربع :—

أولاها : استعماله الخونة الفجرة على الأمانة التي عرضها الله تعالى على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها — إلى قوله — جهولا .

والثانية : ضربه الأبشار وهتكه الأستار من الصحابة الأخيار إن أمروه بالمعروف ونهوه عن المنكر كأبي ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن حنبل[1] .

والثالثة : تبذيره الأموال وإسرافه فيها ، فمنعها الأخيار وجاد بها للأشرار ، قال الله تعالى : ﴿ إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ﴾ .

فحرم العطايا لأهل العطايا فجاد بها على اللعين وأبنائه الملاعين ، وأعطى ابن الطريد مروان بن الحكم خمس أفريقية : ستمائة ألف دينار ، تكاد تقوت نصف مساكين هذه الأمة .

(١) شريك بن حنبل صحابي غير أحمد بن حنبل الإمام المتأخر (مراجع ط ٢) .

الرابعة : حين ظهرت خيانته فاتهموه على دينهم ، فطلبوه أن ينخلع فأبى وامتنع ، فانتهكوا منه الحرم الأربع : حرمة الأمانة ، وحرمة الصحبة ، وحرمة الشهر الحرام ، وحرمة الإسلام حين انخلع من حرمة هذه الحرم ، إذ لا يعيذ الإسلام باغيا ، ولا الإمامة خائنا ، ولا الشهر الحرام فاسقا ، ولا الصحبة مرتدا[1] على عقبه .

وأما علي بن أبي طالب ، فإن ولايته حق عند الله تعالى ، وكانت على أيدي الصحابة وبقية الشورى ، ثم قاتل طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين — رضي الله عنها — ، فقتاله حق عند الله تعالى ، لشقهم العصا عصا الأمة ، ونكثهم الصفقة ، فسفكوا الدماء ، وأظهروا الفساد ، فحل لعلي قتالهم ، وحرم الله عليهم الجنة ، فكانت عاقبتهم إلى النار والبوار ، إلا ما كان من أم المؤمنين التائبة ، فمن تاب تاب الله عليه .

وأما معاوية ووزيره عمرو بن العاص فهما على ضلالة ، لانتحالهما ما ليس لهما بحال ، ومن حارب المهاجرين والأنصار فرقت بينهما الدار وصارا من أهل النار .

وأما علي فقد حَكَم بأن من حكّم فهو كافر ، ثم رجع على عقبيه وقال : (من لم يرض بالحكومة كافر) . فقاتل من رضي الحكومة وقتله ، وقاتل من أنكر الحكومة وقتله ، وقتل أربعة آلاف أواب من أصحابه ، واعتذر فقال : (إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم) فقد قال الله — عز وجل — فيمن قتل مؤمنا واحدا : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا ﴾ إلى قوله : ﴿ عذابا عظيما ﴾ فحرمه الله — من سوء بخته — الحرمين ، وعوضه دار الفتنة العراقين ، فسلم أهل الشرك من بأسه ، وتورط في أهل الإسلام بنفسه .

---

(١) لا يقصد بالإرتداد هنا الخروج عن الإسلام وإنما يعني الرجوع عما كان عليه حال الصحابة (مراجع ط ٢) .

* فصل[1] *

وأما أغوياء القرآن فهم سبعة أفخاذ ، تحصرهم القسمة في ثلاث وسبعين فرقة ، كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية ، إن قصرهم على الموحدة ، وأما إن أراد كل أمة فهم إلى السبعمائة أقرب وإليها أذهب .

والموحدة سبعة أفخاذ وهم : القدرية والمرجئة والمارقة والأباضية والشيعة والمشبهة والمجسمة . فنص رسول الله ﷺ على ثلاث منها لا مطمع فيها فكفينا المؤنة .

وطائفتان ظاهر فحشهما وفحش ما جاءتا به عند كل أحد يعقل ، لا يحتاج إلى التنبيه إلى سوء ما أتوا به .

وبقي فخذان في إحداهما الحق[2] ، والأخرى لاحقة بأصحابها الأولى وقد تلبسوا بالذين قليلا وهم : السنية ولحقوا بإخوانهم المرجئة في الحال والمجال والمآل .

ولنرجع إلى التنبيه على سوء مذاهبهم وزيغهم عن الحق . والله الموفق للصواب .

أما القدرية : فزعموا أن أفعالهم خلق لهم لم يخلقها الله ، فلله خلق ولهم خلق بعد قول الله تعالى : ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وقالوا هم أيضا : لنا الخلق والأمر ، وإن شئتم والنهي . قال الله — عز وجل — : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ .. فأفحم به المشركين .

وقالت القدرية : بل نحن الخالقون لأفعالنا ، لبسوا بقول الله — عز وجل — : ﴿ أتخلقون إفكا ﴾ وقوله ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني ﴾ . فمن له الاسم والفعل أولى ممن استعير له الفعل ، وإن ربك هو الخلاق العليم ، فناهبوا الله تعالى في خلقه ونازعوه في اسمه ، وذهبوا ببعض خلقه بل بأفضله الإيمان والتوحيد ، وجعلوا له شركاء فيما آتاهم ، فتعالى عما يشركون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، حسبهم قول رسول الله

---

(١) العنوان من وضع مراجع الطبعة الثانية .

(٢) يعني الإباضية / مرجع ط ٢ .

ﷺ لهم ولإخوانهم المرجئة « القدرية مجوس هذه الأمة » لادعائهم إلهين اثنين ، وفي المرجئة « يهود هذه الأمة » لادعائهم الخروج من النار كقول اليهود ﴿ لن تمسنا النار إلا أياما معدودات ﴾ وقوله : « لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا » ، وقال في المرجئة مثل ذلك ، وقال : « طائفتان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ، ملعونتان على لسان سبعين نبيا : القدرية والمرجئة » .

وأما المرجئة فزعموا أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وأنه المأمور به وما سواه فليس بإيمان ، وأن جميع ما أمر الله تعالى من طاعته ليس بإيمان وجميع ما توعد الله تعالى عليه العقاب من الأعمال ليس بكفر . فحلوا عرى الإسلام ، وأبطلوا فائدة الحلال والحرام ، وأرضوا الله بقول : لا إله إلا الله ، ولو طمسوه بالآثام ، وأبطلوا فائدة قول الله — عز وجل — : ﴿ آلم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ﴾ فسبقهم وعيد الله قبل أن يكونوا ، فتسارعوا إلى فعله بعد ما كانوا ، ثم قال : ﴿ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴾ فرضوا بأحد القسمين أن يكونوا من الكاذبين ، دون أن يكونوا بالأعمال الصالحات من الصادقين ، فلهذا لعنهم رسول الله ﷺ مع سبعين نبيا قبله ، أوهنوا دعوة الأنبياء عليهم السلام إلى الله — عز وجل — ، وفتروا العباد من الأعمال الصالحات ، فجعلهم يهود هذه الأمة الذين قالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة .

والسنية تستقي من مذاهب المرجئة ولن يرضوهم من عبيدهم في الدنيا إلا المثل ، فحلوا جميع ما توعد الله تعالى عليه به العباد على المعصية ، من العذاب الأليم ، والخلود المقيم في جهنم أبد الآبدين ، كأن قول الله — عز وجل — عندهم سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء والحيوان خيالا والسكران خبالا ، وسوغوا في عذاب الله — عز وجل — ووعيده الكذب بعد ما قال : ﴿ لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ، ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد ﴾ قالوا ذهب الوعيد في البيد . أقبح بهم من عبيد .

وأما المارقة : فأنهم زعموا أن من عصى الله تعالى ولو في صغير من الذنوب وكبير أشرك بالله العظيم .

وتأولوا قوله الله — عز وجل — : ﴿ وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ فقضوا بالاسم على جميع من عصى الله — عز وجل — إنه مشرك ، وعقبوا بالأحكام ، فاستحلوا قتل الرجال وأخذ الأموال والسبي للعيال ، فحسبهم قول رسول الله ﷺ : « إن ناسا من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فتنظر في النصل فلا ترى شيئا ، وتنظر في القدح فلا ترى شيئا ، وتتمارى في الفوق » فليس في أمة أحمد ﷺ أشبه شيء بهذه الرواية منهم ، لأنهم عكسوا الشريعة ، قلبوها ظهرا لباطن ، وبدلوا الأسماء والأحكام لأن المسلمين كانوا على عهد رسول الله ﷺ يعصون ولا تجري عليهم أحكام المشركين .

فليت شعري فيمن نزلت الحدود في المسلمين أو في المشركين ، فأبطلوا الرجم والجلد والقطع ، كأنهم ليسوا من أمة أحمد عليه السلام ، احولّت أعينهم فنظروا في المعنى الذي أمر الله به المسلمين أن يستعملوه في المشركين من جهاد العدو والجد في محاربتهم ، فاستعملوه هم في المسلمين .

فهذه الأفخاذ الثلاث هي التي نص عليها رسول الله ﷺ .

وأما الشيعة الجهلة روافضهم وغاليتهم فأنهم قدحوا في الإسلام والنبوة والألوهية .

فزعم بعضهم أن عليا إمام مطاع لا يأمر بشيء إلا كفر تاركه ، فجاوزوا بمعصية الله — عز وجل — حكم الله في نفسه وأن في معصيته ما ليس بكفر .

وبعضهم يقول : نبي . فأبطلوا قول الله — عز وجل — في محمد خاتم النبيين حيث يقول : ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ .

وبعضهم يقول : إن ذرية علي أهل الجنة ، وليس عليهم من الإسلام ولا من شرائعه شيء .

وبعضهم يقول : إن الشيعة كلها ليس عليهم من عمل الشرائع شيء إلا من لم يبلغ في حقيقة الإيمان بعلي وذريته ، فتلزمه الفرائض عقوبة له حتى يستبصر ويحقق فتسقط عنه الفرائض ، واستدلوا برسول الله ﷺ حين أباح الله له تزوج تسع نسوة ، فلما بالغ في الإسلام أباح له كل امرأة مؤمنة وهبت له نفسها ، فليس عليه جناح ، قال الله — عز وجل — : ﴿ يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ﴾ إلى قوله : ﴿ لكي لا يكون عليك حرج ﴾ . فالإتزار حرام والاتفاق حلال .

وبعضهم يقول : إن عليا حي بجبال رضوى[1] الأسد عن يمنه والنمر عن شماله ولابد أن يسوق العرب بعصوين .

وبعضهم يقول : لا إله إلا الله[2] ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

وليس فيهم طائفة أشبه بالناس قليلا إلا الزيدية والحسينية وقد وافقوا جميع المسلمين فيما يقولونه ، إلا في التحكيم الذي صاغوه لعلي وقد قتل من قال به ، ومن أنكره فجع في قتاله بين المحق والمبطل .

ولعلي تخليط دون شيعته في قوله : (إن كل مجتهد مصيب) فهدر دم عثمان وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو وعذر نفسه وعذر أهل النهروان ولم يعذروه . ففي فحش مذهب الشيعة ما يغني عن الرد عليهم .

وأما المشبهة فحسبهم القدح في إلههم ورجوعهم إلى شبه الأوثان التي تعبد آباؤهم من قبل ، إن مذاهبهم في جميع ما أخبر الرب عن نفسه مثل اعتقادهم في أنفسهم من الجوارح والآلات .

---

(١) جبل بالمدينة .

(٢) ويقصدون بذلك عليًا (مراجع ط ٢) .

فذهبوا بقول : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ إلى الجارحة .

وفي الوجه إلى الوجوه حيث يقول : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ .

وفي الجنب إلى جنوبهم حيث يقول : ﴿ يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ﴾ .

وفي العين إلى عيونهم حيث يقول : ﴿ تجري بأعيننا ﴾ .

وفي الساق إلى سوقهم حيث يقول : ﴿ والتفت الساق بالساق ﴾ .

وفي اليمين إلى أيمانهم حيث يقول : ﴿ لأخذنا منه باليمين ﴾ .

وفي الاستواء إلى استوائهم حيث يقول : ﴿ على العرش إستوى ﴾ . وفي أمثالها .

وجاوز بعضهم إلى أن جعلوه جسما محدودا متنقلا من مكان إلى مكان ويركب الحمار الأقمر ويخرق الحجب لفصل القضاء يوم إلفة القضاء .

وبعضهم يقول : على صورة الإنسان . وربما يختلف معهم الأحيان ولا يعرف ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

وهم صنفان : من ذهب إلى ما قلنا صراحا واعتقد أن من نفى عن الله — عز وجل — هذا التشبيه فقد أبطله .

وصنف يتوقفون ولا يصرحون بهذه المعاني ولا بخلافها ، فيمتنعون من مذهب المسلمين الذين صرفوا هذه المعاني إلى ما يليق بالباري — سبحانه — وموجود في لغة العرب ، أن اليد : النعمة والقدرة . والوجه : ذاته . واليمين : القدرة والقوة . والجنب : الكنف . والساق : الشدة . في أمثال هذه . ولم يصرحوا بالمعنى المكروه .

والأولون قد ردوا على الله — عز وجل — قوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ فالأولون مشركون ، والآخرون تجاهلوا فهم جاهلون .

وفحش مذهبهم أيضا يغني عن الرد عليهم كإخوانهم .

وأما السنية فأنهم صغوا إلى إخوانهم المرجئة في الوعد الوعيد ، ومذهبهم في الفتنة يؤول إلى العمى ، واستواء الأرض والسماء ، والمحق والمبطل سواء ، مذهب قاده الهوى فأورده الردى .

وكذلك قولهم في خلق القرآن كقول الأشعرية في خلقه .

وقولهم في الأسماء والصفات وخروج أهل النار من النار وقد تقدم الرد عليهم .

وأما النكار فجاهلهم عالم وعالمهم ظالم ، ولهم مسائل في الأسماء والصفات والإمام والوقوف والحجة والسماع والمتبرجة ، وإنما انقطع عذرهم في مخالفة الإمام العدل السامي الفضل والله المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . وليس في مسائلهم مسألة معنوية إلا المغالطة في الألفاظ ، واللفظ قشر والمعنى لباب . وليس في جميع المذاهب أقرب منهم إلينا ولا أبعد منهم عنا ضغنا واستكبارا وجهلا وإنكارا ، صدق الله — عز وجل — : ﴿ قلوبهم منكرة وهم مستكبرون ﴾ .

فأول مسائلهم في الأسماء والصفات ، فذهبوا إلى أسماء الله — عز وجل — وصفاته إلى الألفاظ وذهبنا إلى المعاني ، فاللباب أفضل من القشر ، فلو كانت الأسماء هي الألفاظ ، لما كان لله تعالى فيها مدحة ولا ثناء ولا عظمة ، كما أنه لو كانت الصفات هي الألفاظ لكانت كذلك .

فمهما قلنا : الله عالم . اقتضى قولنا الوصف دون الصفة ، والمعنى الصفة دون الوصف ، والوصف منسوب إلينا وهو من أفعالنا والصفة منسوبة إلى ذات الباري سبحانه ، إذ لا تجري التجزئة عليه ، فتلبس الأمر عليهم ، ولم يحسنوا التفرقة بين الوصف والصفة كما قدمنا ، والوصف يتعلق باللسان والصفة بالذات ، ومن ذلك قولك : أعطيت إعطاء ، وأعطيت عطية . فالإعطاء : فعل المعطي ، والعطية هاهنا : المعنى المعطى .

وكذلك قولهم في الولاية والعداوة والحب والبغض والرضى والسخط : اقتصروا فيه على ما أبصروا بأبصارهم ، ولم يتجاوزوه إلى بصائرهم .

وكذلك قولهم في تشريك المشبهة ، فإن اقتصرت المشبهة على اللفظ دون المعنى ، اقتصروا على الشرك ، ووسعهم إن لم يستبصروا ، فإن استبصروا في اللفظ دون المعنى خابوا وخسروا ، وإن استبصروا في المعنى أشركوا بالله العظيم فلم تغن عنهم الآيات ولا الذكر الحكيم .

وأما قولهم في حجة الله لا تقوم إلا بسماع ، وقد سمعها الناس كلهم . وربما سمعوا هم ولم يسمع الناس .

وأما المتبرجة : فإن جهلوا كفرها ولم يبيحوا لها فعلها عذرناهم ، وقدما قالوا في النامصة والمتنمصة والواشرة والمتوشرة والنائحة والمستمعة والمتفلجات للحسن في عشر لعنها رسول الله ﷺ . وأثبتوا اللعنة وامتنعوا من التكفير والتفسيق .

وليتهم لم يعرفوا الكفر في الأفعال إلا من جهة المتبرجة مثلها ، ولا تجاهلوا عن الكل ، وليتهم فعلوا . وفي المتبرجة منافع ولعل بعضها صغير .

وأما مخالفة الإمام — رضي الله عنه — ، فسبيل ذلك سبيل سلفهم الماضي في صحابة رسول الله ﷺ في الزبير وطلحة ولهم فيهما أسوة حسنة أو سيئة بين بين ، جمع الله بينهم وبينهما في دار القرار .

فإن قال قائل : أراك قد أثبت على كل فرقة خطأها وضلالها وأنت بخلافها ، واستدللت بذلك أنك على حق حين خالفت الباطل ، فما تنكر أن يكون القولان سائغين جميعا ، فهذا مأجور وهذا معذور ، وهذا مصيب وهذا قريب ، والخطأ والصواب محمولان عن هذه الأمة في أكثر علومها ، ووسعهم ذلك .

قلنا : لسنا ننكر ذلك ، مالم يقع التدين ، وقطع العذر ، وهو البغي الذي ذكره الله — عز وجل — ومصادمة القرآن بغير أفعالها والرأي والإجماع .

واعلم أن اجتهاد الرأي سائغ لهذه الأمة وله أمكنة ، أمكنة أولها : في جميع

النوازل التي تنزل على العباد ، مما ليس لهم عهد من كتاب الله — عز وجل — ولا سنة رسول الله ﷺ ، فيسوغ لهم الاجتهاد بين مخطىء ومصيب . والكل محمول عنهم .

الثاني مذاهبهم في التفسير — تفسير القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، فهذا كالأول سائغ لهم كلما ذهبوا إليه على الشرط المتقدم .

الثالث : معنى أباح الله لهم القول فيه ، فإن أصابوا لم يؤجروا وإن أخطأوا لم يوزروا ، وكلامهم على قدر عقولهم وآرائهم ليس عليهم فيه نظر ، كالقول في العرش والحملة والحفظة والسموات والكواكب والنجوم والشمس والقمر والدراري والآثار العلوية : كالسماء والمطر ، والنبات والزهر والجن والإنس . هذا بشريطة كله أن يقع للمتكلم فيما لا يتعلق به الشرع ، وإليك بفن واحد تستدل على ما عداه . قالوا في الحفظة : اثنان وأربعة وستة وثمانية وعشرة وعشرون ونيف وثلاثون ومائة وستون ، في أمثالها ، كما روي عن رسول الله ﷺ : « إن المسلم عليه من الحفظة مائة وستون يدفعون عنه ما لم يقدر له » . والحديث القائل : « ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه » . فهذه لا أجر ولا وزر مما لا يغني .

وكذلك قالوا في الزهراء وسهيل والمحلقين ، وأن في كل أرض كعبة وآدم إلى سبع أرضين ، وأن في كل سماء بيتا كالبيت المعمور .

وكذلك اختلافهم في أفراق هذه الأمة ، فبعضهم يعتذر بأفراق المسلمين والمشركين .

وكاختلافهم في الأمة كذلك ، حتى اعتدوا بيأجوج ومأجوج فيها .

وكذلك اختلافهم فيما يبقى من الخلق وما يفنى ، وما يعود غدا في المحشر من المكلفين وما لا يعود .

فإن قال قائل : هذه أمة أحمد ﷺ قد قضيتم عليها بالهلاك والبدعة والضلال ، وحكمتم عليهم بدخول النار ، ماخلا أهل مذهبكم .

قلنا : إنما قضاه رسول الله ﷺ لا نحن بقوله حين يقول : « ستفترق أمتي

على ثلاث وسبعين فرقة كلهن إلى النار ماخلا واحدة ناجية وكلهم يدعي تلك الواحدة » .

فإن قال قائل : هذه أمة أحمد ﷺ قد أُصيبت باتباع أوائلها ، وما يدريكم لعلكم أنتم أيضا ممن أصيب باتباع أوائله ؟ ولم قضيتم أن أوائلكم على الهدى وأوائل غيركم على الردى ، وأوائلكم غير معصومين كأوائل غيركم ؟ قلنا ، وبالله التوفيق : إنا اتبعنا أوائلنا وحاسبناهم واتبعناهم تقييدا ولم نتبعهم تقليدا ، فعولت أوائلنا على الوزن بالقسطاس المستقيم والبرهان القويم وهو الكتاب والسنة ورأي المسلمين ، وذلك أنه لم تفترق فرقة بعد رسول الله ﷺ إلا كان أوئلنا في أفضلها حتى انتهى الأمر إلينا .

وأول ذلك : أن المسلمين اختلفوا بعد رسول الله ﷺ فأجمعوا على أبي بكر الصديق — رضي الله عنه — فخالفت الشيعة ، وكنا مع المهاجرين والأنصار وكانت مع حزب الشيطان الرجيم ، وعمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في حزب أبي بكر الصديق فوقفنا في حزب الذين بعد رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار وأهل الشورى بعدهما ، ثم ولي عثمان بعد الإمامين فاختلف عليه أصحاب رسول الله ﷺ ، فجل المهاجرين عليه لا له والأنصار ، إلا ما كان من زيد بن ثابت وعبد الله ابن سلام والمتوقفون عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة ، وباقي المهاجرين والأنصار عليه لا له ، والإمام عمَّار بن ياسر رضي الله عنه لما جعله رسول الله ﷺ علامة للفتنة قال : « ما لهم ولعمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ، إنما عمَّار جلدة ما بين أنفي وعيني » . مهما أُصيب المرء هناك لم يستبق .

وقوله لعمار « إنما تقتلك الفئة الباغية ».

وقوله عليه السلام : « عليكم بهدي عمار وبهدي ابن أم عبد ».

ثم أطبق أهل الشورى والمهاجرون والأنصار على علي وكنا معهم ، فخرج عنه طلحة والزبير فنكثا الصفقة وعائشة أم المؤمنين التائبة ، فحصلنا بحمد الله مع الجمهور . ثم خالف معاوية وعمرو بن العاص بالشام ، وليس معهم من المهاجرين والأنصار مقهور ولا مذكور فحصلنا مع علي وعمار ومع المهاجرين والأنصار .

ثم أن عليا رجع على عقبيه ورضي بالحكومة التي كفر راضيها وصوب ساخطها ، فقتل الفريقين جميعا الراضي والساخط والمحق والمبطل .

وكنا على الأصل الأول الذي فارقنا عليه أبا ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر[1] الذي جعله رسول الله ﷺ علما للفتنة حين قال : « عمار تقتله الفئة الباغية » فأثبته على الهدى عند الاختلاف ، وحين قال : « عليكم بهدي عمار وبهدي ابن أم عبد » وقال : « ماهم ولعمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار » . فوقعنا بحمد الله في حزبهما .

فإن كان الجميع على الحق ، فنحن أولى ولا نعمت عين لهم .

وإن كانوا على باطل سلمنا ، إذ لا تجتمع أمة محمد ﷺ على ضلال .

وأما يهود هذه الأمة المرجئة ومجوسها القدرية فقد كفانا مؤنتهما رسول الله ﷺ وكذلك المارقة الخوارج من الدين .



(١) أي فارقنا أجسادهم بوفاتهم لا مبادئهم . (مراجع ط ٢) .

الرد على الأشعرية
ومن ذهب مذهبهم في صفات الباري سبحانه(١)

اعلم يا أخي أعزك الله وأرشدك ، ووفقك وأيدك أنك ذكرت ما جرى لبعضهم مع بعض أهل الأدب من الأشعرية في خلق القرآن وأمر الصفات صفات الباري سبحانه وأسمائه الحسنى ، وكتبت تسألني شرح ذلك وصادفني كتابك وأنا مشغول البال مختل الحال بمرض العيال ، وهو السبب الذي أوجب تأخير الجواب إلى هذا الأوان ، لا سيما الكلام في هذه المسائل مخطر بأمرين أحدهما : التعرض للقدح في ذات الباري سبحانه وصفاته العليا وأسمائه الحسنى من غير ما حاجة ضرورية دافعة ، إذ يتعذر كنه جلال الله سبحانه أن تقع الأوهام على حقيقته ، فكيف تنطق الألسنة فتنطلق وتسعى وتغيق ، لولا ما سومحنا فيه من ذكره بأسمائه التي نص عليها وبصفاته التي نص عليها ، وقد يستسمح الناس على قلة أخطارهم من الأبناء والعبيد والعوام والنديد ذكر الآباء والكبراء والسادة والأكفاء مشافهة بأسمائهم ، لكن كناية : يا أبتي إذا كان أباه ، ومن العبيد يا مولاي إذا كان مولاه ، ومن الكفو يا أخي ، ومن العامة يا سيدي ، فكيف بمن ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وجل عن أن يشبهه شيء ، أن تبوح الألسن بذكره ، أو تتعرض لشكره فتنطق وتقول بلسان حال وقلب خال : يا الله يا رحمن يا رحيم . هكذا باسمه لا كناية لولا الرؤوف الرحيم الغني الكريم .

الثاني : أن هذه المسائل قليلة الجدوى في ما يتعلق بالبلوى ، إذ لا تؤثر في العبادات ولا تنفع في ترك الحرمات ، وقد يحصل ذكر الله — عز وجل — في

---

(١) هذا العنوان غير بارز في ط البارونية (مراجع ط ٢) .

القلوب التي هي موقع نظر الباري سبحانه بأقل الخطرات ، وتخرس الألسن عند ذكره عند من أشرف على الملكوت والجبروت دون التفيهق والتشدق من هذا الوجه الخطر العظيم الضرر ، فكأنما الخائض فيه خائض فيما لا يعني وشارع فيما لا يغني ، وإذا لم تعفنى من السؤال ولابد من الشروع في المقال فأني أقول ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الكبير المتعال .

اعلم أن الأشعرية[1] قد اختلفنا معهم في عشرة مواطن :-

أولها : أنا قلنا الباري سبحانه يوصف بالعلم والقدرة والإرادة وسائر الصفات التي يوصف بها . فقالوا : إنها معاني وليست بصفات . فالعلم عندنا صفة وعندهم معنى لا صفة ، والقدرة عندنا صفة وهي عندهم معنى ليست بصفة ، وكذلك الإرادة وسائر الصفات ليست بصفات ولكنها معاني . فالصفة عندهم هي الوصف .

والثاني : أنهم أطلقوا على هذه المعاني التي ذكروها أنها أغيار لله تعالى ، فأوجبوا التغاير بينها البين .

والثالث : أنهم أثبتوها معاني غير الله وهي قديمة . ونحن نقول : ليس هناك معنى غير الله ولا قديم مع الله .

والرابع : أن بمقتضى هذه المعاني كان الله موصوفا بها : فبالعلم كان عالما ، وبالقدرة كان قادرا ، وبالإرادة كان مريدا ، وعلم بعلم ، وقدر بقدرة ، وأراد بإرادة ، وحيي بحياة ، وقدم بقدم .

والخامس : أن هذه المعاني التي وصفوه بها معان قائمة بالذات ذات الباري سبحانه .

والسادس : أنهم وصفوه بالوجه واليدين والرأس والعينين والجنب والجلسة واليمين والقبضة والساق والقدم والاستواء والميل وخرق الحجب وركوب الحمار الأقمر وأنه النور الأنور .

---

(١) في اصطلاح أصاحبنا المغاربة لا يميزون بين فرق السنة : حشوية أو أشعرية أو ماتريدية وإنما يطلقون على الكل أشعرية ، ولا بد من التمييز وإلا لوقع الخلط في أقوالهم الاعتقادية وهذا ما حصل من المؤلف رحمه الله تعالى فليتنبه لذلك (مراجع ط ٢) .

والسابع : أن الكلام من المعاني التي وصفوه بها وهو قائم بذاته ولم يزل به .

والثامن : أن الأمر والنهي المندرجين في الكلام من المعاني التي وصفوه بها وقائمان بذاته ولم يزل كذلك ، وتعالى الله عن ذلك .

والتاسع : أن القرآن وسائر الكتب المنزلة من الله من المعاني التي يوصف بها في ذاته لم يزل بذلك سبحانه .

والعاشر : أن العدل والإحسان والفضل والمن والإنعام صفاته ، ولكنها أفعاله محدثة .

فصـــل

ولابد من مقدمات تكون بين يدي هذه المسائل إما وصلا بين المتناظرين أو عدلًا وفصلًا بين المختلفين .

أحـدها : أن يقع الاتفاق على أن الباري سبحانه لم يفرد نفسه بلغة غير لغتنا التي استعملناها بيننا .

والثاني : ألا يطلق على الباري سبحانه ما لم يأذن به الشرع ، أو معنى يحيله العقل ، لاتفاقنا نحن وهم على أن الله ـــ عز وجل ـــ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

والثالث : مراعاة اللسان التي يقع بها التناظر والتحاور بين الفريقين ، ويقع بها البيان بين المختلفين . ومع الثلاثة ثلاثة أخرى :

أحدها : أن يتضح المعنى الذي أراده المتناظران ، فيحصل حدا أو رسماً ، لئلا يصيرا كالأحولين .

الثاني : أن يستند قول الحق منها إلى البرهان الصحيح حقيقة وتبيانا ،

فيحصل علما ضروريا أو عقليا أو شرعيا أو لغويا .

والثالث : الاقرار بالحق إذا ظهر ، والإذعان له إذا بهر ، والانتصار إذا كفر من جميع من حضر .

فصل

اعلم أن الأشعرية بنت مذاهبها في الباري سبحانه وصفاته وأسمائه وتشبيهه بخلقه على الهروب من الواضح إلى المشكل ، وعولت بعد العثار على الاعتذار ، وأني لهم به بعد الانتصار ؟ وتعرضوا للبلاء وهم عنه أغنياء فلن يرضى بهذا عاقل ولن يخفى على جاهل ، وقد قال الأول : « إياك وما يعتذر منه » . وقد اتفقنا نحن وهم على تنزيه الباري سبحانه ، ونفينا عنه شبه الخلق من كل الوجوه ، وأقررنا بالوحدانية لا شريك له .

فأول ما غلطوا فيه أن أفسدوا على العرب لسانهم ، وغيّروا عليهم لغتهم ، وقالوا : إن الصفة هي الوصف والعدة هي الوعد والزنة هي الوزن والسمة هي الوسم والعظة هي الوعظ . وقد فرق أهل اللسان بينهما . وأوجبوا الصفة للموصوف والوصف للواصف ، والعدة للموعود والوعد للواعد ، في أمثالها . واعتذروا بأن قالوا : إن النحاة قد أجازوا ذلك . قلنا لهم : مجازا لا حقيقة ، وإنما نحن في الحقائق .

والعجب منهم أنهم يأتون أمرا لم ينفعهم ولم يضر غيرهم .

وكذلك العدة هي العطية الموعودة ، والوعد فعل الواعد ، والعظة صفة الموعوظ ، والوعظ فعل الواعظ ، والسمة أثر في الوجه والواسم الفاعل والوسم فعله .

(الثانية) : أنهم نفوا عنه السواد والبياض والألوان بأسرها ، والأحوال بجميعها ، والصنائع العلمية ، والحياء والحياة والعلم والقدرة والإرادة والرضى

والسخط وأمثالها أن تكون صفات ، لكنها معان ليست بصفات ، فهربوا من الواضح المعهود إلى المشكل المردود ، فما حاجتهم في أن جعلوا لله معاني في قول من جعل الصفات السبع بمجموعها هي الألوهية ، في قول من أثبت الذات وركب فيها المعاني السبعة وأثبتها هي الألوهية ، جمعوا بين فساد اللغة وفساد الألوهية ، وخافوا أن يتوهم عليهم وحدانية الباري سبحانه ، وقالوا : إن هذه المعاني أغيار لله — عز وجل — وأغيار بينها البين .

قلنا لهم : وهل تجوز أن تكون أغيار لم تزل ؟

قالوا : إنها قديمة . فارتبكوا .

وقلنا لهم : يا سبحان الله ، فالقديم قديم ، فلابد للغيرية من العدد والشركة والتباين ، فلما نظروا إلى قولهم الفاحش تكعكعوا ، وما يغني عنهم وقد جعلوا له من عباده جزءا ، إن الإنسان لكفور مبين ، فتفرقت بنا وبهم السبل ، فحصلوا في الكثرة بعد الوحدانية ، وحصلنا في الوحدة ، من وراء هذا أن أظهروا افتقار الباري سبحانه إلى هذه المعاني التي ذكروها من العلم والقدرة والإرادة .

وقالوا : بالغلم علم ، ولولا علمه لم يكن عالما ، ولولا قدرته لم يكن قادرا ، ولولا إردته لم يكن مريدا . وأظهروا افتقاره إلى هذه المعاني تعالى الله ، وسلبوها عن ذاته وجعلوها محتاجة إلى الغير .

ولما نظروا إلى العلم لا يوصف بالقدرة ولا بالإرادة ولا بالحياة ، والقدرة كذلك لا توصف بالعلم والإرادة ، تكعكعوا ورجعوا إلى الذات . وقالوا : لابد لها من المعاني المذكورة من الحياة والقدرة والعلم والإرادة ، ولابد لهذه المعاني من ذات تقوم بها هذه المعاني بمجموعها ، ومجموعها هو الإله . فضاهوا بقولهم قول الذين كفروا من قبل ، قاتلهم الله أنى يؤفكون ، وهو قول أهل الهيولى والصورة ، وجاوزوهم إلى الثنوية[1] ، ثم إلى أصحاب ثالث ثلاثة أصحاب

---

(١) كانت في ط البارونية (التقوية) ولعل الصواب ما أثبتناه (مراجع ط ٢) .

الأقاليم ، بل إلى أصحاب الطبائع الأربع أصحاب الاسطقسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، بل إلى الخرمية الذين قالوا بالأسّ بل إلى أصحاب العدد الكامل أهل التسديس ، فجاوزوهم إلى التسبيع والتثمين ، ولم يبلغوا التتسيع إلا الاثنى عشر ، وهذا تنبيه على ما قلنا أولا من الإشارة إنهم يهربون إلى المشكل ، من غير ما ضرورة دافعة وربهم أغنى بأن يجعلوه عضين كالمشركين في القرآن .

ثم إنا سألناهم عن هذه المعاني التي أوجبوها قديمة مع الباري سبحانه أين هي ؟

فقالوا : قائمة بالذات . فضاهوا بقولهم قول المحقين في الأعراض : أنها حالّة في الجسد .

وقالوا هم : إن المعاني قائمة بالذات . فلو جعلوا الأعراض قائمة بالجسم والمعاني التي ذكروها حالّة في ذات الباري سبحانه لما زادوا ، فالمعنى الموجود في الأجسام صراحا نحلوه ذات الباري سبحانه براحا ، ولبسوا على أنفسهم حين خالفوا بين الألفاظ فما يتحاشون مما يأتون به من لا شيء ، أوَلا يرون أن الحي منا حي والباري سبحانه حي .

وقد قدمنا أن اللغة واحدة ، والقائمة حالّة والحالّة قائمة .

وقد قدمنا أن الباري سبحانه لم يفرد نفسه بلغة غير لغتنا التي نتخاطب بها .

وللباري علم ولنا علم ، وله قدرة ولنا قدرة ، وله إرادة ولنا إرادة ، وله قيام المعاني ولنا حلول الأعراض . يا سبحان الله . ولو عكسوا فما عدا . فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا .

وأما مذهبهم في التشبيه والجوارح فعلى وجهين : أما من ذهب به مذهب

الجوارح فلا يخاطب ولا يعاتب ، فإن أنفذهم قد ترأرأ ببصره نحو الإله فانعكس بصره إلى جسده فلمحه ، فخاله إلهه ، فكبر وعظم ، وصلى وسلم وقال : الحمد لله الأكرم ، ذي الآلاء والنعم ، والوجه والقدم ، واليد والعظم ، والعين والفم ، والجوارح كلها الجم ، والنون والقلم ، وما أدراك ما نون والقلم وما يسطرون . فاستجاب له العميان من جميع البلدان وصدقوا قولته وأجابوا دعوته . (شعر)

فلم يبق إلا أن يقول أنا الرب — إلى الكعبة البيت الحرام ولا ريب
فإني رسول فاستجيبوا لربكم — فإن أنتم لم تؤمنوا فأنا الرب

فأقرب من ذلك موقعا أن يختلف معهم في الأسواق ولا يعرفونه ، وتضمه معهم المساجد والمجالس ولا يثبتونه . ويقول : أنا ربكم الأعلى . ولا ينكرون ، بشرط أن يكون وسيما جميلا جليلا ، ولا قبيحا ولا ذميما ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وهؤلاء قوم فرحوا بما عندهم من العلم ، وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون .

وأما من امتنع منهم من إجرائها على المعاني التي تعرف : من الوجه أنه الجاه ، ومن القدم بما قدم لها من الشقوة ، ومن اليد أنه النعمة والقوة ، ومن المعصم ما يعتصمون به ، ومن العين العلم تجري بأعيننا ، ومن الفم الكلام ، في أمثال ، هذه معروفة عند العرب أنها الجارحة وثمرة الجارحة كما يعقلها العرب ، فلحبوا طريقًا وسطًا بين الخيال والوبال ، فامتنعوا من الجوارح ، وامتنعوا من اللغة .

قلنا لهم : أتعرفونها ؟

قالوا : لا ، إلا أنها صفة الله .

وقد صدق القائل : قد يتكلم المجنون بما يعجز عنه العاقل . فهؤلاء مذبذبون بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، شرعوا الجهل دينا ورأوه دينا ، ومالوا عن الحق بونا ، وأصابوا حينا ومينا .

وأما مذهبهم في الكلام في الأمر والنهي والقرآن ، فهو الذي جر عليهم

حبنهم[١] ، فأظهر الرب شينهم ، فأصبحوا مثل النصارى بينهم .

وأما ذنبهم الذي أوردهم جميع المهالك وسيئاتهم التي أحاطت بهم من أجلها خطيئاتهم حين غلطوا في القرآن ، فنفوا عنه الخلق وأثبتوه معنى غير الله يوصف به الباري سبحانه ، فعثروا عثرة لا إقالة لهم بعد العثور .

ثم من بعد العثور وقعوا في قولهم : إن الأمر والنهي معنيان يوصف بهما الباري سبحانه ولم يزل بهما ، قائمين بذاته . فوقعوا وقعة لا انجبار لهم منها .

ثم من بعد الوقوع لغطوا في قولهم : إن سائر الكلام معنى يوصف به الباري سبحانه ، قائم بذاته . فسقطوا سقطة تعسوا فيها اليدين والفم .

ثم من بعد السقوط انزلقوا في قولهم : إن سائر الصفات من العلم والقدرة والإرادة وسائر الصفات ، أنها معان غير الله وهي متغايرة بينها البين . فانزلقوا زلقة وصادفوا بئرا لا قعر لها ، تهوي بهم الريح في مكان سحيق . ثم من بعد الإنزلاق التجأوا إلى جرف هار في قولهم بعد الصفات في الذات إنها مرئية بالأبصار ، محدودة بالأقطار ، موصوفة بالوجه والعينين والرأس واليدين والساق والرجلين والقدم والركبتين والجنب والأصبع في سائر الصفات صفات البشر فانهار بهم في نار جهنم . فهو آخر العهد بهم .

وقد صدق الله — عز وجل — في قوله : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ هذا مثلهم في القرآن ، ولله المثل الأعلى .

ومثلهم في التوراة والإنجيل : إن اليهود تقول لهم : قبحا لكم وسحقا . والنصارى تقول : مرحبا وأهلا ، أقذر بقوم تأففت منهم اليهود واستقذرتهم ، واستبدت بهم النصارى وأحبتهم .

---

(١) الحبن : مرض يصيب البطن . (مراجع ط ٢) .

فصـــل

والمعذرة إلى الله — عز وجل — وإلى المسلمين أن لا يأخذ علينا أحد في تمثيل كل فرقة منهم بما يليق بهم، وينسبنا إلى الهجو والفحش من الكلام، ولنا في كتاب الله — عز وجل — أسوة حسنة، قال الله — عز وجل — في بنعام بن باعورى إمام العور وقائد البور: ﴿ فمثله كمثل الكلب ﴾ إلى قوله: ﴿ فأولئك هم الخاسرون ﴾.

وقال في اليهود عليهم لعنة الله: ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدي القوم الظالمين ﴾.

وفي المنافقين. ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ إلى قوله: ﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾ وقال: ﴿ مثل الذين اتخذوا من دون الله ﴾ إلى قوله: ﴿ لو كانوا يعلمون ﴾ وقال: ﴿ مثل الذين كفروا بربهم وأعمالهم كسراب بقيعة ﴾ إلى قوله: ﴿ فما له من نور ﴾. والحمد لله رب العالمين.

[* باب : بيان معتقدنا *][1]

وها نحن نبتدىء في إيضاح معتقدنا في الباري سبحانه، وما يتعلق به من صفاته وأسمائه وذاته إن شاء الله.

فأول ذلك إن قال قائل: ما الدليل على إثبات وجود الباري سبحانه؟

قلنا: وبالله التوفيق: الدليل على إثبات وجود الباري سبحانه الحدث.

فإن قال: ما الدليل على قدمه؟

قلنا: سبقه الحدث.

فإن قال: ما الدليل على حياته؟

قلنا: تصرفه في الحدث.

فإن قال: ما الدليل على علمه؟

---

(١) العنوان من (مراجع ط ٢).

قلنا : إتقانه الحدث .

فإن قال : ما الدليل على قدرته ؟

قلنا : صدور الحدث .

فإن قال : ما الدليل على إرادته ؟

قلنا : تمييزه الحدث .

فإن قال : ما الدليل على رضاه وسخطه ؟

قلنا : اختلاف الحدث .

فإن قال : ما الدليل على الحدث ؟

قلنا : الحدوث . والله الموفق للصواب .

وعلى هذه الأصول عولت الموحدة في إثبات الألوهية بينهم وبين الدهرية . فأطبق الموحدة على ذلك إلا من شذ في بعض الفروع .

الشرح : وبالله التوفيق .

فإن قال قائل : وما في الحدث مما يدل على وجود الباري سبحانه ؟

قلنا وبالله التوفيق : انطباق الفطرة العقلية على أن البناء دال على بان ، والكتابة دالة على كاتب ، والأثر دال على المؤثر ، والصناعات كلها دالة على صناعها ، عقلا وشرعا ، ولغة وطبعا .

أما من جهة العقل : فإن علوم العقل ثلاثة مغروزة في جبلته ومنقوشة فيه مجملة وهي : وجوب الواجبات ، وجواز الجائزات ، واستحالة المستحيلات ، فهذه إحدى الواجبات ، ومحال ظهور الأثر ولا مؤثر ، وكتابة ولا كاتب ، وبناء ولا باني ، وصناعة ولا صانع ، وحدث ولا محدِث .

وأما الشرع : فقول الله — عز وجل — : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ﴾ إلى قوله : ﴿ لقوم يعقلون ﴾ . فجعل الله — عز وجل – حدوث هذه الأسباب دلالة على صدقه فيما قال ، فضلا عن وجوده ،

وقد ثبت وجود الفرع فما بال الأصل وقوله : ﴿ قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾ .

وأما اللغة : فمن جهة اللفظ قسمت العرب هذه الألفاظ على جميع لغتها أن الحدث يقتضي الإحداث والمحدِث والمحدَث ، والخروج يقتضي المخرِج والمخرَج والإخراج والخروج ، وهذه في سائر لغة العرب . ولابد للفعل من هذه الأربعة معان : الفاعل والمفعول والفَعل والفِعل . فالفاعل والمفعول معروفان والفَعل المصدر . والفِعل الاسم . قال الله عز وجل : ﴿ وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين ﴾ .

وأما الطبع : فمحال وجود الحدث ولما يفعله أحد ، عقلًا نفرت منه الطباع واستحال الاختراع ، إلا من مخترع مبتدع ، وساغ الامتناع .

فلو أطبق الخلق والخلائق أن ينحلوا فعلا غير فاعله لأحالوا ، ولو شهدوا بهذا عند من له أدنى عقل لكذبهم واستخف بهم .

واعلم أنه لم يختلف اثنان ، بعد ثبوت حدوث الحَدث أن له محِدثا ، فعلم هذا ضروري كما قدمنا ، وإنما وقع التشابط والتخابط بين الموحدة والدهرية في حدوث الحدث ، ولسنا والأشعرية مختلفين في شيء من هذا .

فإن قال قائل . ما الدليل على قدمه ؟

قلنا : كونه قبل الحدث .

واعلم أن القديم من سبق وجوده وجود الحدث ، فكل من لم يكن ثم كان فهو المحدَث ، وكل من كان ولا تكوين فهو القديم .

فإن قال قائل : ما الدليل على حياته ؟

قلنا : تصرفه في الأشياء بالإنشاء والإفناء والإبادة والإعادة والنقص

والزيادة ، وهذا إلى علم الضروريات أقرب ، وإليه أذهب .

فإن قال قائل : ما الدليل على علمه ؟

قلنا : إتقانه الحدث ، ولما رأينا المحدَث قد تأتي على مراد المحدِث ، وصار كل شكل إلى شكله ، ورجع كل فرع إلى أصله ، من الأرض والسموات والأشجار والنبات والجماد والحيوانات ، على نظام واحد ، وترتيب واحد .

وهو الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ، وخلق سبع سموات طباقا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ، ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ، وهذه الضرورية أقرب .

والعلم والقدرة والإرادة والرضى والسخط من توابع الحياة .

وصفات الحي مهما انخرمت منها صفة انخرمت الحياة ، ولابد من الإشارة .

فإن قال قائل : ما الدليل على القدرة ؟

قلنا : صدور الحدث . ولا يصدر إلا عن قوة وإلا فالقوي والزمن واحد والحي والميت واحد .

فإن قال قائل : ما الدليل على الإرادة ؟

قلنا : تمييزه بين المقدورات ، هذا قد شاء وجوده فوجد ، وهذا لم يشأ وجوده فلم يوجد ، ووجد الموجود على صفة ما ، وغيره على خلافها ، والقدرة جارية عليهما قد شملتهما ، وفرقت الإرادة والمشيئة بينهما .

وكذلك الرضى والسخط دليلهما اختلاف المحدثات ، فهذا حسن جميل ، وهذا قبيح رذيل ، ولولا الرضى والسخط لما وقعت التفرقة بين الخير والشر ، فمن كان بهذه الصفة ، يعني من لا يوصف بالرضى والسخط ، فهو إلى الموات والجماد أقرب .

وقد ثبت وجود الفرع فما بال الأصل وقوله : ﴿ قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾ .

وأما اللغة : فمن جهة اللفظ قسمت العرب هذه الألفاظ على جميع لغتها أن الحدث يقتضي الإحداث والمحدِث والمحدَث ، والخروج يقتضي المخرِج والمخرَج والإخراج والخروج ، وهذه في سائر لغة العرب . ولابد للفعل من هذه الأربعة معان : الفاعل والمفعول والفَعل والفِعل . فالفاعل والمفعول معروفان والفَعل المصدر . والفِعل الاسم . قال الله عز وجل : ﴿ وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين ﴾ .

وأما الطبع : فمحال وجود الحدث ولما يفعله أحد ، عقلًا نفرت منه الطباع واستحال الاختراع ، إلا من مخترع مبتدع ، وساغ الامتناع .

فلو أطبق الخلق والخلائق أن ينحلوا فعلا غير فاعله لأحالوا ، ولو شهدوا بهذا عند من له أدنى عقل لكذبهم واستخف بهم .

واعلم أنه لم يختلف اثنان ، بعد ثبوت حدوث الحَدث أن له محِدثا ، فعلم هذا ضروري كما قدمنا ، وإنما وقع التشابط والتخابط بين الموحدة والدهرية في حدوث الحدث ، ولسنا والأشعرية مختلفين في شيء من هذا .

فإن قال قائل . ما الدليل على قدمه ؟

قلنا : كونه قبل الحدث .

واعلم أن القديم من سبق وجوده وجود الحدث ، فكل من لم يكن ثم كان فهو المحدَث ، وكل من كان ولا تكوين فهو القديم .

فإن قال قائل : ما الدليل على حياته ؟

قلنا : تصرفه في الأشياء بالإنشاء والإفناء والإبادة والإعادة والنقص

والزيادة ، وهذا إلى علم الضروريات أقرب ، وإليه أذهب .

فإن قال قائل : ما الدليل على علمه ؟

قلنا : إتقانه الحدث ، ولما رأينا المحدَث قد تأتي على مراد المحدِث ، وصار كل شكل إلى شكله ، ورجع كل فرع إلى أصله ، من الأرض والسموات والأشجار والنبات والجماد والحيوانات ، على نظام واحد ، وترتيب واحد .

وهو الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ، وخلق سبع سموات طباقا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ، ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ، وهذه الضرورية أقرب .

والعلم والقدرة والإرادة والرضى والسخط من توابع الحياة .

وصفات الحي مهما انخرمت منها صفة انخرمت الحياة ، ولابد من الإشارة .

فإن قال قائل : ما الدليل على القدرة ؟

قلنا : صدور الحدث . ولا يصدر إلا عن قوة وإلا فالقوي والزمن واحد والحي والميت واحد .

فإن قال قائل : ما الدليل على الإرادة ؟

قلنا : تمييزه بين المقدورات ، هذا قد شاء وجوده فوجد ، وهذا لم يشأ وجوده فلم يوجد ، ووجد الموجود على صفة ما ، وغيره على خلافها ، والقدرة جارية عليهما قد شملتهما ، وفرقت الإرادة والمشيئة بينهما .

وكذلك الرضى والسخط دليلهما اختلاف المحدثات ، فهذا حسن جميل ، وهذا قبيح رذيل ، ولولا الرضى والسخط لما وقعت التفرقة بين الخير والشر ، فمن كان بهذه الصفة ، يعني من لا يوصف بالرضى والسخط ، فهو إلى الموات والجماد أقرب .

فإن قال قائل : ما الدليل على الحدث ؟

قلنا : الحدوث .

فهذه المسألة بيننا وبين الدهرية ، فحسبنا منها حدوث الأعراض في الأجسام ، والأعراض محدثة ، لا يخلو الجسم من حادث ، ولا ينفك منه ، فما لم يسبق الحدث فحدث مثله .

فمن أراد حقيقة هذه ، فليطلبها في أدلة الموحدين في النفر الثمانية ، وفي كتاب ابن الخياط مستقصى .

فإن قال قائل : إذا ثبت وتقرر وجود ذات الباري سبحانه بالدليل ، فما مذهبكم في الصفات التي ادعيتم ، ولن يخلو قولكم من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تبطلوا وجود الصفات البتة ، لئلا تجعلوا مع الله إلها آخر ، فتكونوا من المبطلين المعطلين .

وإما أن تثبتوها محدثه كائنة بعد إذ لم تكن ، فيكون الباري سبحانه بعكسها ، فيتصف بالموت قبل الحياة وبالجهل قبل العلم ، وبالعجز قبل القدرة ، وبالكره قبل الإرادة ، وبالجمادة قبل الرضى والسخط ، سبحانه .

أو تثبتوها معانى غير الله ، وقديمة غير محدثة . كما قدمنا .

قلنا وبالله التوفيق : إما إبطالها بعد ما تقرر الدليل ولاح السبيل ، فلا .

وأما إثباتها محدثة كائنة بعد إذ لم تكن ويتصف الباري سبحانه بعكسها ، فلا سبيل إليه .

وأما إثباتها أنها أغيار لله قديمة معه ، فلا سبيل إليه .

وهذه الأوجه الثلاثة مستحيلة ، وذلك أنه حُكّم فتحكم حين خصّ ولم يعم ، وأغفل الوجه الرابع .

وفي التقسيم توصيم (عيب وعار)[1] ولاسيما في الكاف والميم ، وسيأتي

(١) لعل ما بين القوسين ليس من عند المؤلف وإنما هو شرح من النساخ أو الناشر للطبعة البارونية (مراجع ط ٢)

الفصل على دنادن الظلم فتنثلم بإذن الله تعالى ، وذلك عادة الله في الحق والباطل ، إذا جاء الحق زهق الباطل إن الباطل كان زهوقا .

فإن قال قائل : فما الوجه الرابع ؟

قلنا — وبالله التوفيق : إن صفات الباري سبحانه ليس هناك معنى غيره ، أو شيء يلازمه أو يفارقه .

فقولنا : الله تعالى موجود إثباته ، ليس هناك وجود غيره يخالفه أو يوافقه .

وقولنا : الله حي ، إخبار عن الذات أنها ليست بميتة ، وله التصرف في الغير .

وقولنا : الله قادر ، إخبار عن الذات أنها ليست بعاجزة ، ولا يعوزها شيء .

وقولنا : الله مريد ، إخبار عن الذات أنها غير مكرهة ، ولا يفوقها شيء .

وكذلك سائرها . وليس في إن نفينا عن الذات هذه الأمور ما يقتضي أن معها شيئا غيرها يقاومها فيضاهيها ، أو شيئا غيرها تستعين به ويكون جزءا منها ، وذلك محال في ذات الباري سبحانه .

فالقديم : من سبق الحدث والعجز والحاجة وجوده .

فمن حصل اسم القدم له ، حصلت له الألوهية والصفات الكاملة ، وذلك عن غير الله منفي ، ولا قديم إلا الله ، ولا إله إلا الله ، واستأثر الله بالكمال ولم يبرأ الغير من النقصان ، ونضرب في ذلك مثلا : رجلا قاعدا في موضع من المواضع ، تختلف فيه عليه الأشياء من بين مار بين يديه وآخر من خلفه وآخر فوقه وآخر تحته ، وليس في اختلاف هذه الجهات ما يقتضي اختلاف ذات الإنسان ، وربما يتوهم التعمي علينا ، فيقسمه تقسيما ، فيجعل الرأس ناحية والرجلين ناحية والجنبين ناحية .

واعلم أن غرضنا الذات ، واعلم أن من جاز بين يدي إنسان ، فقد جاز عليه كله ، وكذلك سائر الجهات .

وليس إن اختلفت النسب إلى هذه الجهات ما يقتضي الاختلاف في الإنسان فهو أولا إنسان وآخرا إنسان .

وإن إلتبس الأمر مع هذا أوقع الكلام على جزء من الغرض ، ومن وراء ذلك المرآة ، فإن الصور تنطبع فيها وليس ذلك بمؤثر في ذاتها أو ناقص أو زائد فيها ، ولله المثل الأعلى ، وهذا معتقدنا في إلـٰهنا .

ولنرجع إلى معارضتهم إيانا في الصفات .

فإن قالوا : إذا زعمتم أن الذات واحدة وأن صفاتها هي ، ما تقولون فيمن خلقه الباري حيا ثم مات ، أو ميتا ثم حيي ، أيعلم بواحد علمه أو بعلوم كثيرة ؟

فإن قلتم : بعلم واحد ، فقد جعلتم الحي ميتا والميت حيا .

وإن قلتم : بعلوم كثيرة ، فقد أثبتم قدماء كثيرة .

وإن قلتم : علمه بلا علم وقعتم في المحال .

قلنا ـــ وبالله التوفيق : إن الله تعالى علم الحي منا في حين حياته ، ثم علمه في حين موته ، ووقع التفاوت بين الحالتين لا بين العلمين ، كما أن الذات التي علمتها ميتة ، هي الذات التي علمتها حية ، فما قلتم في العالِم ، قلنا في العلم ، ونعكس عليهم المسألة .

فإن قالوا : بعلم واحد ، لزمهم أن يجعلوه حيا ميتا موجودا معدوما .

وإن قالوا : بعلوم كثيرة على عدد أجزاء الخليقة ، فقد أثبتوا قدماء كثيرة مع الله فى الأزل .

فإن قالوا : علمها بلا علم . وقعوا في المحال ، ولا سبيل لهم ولا مخرج لهم إلا السبيل الذي سلكنا .

وكذلك القول في سائر الصفات ، من القدرة والإرادة والسخط والرضى .

واعلم أن الأشياء تختلف بالأعيان والأزمان والمكان ، وتقع النسبة إليها من جهة العلم نسبة واحدة ، ومن جهة القدرة وغيرها نسبة واحدة ، ومن جهاتها مختلفة ، وليس ذلك بضائر الذات شيئا .

وكذلك لو علم رجلان شيئا واحدا والشيء على حدته والعالمان اثنان ، أو علم رجل شيئين ، على أنا لا نثبت مع الباري سبحانه علما غير ما يقع التطالب والتخاطب عليه .

فإن أبوا إلا أن يثبتوا معاني قديمة غير الله قلنا : ﴿ أئفكًا آلهة دون الله تريدون ، فما ظنكم برب العالمين ﴾ .

فإن قالوا : إنكم أبطلتم المعنى المعقول في لغة العرب : إنهم إذا وصفوا إنسانًا بالشجاعة أو بالجبن أو بالسخاء أو بالبخل أثبتوها صفات غيره .

قلنا لهم وبالله التوفيق :

إن العرب إذا وصفت شيئا بصفة إنهم يتوجهون إلى معنى تلك الصفة ، وليس في صفاتهم ما يقتضي في لسانهم ، أنها هي هو أو غيره ، وإنما تدرك معرفة ذلك من وجه آخر من طريق من نظر في ذوات العالم ، وعلى أن الجسمية صفة الجسم ، وليس في ذلك ما يقتضي أنها غير الجسم ، وكذلك العرضية للعرض والخلق صفة الخلق ، وهي هو .

* * *

فصـل

اعلم أن القوم عارضونا بخمس هنات :

أولها : قالوا إذا زعمتم أن الذات واحدة ذات الباري سبحانه ، وأن صفاته هي هو ، علم الله هو الله ، وقدرة الله هي الله ، في أمثالها .

والثانية : إن أجزتم هذه فقولوا : الله هو العلم ، والله هو القدرة ، في أمثالها .

والثالثة : وقولوا : إن العلم هو القدرة ، والقدرة هي العلم ، أو غيرها ، في أمثالها .

والرابعة : أن معنى علم هو معنى قدرة ، ومعنى قدرة هو معنى علم ، أو غيرها ، في أمثالها .

والخامسة : أن هذه الصفات التي ذكرتم ثم وصفتم الله بها ، لا تخلوا أن تكون معنى أو غير معنى .

فإن كانت معنى ، فهو ما قلنا .

وإن كانت غير معنى ، فقد وصفتم الله تعالى بغير معنى .

* * *

الرد عليهم وبالله التوفيق

الأولى : أما قولهم : في علم الله أنه الله أو غيره ، فإن بعض أصحابنا يطلقون على صفات الله أن تقول : هي هو ، فتقول : علم الله هو الله لا غيره ، وقدرة الله هي الله لا غيره .

والأحسن عندي أن نقول : ليس هناك شيء غير الله .

وأما الثانية : أن تقول : الله هو العلم ، أو تقول : الله هو القدرة . اعلم أن اللغة منعت من إطلاق ذلك ، ولولا ذلك لما كان به بأس ، وقد جاء في اللغة إطلاقه في بعض الأسماء كقولك : الله الرب ، والله العدل ، والله الوتر ، والله هو الحق المبين .

وأما الثالثة : أن العلم هو القدرة والقدرة هي العلم ، وهذا ممنوع من جهة التخاطب واللغة ، ولو أطلقه إنسان لما جاوز خطؤه اللغة ، وهو أحسن حالا ممن أخطأ في ذات الباري سبحانه .

وأما الرابعة : فالقول فيها كالقول في الثالثة ، هو ممنوع من جهة اللغة والتخاطب بين الناس .

وأما الخامسة : فإنا نمتنع من أن نجعل صفات الباري سبحانه معاني ، لما يتوهم علينا من الغيرية ، وقد أطلقت اللغة الصفات العلى والأسماء الحسنى .

فإن قالوا : يعلم نفسه أو لا يعلمها ؟

قلنا : يعلمها ولا نقول لا يعملها .

فإن قالوا : يقدر على نفسه أو لا يقدر عليها ؟

قلنا : لا يجوز يقدر على نفسه ولا لا يقدر عليها .

فإن قالوا : يريد نفسه أو لا يريدها ؟

قلنا : الجواب فيها كالجواب في التي قبلها[١] .

---

(١) أي أن هذه أمور لا نعرف حقيقتها فهي من العلم بالذات الإلهية الذي يقصر دونه الخلق (مراجع الطبعة الثانية) .

فصــل

واعلم أن القوم إنما ذهب بهم خصلتان : إحداهما اللغة ، وذلك أنهم نظروا إلى تقاسيم الأسماء والأفعال والحروف في اللغة ، فكل لفظة تقتضي معنى في الأجسام وحركاتها ، فانقسمت أقساما كثيرة من أجل الأجسام والأزمان والمكان ، فتحولت عينهم ، فذهبوا ذلك المذهب في خالق الأنام ، ونظروا إلى قولهم علم ويعلم وسيعلم علماً وعالم وعلام وعليم . وقالوا : لابد لهذه التقسيمات أن تقتضي معاني متفاوتة حتما ، واضطرهم الدليل المثبت للألوهية إلى أن يقولوا بقدمها ، ونسوا ما ذكروا به من قبل أن الله ليس كمثله شيء ، فشبهوا الذات التي لا تتجزأ ولا تحلها الأعراض بالأجسام التي تتجزأ وتحلها الأعراض و لم ينظروا بعين الحقيقة إلى من هو فوق المكان والزمان و لم يشبه شيئا من الأعيان ، و لم يراعوا سهام الزمان والمكان التي تجري على الأعيان دون القديم الذي كان قبله .

وسهم العين : الموجود والشيئية والذات والمعنى والإثبات .

وسهم الأمكنة : فالجهات الست : أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال .

وسهم الأزمنة : كالآن واليوم وأمس وغدا والشهر والعام وقابل وقاب وقباقب[1] .

الذي يظهر في الأعيان أن يكون المقتضى واحدا وإن اختلفت الألفاظ ، فيكون إخبارك عن ذات الباري سبحانه هو الإخبار عن شيئيته وعن عينه ومعناه ، وإن اختلفت الألفاظ ، فليس في ذلك ما يقتضي الغيرية .

وأما سهم المكان : فاختلاف الأمكنة لا يوجب اختلاف الذات ، وكذلك في الأزمان ، لا سيما في الواحد لا يتجزأ .

والخصلة الثانية : أنهم ذهبوا في إلهم مذهبهم في أنفسهم وحصوره إلى أوهامهم واعتقدوا أن ذلك إثباته لا إبطاله ، وأن خلاف ما تذهب إليه الأوهام

---

(١) قباقب العام الذي يلي العام المقبل . (مراجع ط ٢) .

إبطال ، وآمنوا بالوحدانية لفظا وأغفلوها في المعنى حفظا وعجزوا عن قول الصديق ــ رضي الله عنه ــ (العجز عن درك الإدراك إدراك) وقالوا هم : العجز عن درك الإدراك هلاك .

الرد عليهم في نفيهم خلق القرآن

فإن قالوا : فلم قلتم إن كلام الله وأمره ونهيه والقرآن ليست بصفة لله تعالى في ذاته ، ولا هو قائم بذاته ؟

قلنا وبالله التوفيق :

لما تقرر أن الحي مرتبط بأوصاف غير منفك له عنها ، وأثبتنا الباري سبحانه أنه الحي الفعال ، فثبت وجوده وحياته وعلمه وقدرته وإرادته ورضاه وسخطه وفعله ، ولكل كلام مقدمات سوابق ولواحق .

فمقدمات الألوهية : الوجود ، ولواحقها الأفعال ، والوجود والأفعال ليست بصفة ، لأن الوجود إثبات والفعل حدوث وما بينهما فصفة .

فاستحال أن يكون الحي ولا علم ولا قدرة ولا إرادة ولا رضى ولا سخط ، كما استحال أن يكون الرضى والسخط ولا إرادة ، والإرادة ولا قدرة ، والقدرة ولا علم ، والعلم ولا حياة .

فأثبتنا حيا عالما قادرا مريدا راضيا ساخطا لم يزل ، إذ لو حدثت الحياة لكان قبلها ميتا ، ولو حدث العلم لكان قبله جاهلا ، ولو حدثت القدرة لكان قبلها عاجزا ، ولو حدثت الإرادة لكان قبلها مستكرها ، ولو حدث الرضى والسخط لكان قبلهما جمادا بليدا ، فمن أين ارتبط الكلام بالحي ، لا ارتباط له به .

فإن قالوا : لاستحالة حدوث الكلام لكان أخرس قبل حدوثه ، والخرس ضد الكلام ونقيضه .

قلنا وبالله التوفيق :

إن هذا الحكم وهذا التحكم لا يلزم ، لأنه يجوز أن يكون من لم يتكلم ساكتا لا أخرس ، ليس كالعلم ، لأن من لم يكن عالما فهو جاهل ومن لم يكن قادرا كان عاجزا ، ليس الخرس بنقيض الكلام بل السكوت نقيضه .

ويلزمهم أيضا أن الخلق معه لم يزل ، لأنه لو أحدث الله الخلق لكان قبل حدوثه عاجزا ، ويلزمهم أيضا أن يجعلوا الخلق من المعاني القديمة القائمة بالذات كالكلام ، ولعمري لهو أشبه بمذهبهم .

وإن لم يكن العجز بنقيض الخلق ، فليس الخرس بنقيض الكلام ، غير أن الخرس زمانة لا يستقيم معه الكلام ، وكذلك العجز آفة لا يستقيم معه الخلق وهما منفيان عنه بالقدرة ، وقد يكون الحي ساكتا لا متكلما ولا أخرس ، وهل يصح في الحي أن يكون غير عالم وأن يكون غير قادر أو مريد أو راض أو ساخط ؟ فهاتيك مهما انخرمت منها صفة انخرمت الحياة وليس ذلك في الكلام البتة . والله ولي التوفيق .

والدليل على خلق القرآن ، لأهل الحق عليهم أدلة كثيرة .

وأعظمها : استدلالهم على خلقه بالأدلة الدالة على خلقهم هم ، فإن أبوا من خلق القرآن أبينا لهم من خلقهم ، وقد وصفه الله — عز وجل — في كتابه ﴿ وجعله قرآنا عربيا ﴾ مجعولًا منزلًا مسموعًا بالآذان ، مقروءا بالألسن ، مكتوبا في المصاحف وفي قلوب الذين أوتوا العلم ، وليس لهم معول بعد العثور إلا الاعتذار بالغرور ، وذلك أنهم نصبوا للكلام وللأمر والنهي هيولا خيولا غير القرآن ، وهي العبارة عن القرآن ، فما حاججناهم به من صفات الخلق الموجود في القرآن قالوا : صدقتم غير أن ذلك يتوجه إلى العبارة عن القرآن لا نفس القرآن .

قلنا لهم : إن الله تعالى يقول : ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربيا ﴾ .

قالوا : العبارة عنه .

قلنا لهم : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ﴾ .

قالوا : العبارة عنه .

قلنا لهم : قال الله — عز وجل — : ﴿ إنا إنزلناه في ليلة مباركة ﴾ ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾ ﴿ وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ .

قالوا : العبارة عنه .

قلنا لهم بعد قوله — عز وجل —. ﴿ أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ﴾ .

قلتم : العبارة عنه لا هو . فمن يشهد لكم بهذا ، بعد أن رددتم شهادة الله — عز وجل — وشهادة ملائكته .

فيا سبحان الله من قوم أنكروا نزول القرآن مثل أهل الأوثان ، ولو عرضوا بمثل ما هم فيه بمحمد ﷺ وبجبريل الروح الأمين أنه لم ينزل به جبريل على قلب محمد عليه السلام ، وإنما نزل بالعبارة لا القرآن ، وخيال جبريل هو الذي نزل على خيال محمد عليهما السلام ، ولم ينزل علينا نحن أيضا القرآن وإنما نزل على خيالنا ، وقوله : ﴿ وكذب به قومك وهو الحق ﴾ وإن القوم ما كذبوا بالقرآن وإنما كذب خيالهم لا لعبارة وهو الحق ، فليس القرآن في نفسه بحق وإنما العبارة عنه هي الحق وهي التي كذب خيال القوم وظلالهم .

فمن كان بهذه الصفة ، فليسوا بالعقلاء الذين يخاطب الله — عز وجل — أمثالهم ، إلا أن تجاهلوا تعمدا .

فصــل

وأما قولهم : إن المن والفضل والعدل والاحسان من صفات الباري سبحانه .

اعلم يا أخي أن الله تبارك وتعالى خالق لم يزل ، وفاعل ومثيب ومعاقب ومحيي ومميت ومان ومنعم ومحسن وعادل لم يزل ، فإن كان مرادهم فهو جائز ، وهذه أسماؤه وصفاته ، وإن كان مرادهم أن المن نفسه والفضل والعدل والإحسان صفات لله تعالى ، فليلحقوا بها الخلق والرزق والفعل وجميع المحدثات . ولا يقولها مرشد .

فإن قال قائل : و لم أجزتم عليه خالقا ورازقا لم يزل ؟.. وهل الخلق والرزق موجودان في الأزل ؟

قلنا وبالله التوفيق :

إن الأسماء لا تقتضي الأوقات ، والفاعل يصلح اسما لما يأتي ولما مضى ولما أنت فيه ، هذا رجل حاج يريد يحج ، وهذا حاج مشتغل بالحج ، وهذا حاج على أنه سيحج .

فمن امتنع عن هذا فقل : كابر عن فعل خليل الله ـــ عز وجل ـــ صلوات الله عليه وسلامه ﴿ هو سماكم المسلمين من قبل ﴾ . فمن لم يدخل في تلك التسمية لم يدخلها بعد ، والسلام .

والعجب كل العجب من هؤلاء القوم إنهم يرغبون في الكثرة ويرغبون عن الوحدة . فما حاجتهم إلى الكثرة والعدد في توحيد الله ـــ عز وجل ـــ ؟

فإن كان مرادهم مدحه فبأن يفردوه أولى من أن يملأوا الأزل عليه قدماء ، ولينقصوا من هذا العدد الطويل فهو أولى بالجليل ، وهذا حين جعلوا السمع والبصر من المعاني السبعة القائم بالذات : ذات الباري سبحانه ، والسمع

والبصر فرعا العلم ، أو ليس البصر كناية عن درك الألوان ؟ والسمع كناية عن درك الأصوات ؟ فهما نفس العلم .

وإن كان مرادهم كثرة المعاني في الأزل مع الباري سبحانه ، فعليهم بالطعوم فلينحلوه الذوق ويجعلوه ثامنا .

وعليهم بالروائح فلينحلوه الشم ويجعلوه تاسعا .

وعليهم بالمحسوسات كلها فلينحلوه اللمس ويجعلوه عاشرا . وليتبعوا الخلق ما دام لفن من العلوم اسم فيسموه به ويجعلون ذلك المعنى قائما بذاته فيصفونه ، كمذهب الأعرابي وإن أخطأ في الملائكة أسهل حالا من خطاياهم في الباري سبحانه ، حين قال شعراً :

وذو العرش محمول على ظهر سبعة ولولاه ما راموا النهوض ولا كادوا

فقيل له : ويحك جعلت الباري سبحانه محمولا ، وجعلت الحملة الثمانية سبعة ؟

فقال الأعرابي : أليسوا إذا نقصوا من عددهم كانوا أقوى لأسرهم ؟

فذهب في الحملة إلى أن نقصان العدد أقوى للأسر ، وذهب هؤلاء إلى أن زيادة العدد أقوى في المدح .

فالأعرابي أفطن في المعنى الباطن ، وهم ذهبوا إلى الحس الظاهر ، ولا شك أن القوم ما اغترفوا إلا من بحر الدهرية في قولهم : إن الله تعالى هو العلة ، والخلق هو المعلول ، ولن يفارق المعلول العلة . فإنهم قالوا للموحدة : ألم تقولوا : إن الله قبل خلقه ؟

قلنا : نعم .

قالوا : ثم أحدث الخلق .

قلنا : نعم .

قالوا : إنه ليس بين وجود الله تعالى وخلقه الخلق مسافة ولا مدة ولا عدة ولا آفة لم يسبق الخالق الخلق إلا بالمقدار الذي يسبق به الآله الظل في الحركة والسكون ، أو الكون والمكون . فهذا غرض القوم غير أنهم لم يقدروا أن يبوحوا بأكثر مما ذكروا مما يتعلق بصفات الباري سبحانه المعهودة عند الناس ، غير أنهم حادوا إلى مذهب الدهرية .

ولا شك أنهم شموا رائحة أبي شاكر الديصاني الذي فتح لهم الباب في نفي خلق القرآن بمكيدة عظيمة كادهم بها . وقد تقدم ذكرها .

وإذا فرغنا من الرد على الأشعرية ، فلنعقب بالرد على رسالة جاءتنا من ناحية غانة على يد رجل يسمى عبد الوهاب بن محمد بن غالب بن نمير الأنصاري ، وجهها إلى أبي عمار عبد الكافي بن الشيخ أبي يعقوب إسماعيل التناوتي ، فتوفى — رحمة الله عليه — قبل أن يرد الجواب ، فرددنا جوابه وهي هذه .



بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

رسالة الفقيه عبد الوهاب بن محمد بن غالب بن نمير الأنصاري إلى الفقيه الأجل أبي عمار عبد الكافي بن أبي يعقوب بن إسماعيل التناوتي ـــ رحمة الله عليه ـــ ..

يسأله عن بعض مسائل السنية ، في الوعد والوعيد والنظر إلى الباري سبحانه وخلق القرآن .

وقال في كتابه : سؤال مسترشد يسأل عما اختلف فيه المتكلمون في الوعد والوعيد والثواب والعقاب ، هل هما واجبان على الله ـــ عز وجل ـــ أم لا ؟

والثواب عند الأشاعرة غير محتوم به ، ولا جزاء مجزوم به ، وإنما هو فضل من الله والعقاب لا يجب أيضا .

فالواقع عدل من الله ـــ عز وجل ـــ ، وما وعد الله به من الثواب ، أو توعد به من العقاب : فقوله الحق ووعده الصدق .

فامتنع أبو عمار من إجابته بعلل ومعان حتى توفي ـــ رحمه الله ـــ .

ثم توفي أيضًا عبد الوهاب ، فتبرع بعض تلامذة أبي عمار فقالوا : نحن نشرع في رد الجواب بما فتح الله لنا ، والله الموفق للصواب .

اعلم أن مسألة التكليف أصل الوعد والوعيد ، والتكليف قد وقع لثلاثة أصناف من الخلق ، الملائكة والإنس والجن .

وهي تحتمل ثلاثة أصناف من الخلق :

أولها : من كان على صفة الملائكة ، وهم في طبائعهم غير متغذين ولا متربين من صغر إلى كبر على طبيعة واحدة عقول بلا شهوة ، لا تختلف عليهم الأحوال ولا تحولهم عن خلقتهم الآمال ، وليس للشيطان عليهم سبيل ولا للشهوة إليهم

دليل ، وليس في طبائعهم ما يمنع الطاعة ولا يثقلها عليهم . فهذا صنف ..

الثاني : صنف آخر وهم : بنو آدم والجن ، فإن الله تعالى خلقهم ، وركب فيهم الشهوات ، وركب فيهم العقول .

فالعقول تدعو إلى كل خير ، والشهوات تدعو إلى كل شر ، فهم أبدا في جهاد وتمانع وتدافع .

فالملائكة عقول بل شهوة ، والبهائم شهوة بلا عقول .

فأراد الله — عز وجل — أن يظهر حكمته فيهم ، فكلفهم وجعل سلطان الجسد إلى النفس ، وجعل سلطان الروح إلى العقل .

فمن سلط عقله على جسده نهكه ولا شاه ، ومن سلط نفسه على عقله خبله وأرداه .

فمن أظهر عقله على نفسه التحق بالملائكة المقربين ، ومن أظهر نفسه على عقله التحق بالشياطين الأخسرين . فهذا صنف ثان .

الثالث : كالبهائم والوحوش والسباع والطير والهوام والحشرات وجميع الحيوانات ، فلهم اختيار واقتدار على معايشهم وتربية أولادهم وصنائعهم وأبناء جنسهم وأعدائهم ، فلم يفترقوا إلا في العقول ، وحفظ ما مضى ، وضبط ما يأتي ، فما حصل منهم في أيدي بني آدم ، فهم كالعقلاء المكلفين المأمورين والمنهيين ، لكن ثوابهم وعقابهم في هذه الدار دون الدار الآخرة .

في وجوب الثواب والعقاب للطائع والعاصي على الله عز وجل

اعلم أن الله — عز وجل — أمر عباده من الملائكة وبني آدم بعبادته ، وزجرهم عن معصيته ، فوعد لهم الثواب على امتثال الطاعة ، وأوعدهم

بالعقاب على فعل المعصية ، فكان الثواب في حق الملائكة فضلا ، لأن في إيجاب العقاب ما يدعوهم إلى عمل الطاعة دون تركها لسهولة عمل الطاعة عليهم ، ألا ترى إلينا نحن ليس لعبيدنا علينا ثواب في خدمتهم ، وواجب عليهم العقاب في معصيتهم لنا .

وإذا سقط الثواب عن الطاعة كان إباحة ، وإذا سقط العقاب عن المعصية كان لغوا .

فالباري سبحانه أولى وأوكد أن لا يجب عليه شيء ، لأنه لا موجب عليه ، وإنما الوجوب في حق الحكمة ، واجب عليه الثواب في حق الحكمة[1] ، والعقاب كذلك ، غير أن العقاب لابد منه أصلا ، والثواب منه بد في حق آخرين .

والذي يظهر من الملائكة أنهم في طاعة الله في الدنيا والآخرة ، فهم في خدمة أوليائه المسلمين كما قالوا : ﴿ نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ﴾ . وبشروا المؤمنين بأن قالوا : ﴿ ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون نزلًا من غفور رحيم ﴾ .

وأما الصنف الثاني من المكلفين : بنو آدم والجن ، فهؤلاء من واجب الحكمة أن يجب لهم الأجر والثواب على الله تعالى ، من موجب الحكمة ومقتضاها لا من جهة إيجاب موجب ، لأنهم في جهاد عظيم لا يستقيم منهم شيء إلا بواجب الحكمة ، ألا تراهم مع ظهور الثواب والعقاب فأكثرهم هالكون ، فلو قصرهم على الثواب دون العقاب أو العقاب دون الثواب لما صح منهم شيء .

وأما الصنف الثالث من الحيوان ، وهم أصناف البهائم من الأنعام والدواب والطير والسباع والحشرات والنمل والنحل والهدهد ، ومن الجماد عجب عجيب ،

---

(١) هكذا الكلام في ط البارونية ، ولعل المعنى والله أعلم : لا واجب على الله تعالى ولكن أوجب العقاب والثواب على عباده لحكمة . (مراجع ط ٢) .

وإنما يقع التكليف منا إليهم ، لا بينهم وبين الله ، وربما ، ولا يعلم الغيب إلا الله .

وقال الحسن البصري : (إن في هذا الموتان لعجبًا) . وإنما ذكر ذلك من جهة الحديث « إذا أصبحت البقاع نادى بعضها بعضا : هل مر بكن ذاكر الله ؟ »

والتكليف بيننا وبينهم : أن يأمرهم الله تعالى خطابا وإيجابا على أن يطيعونا ولا يعصونا ، وينتهوا إلى أوامرنا .

فمن امتنع منهم عاقبناه ، كالذي جرى لسليمان عليه السلام في الهدهد ، حين أخل بمركزه : ﴿ ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين ﴾ . فرجع سليمان على نفسه باللائمة فقال : (مالي) ولم يقل : (ما للهدهد لا أراه) فرجع بالخطاب على نفسه ، فقال : ﴿ لأعذبنه عذابا شديداً أو لأذبحنه ﴾ .

فمن أحل له عذاب من ليس له عقل ولا يفهم عنه ؟ بل يفهم الخطاب ويسوس الأمور فأخل بمركزه ، فلذلك توعده سليمان عليه السلام فقال : ﴿ لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين ﴾ . فمكث سليمان غير بعيد فأتاه الهدهد وافتخر على سليمان فقال : ﴿ أحطت بما لم تحط به ﴾ فبهذا المعنى أباح الله تعالى تأديب بهائمنا وتسخيرهم في أشغالنا .

وهذا الأمر والتكليف لم يبلغ ثوابه ولا عقابه أحكام الآخرة ، إنما هو في الدنيا ، والحكمة واحدة لا ظلم ولا تظالم ، وعليهم عقوبات لما فعلوا مالم يؤذن لهم به ، كالذي جرى للوزغة أنها تنفخ النار على إبراهيم عليه السلام ، فأمر رسول الله ﷺ بقتلهن ولذلك قال شيخ من المشايخ : (أمرنا الله بقتلك يا مسكينة) أو (أمر رسول الله ﷺ بقتلك يا مسكينة) .

وفي نزول عيسى عليه السلام لكسر الصليب وقتل الخنزير . وفي الأفاعي ما سالمناهن منذ حاربناهن ومن تركهن خشية الثأر فقد كفر ، لما دخل إبليس بين نابيها فأدخلته الجنة ، فوسوس لآدم حتى عثر في أكل الشجرة ، فأهبطهم

الله — عز وجل — إلى الأرض[1] فقال ﴿ اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو ﴾ الآية .

وقال[2] في الخيل : « معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » . لما كان سعيها في الجهاد في سبيل الله .

وفي نهيه عليه السلام عن قتل الصرد لأنه هدى آدم إلى مكة .

ومسح رسول الله ﷺ الرغام عن آناف الغنم ، فقال : « إنها من مال الجنة » وللناس في الكلاب عبرة إلى يوم القيامة من عهد آدم عليه السلام ، حين أمر الله آدم عليه السلام أن يرمي له لقمة ، حين هره كل شيء من الحيوان ، ففعل آدم صلوات الله عليه فالتقمها فرجع إلى آدم وإلى ذريته من بعده إلى يوم القيامة .

وأعظم آية عبرة : كلب أصحاب الكهف ، قال الله — عز وجل — : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ فشملهم وإياه النوم إلى يوم القيامة .

وفي هذه البهائم آيات ومعجزات وفي صنائعها ومصانعها وتربيتها لأولادها وطاعتها لملوكها ، وفي الموتان أسرار عجيبة لا يعلمها إلا الله — عز وجل — فضلا عن الحيوان .

ثم قال عبد الوهاب : (وذهب فريق إلى أن الثواب حتم على الله والعقاب واجب على مقترف الكبيرة إذا لم يتب منها ، ويحبط جميع عمله باقتراف زلة واحدة ، فكيف يستقيم أن يحبط جميع عمل العبد ؟)

الجواب :

فالذين قالوا : إن الثواب حتم على الله قد أساءوا الأدب ، إنما كان ينبغي لهم

---

(١) قصة دخول إبليس في الأفعى من الدخيل الذي ابتلت به الأمة وليس هذا مما يؤخذ به على المؤلف لأنه لم يستدل بها في صلب العقيدة وإنما استأنس بها في موضوع تكليف الحيوان وهو بدون ريب ليس من قضايا الإعتقاد . (مراجع ط ٢) .

(٢) الضمير عائد إلى الرسول ﷺ . (مراجع ط ٢) .

أن يقولوا حتم في واجب الحكمة بعد أن يصح ما قالوا : إنه واجب ، فإن ذكره في بني آدم والجن فربما .

وأما الملائكة فقد قدمنا القول فيهم .

وقولهم : إن العقاب واجب على الكبير إذا لم يتب ، فقد صدقوا .

وأما قولهم في الإحباط فغلط ، وليس يحبط الكبير من عمل العبد شيئا إنما يحبط الثواب ، لم يقل أحد : إن من عمل الكبير لم يصل ولم يصم ، إنما الإحباط في الثواب .

ويعجبه أن قال : (كيف يستقيم إحباط جميع عمل العبد) وقد تقدم فيه الجواب ، ولو شاء صاحب الشرع أن يحبط الكبير كالشرك لفعل ، وليس في العقل ولا في الحكمة ما يبطله ، ولكن الرؤوف الرحيم لم يفعل ذلك .

وأما قوله : (وإن كان الثواب والعقاب متنافيين ، فليس الثواب أن يحبط أولى من العقاب أن يسقط ، والشرع يدل عليه وعلى درء السيئات بالحسنات ، فإحباطه العقاب أحق وقد قال الله ــ عز وجل ــ ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾) .

الجواب :

أن الثواب والعقاب متنافيان ، وليسا متنافيين عند السنية ، وقد أوجبوا العقاب للمؤمنين مرة فليسا بمتنافيين .

وقد ورد الشرع بإحباط الكبير ثواب العمل وبإذهاب الحسنات السيئات ، ولابد من تغليب أحدهما على الآخر ، فالكبير يحبط الثواب على صفة والحسنة تذهب السيئة على صفة .

وأما إحباط العقاب على كبير بغير شيء أي من غير مكفر فلا ، وهي مسألة ما بيننا وبين المرجئة ، قالوا : إن المصر المعاند لربه والمبتدع الأحول عن ربه يسقط العقاب عنهما ، بغير الشرط الذي شرطه الله عليهما من التوبة والحسنة والمصيبة والسيئة .

وأما قوله : (الإيمان أجل أعمال العبد وأعلاها وهو ثابت والطاعة ثابتة ، ومصدر الطاعة التوحيد الذي لا يتم إلا به ، ثابتة على حقائقها) .

الجواب :

قوله : (والإيمان أجل أعمال العبد) ، فقد صدق ، ولسنا نمتنع من أن يسقط به الباري سبحانه عقوبة المعاصي مثل سائر الحسنات ، وإنما أنكرنا من المعاصي صنفين : الإصرار والبدعة ، والحكمة قد منعت من إسقاطهما بحسنة أو سيئة .

وأما قوله : (والإصرار على الكبيرة لو كانت تدرأ الطاعات لكانت تنافي صحتها ، كالردة ومفارقة الملة) ، وهذا لا يلزمنا لأنا لا نقوله بل نقول : التنافي في المتضادات وليس التنافي في المختلفات ، والطاعة فعل العبد وضدها المعصية ، والثواب فعل الباري سبحانه وضده العقاب ، وليس بين الطاعة والعقاب تناف ...

وقوله : (ينافي صحته ، كالردة ومفارقة الملة) تحكم وتهكم لا جواب له كالسماء والأرض والجسم والعرض .

واعلم أن الثواب ينحبط باقتراف زلة واحدة ولا ينحبط العمل ، فعلم هذا من الشرع ، وليس من جهة العقل ، ولو شاء من له الخلق والأمر ، أن ينافي الكبير كل طاعة في الدنيا ، كالردة ومفارقة الملة لفعل .

وقال عبد الوهاب : (فإن قال قائل : إن الوعد والوعيد خبران واقعان على الحقيقة ، لا يجوز الخلف في أحدهما ، لأنهما عمومان جاريان على عمومهما ، فلا يكون الخبر بخلاف مخبره ، لأن ذلك لا يجوز عند الأصوليين في خبر الله تعالى) .

وأما قوله : (إن الوعد والوعيد خبران لا يجوز الخلف فيهما) فصدق ، ولن يخلو هذا الأمر من أحد خمسة أوجه :

أما أن يصح خبر الوعد ويبطل خبر الوعيد ، أو يصح خبر الوعيد ويبطل خبر الوعد ، أو يبطلان جميعا أو يصحان جميعا ، فليس يصح في هذه الوجوه الأربعة شيء .

وأما أن يجعل لكل واحد منهما حظا ونصيبا فربما ..

فأما نصيب الطاعة ، فبإجماع الأمة أن الثواب لا يصح بخصلة واحدة ، فيثيبه الله تعالى على الصلاة وحدها مع بطلان الزكاة والصوم والحج ، أو الزكاة وحدها مع بطلان غيرها ، إلا أن كان سبب شرعي كالتوبة وغيرها .

وأما نصيب المعاصي ، فإن الله تعالى حط جميع المعاصي بالتوبة ، وهي الترياق الأعظم ، أو بالأدوية : والأدوية مخصوصة لأدواء مخصوصة كالسيئات ، فإن الحسنات تخص معاصي معلومة .

فنصيب الجميع أن من معه من الصالحات ما يقابل السيئات فهذا من أهل الجنة ، كالذي يروى عن أهل الأعراف : أنهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ، ومقدار ذلك وعلمه عند الله .

وقد علمنا أن السيئات تدرأ باجتناب الكبائر وبالمشيئة ، مثل التوبة والحسنة والمصيبة وشفاعة المصطفى ﷺ ، وأهل الأعراف وما وراء ذلك فمظنون غير متيقن ، لكن المصر والمعاند لربه والمبتدع الذي فارق الإسلام فلا ...

قال عبد الوهاب : (وهل يجوز أن يخبر بما لا يريد ؟ أو لا يخبر إلا بما أراد في الأزل بخلاف الأمر ؟ لأن الأشعرية ذهبوا إلى أن الله تعالى يأمر بما لا يريد ، لأن الله — عز وجل — أمر رسوله أن يأمر أبا جهل وغيره من كفار قريش أن يؤمنوا ، ولم يرد منهم الإيمان ، وأخبر أنهم لا يؤمنون) .

الجواب :

اعلم أن الإرادة تشتبه على من لم يعرف حقيقتها .

أحيانا تشير إلى المحبة ، وأحيانا إلى الاختيار .

وقد أخبر الله — عز وجل — على مالا يريده ، وقد أخبر عن الكفر ، وهو لا يريده ، بمعنى كرهه ونهى عنه .

وحكايته عن الأشعرية أن الله يأمر بما لا يريد قد كان ، فالأمر : فعل عندنا ، والإرادة : صفة ، وعند الأشعرية : أنهما معنيان يوصف الله تعالى بهما ، وما حكوا عن أبي جهل فصحيح ، وكذلك بعض قريش ، لو أراده منهم حتما لأرادوه ، ولو أراده منهم أمرا لأمكن الوجهان أن يريدوه أو لا يريدوه .

وهذه المسألة إنما هي المثبتة والمزيلة ، وقد شملنا نحن والأشعرية جوابها ، والله المستعان .

وقال عبد الوهاب : (فإن احتج من يقول بإنفاذ الوعيد ويقول كما لا يجوز الخلف في الوعد كذلك لا يجوز الخلف في الوعيد لعموم الإرادة لهما ، ويحتج بقوله تعالى : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ﴾ . أو بقوله : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلـٰهًا آخر ﴾ إلى قوله : ﴿ إلا من تاب ﴾ . فهذه الاستثناءات كلها لمن تاب ، ومن لم يتب فهو باق في عموم الآيات المتقدم ذكرها) .

الجواب :

قوله : (فإن احتج محتج بإنفاذ الوعيد ، ويقول : كما لا يجوز الخلف في الوعد كذلك لا يجوز في الوعيد) .

قلنا : صدق . قال الله — عز وجل — : ﴿ لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد ﴾ إلى قوله : ﴿ للعبيد ﴾ . فهذه المسألة لنا لا علينا : إنما هي على الأشعرية الذين خصوا هذه الآيات العمومية بالمشيئة الظاهرة والتجأوا إلى المشيئة الخفية .

وقد تقدم القول في الوعد والوعيد في أن كل واحد منهما مخصوص في ذاته بفنون المشيئة ، والوعيد مخصوص بالسلامة من الموبقات ، وإما إذا كانت فلا .

قال عبد الوهاب : (فإن قال الأشعري : جميع ما استدللتم به فهو منتقض ، وما استدللتم به من العمومات فنعارضها بمثلها ، إذا سلمنا القول بالعموم ، كيف والقول بالعموم عندنا باطل ؟ إن العموم لا صيغة له عندنا ، وقد قال الله — عز وجل — : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وهذا نص في موضع النزاع) .

الجواب :

فجواب الأشعري : إن كل ما ادعيتم بمنتقض وأما معارضة العمومات بمثلها فلن يخفى على أحد كما قالوا ، ولن تنفعهم ولن تضرنا .

والأصل الذي اجتمعت عليه الأمة أن نجعل لكل عام ونقيضه نصيبا ، وأما إثباتها أو بطلانها فمحال ، فإن كان القول بالعموم باطلا ، فما حصل في يده شيء إلا الباطل ، وإن مال إلى الخصوص قابله خصوص مثله ، فالتوبة تحبط الشرك وجميع المعاصي ، وكذلك قوله : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره ﴾ وقوله : ﴿ ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره ﴾ .

فإن قال قائل : هذا لمن تاب . وقلنا هذا لمن أصر . فإن ادعى المشيئة في الذنوب ادعينا التوبة فيها .

وقوله : (خروج عن الظاهر بلا دليل خطأ ، وتعليق التوبة بالآية لم يوجد لا ظاهرا ولا مضمرا) .

قلنا : بل وجدت ظاهرا ومضمرا . أما الظاهر فقوله تعالى : ﴿ وإني لغفار لمن تاب ﴾ الآية .

والمضمر : أن التوبة حتم في إزاحة المعاصي وبطلان العقاب عن العاصي ،

ولا توبة ولا رجوع يدل على إباحتها ، وليس لمغفرة المعاصي بالمشيئة لا بالتوبة طائل أشبه شيء بالإباحة .

وأما قوله : (قبول التوبة حتم) . فينتقض عليه بقوله : ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات ﴾ إلى قوله : ﴿ الآن ﴾ . ولو شاء لم يجعل للتوبة مخرجا وقال : من عصاني فلا أقبل له توبة . وكان جائزا .

وقال عبد الوهاب : (فإن قال قائل في قوله : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا ﴾ لفظة (مَنْ) من أدوات الشرط ، فوجب أن تقول لجميع المجازين . قيل : هذا لا يسلم لهم ، لأن لفظة (مَنْ) وإن وردت مورد الشرط فلا تكون مستغرقة لجميع ما وردت فيه ، لأن الشاعر قال :

ومن لا يذد عن حوضه بسلاحه يهدم
ومن لا يظلم الناس يظلم

وليس كل من لا يظلم الناس يظلم ، وهذا موجود كثير) .

الجواب :

قوله : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا ﴾ أن لفظة (مَنْ) غير مستغرقة للجنس واستدل بقول الشاعر ، أما هذه فله فيها أعظم الحجة ، لأن هذا الشاعر أصدق القائلين مثل رب العالمين ، تعالى الله عما يتوهم الجاهلون ، وقد استدل بقول من يجوز عليه الكذب ، وما استدل بقول أصدق القائلين ، قول الله — عز وجل — : ﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ﴾ يدخلها المشركون ، ليس كل مشرك تحرم عليه الجنة(*) .

وإنما يؤخذ عن العرب من أقوالها صور الأسماء ، وتصاريف الأفعال ، وصيغ الحروف ، بشرط أن يجيء على مفهوم كلام العرب ، وأما ما وراء

(*) أسلوب تهكم من المؤلف — رحمه الله تعالى — على من يستدل بالشعر المتناقض مع كلام رب العالمين ، وهذا في ظاهر كلام الشاعر الذي حملوه عليه في الاستدلال بمَنْ مع أن في كلام الشاعر تجوز . (مراجع ط ٢) .

ذلك من الأخبار ، فخبرهم غير مقبول ، وخروجهم عن المعقول فذلك غير مجهول ، ولا يناظرهم بهم الصادق الأزلي الحكيم العلي .

وكذلك قوله : ﴿ ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا ﴾ ﴿ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحًا ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ ﴿ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحًا نكفر عنه سيئاته ﴾ ، وفي أمثالها .

قال عبد الوهاب : (سؤال ثان في اختلافهم في رؤية الباري سبحانه في المعاد : ذهبت الأشعرية إلى أن الله تعالى مرئيٌ في الآخرة بدليل الوجود ، وأن كل شي موجود جائز أن يرى ، فلا يمنع ذلك مانع ، إذا كان ذلك ليس يرى بجنسه ولا في مكان ولا حد ولا صورة ولا شكل ، لأن الله تعالى لا يوصف بالأماكن ولا الحدود ولا المقابلة ، ولا تجوز عليه المعاينة التي هي من جنس المقابلة ، إذ لا تقابله الأجسام ، تعالى عن ذلك) .

الجواب :

قوله : (إن الله تعالى مرئيٌ لأنه موجود ، وأن كل موجود مرئيٌ) فهذا ينتقض عليهم بسائر الأعراض أنها غير مرئية على أنها موجودة ، ولا سيما من لا يوصف باللون ، فإن الأبصار لا ترى إلا الملونات .

وقول الأشعري : (إنه مرئيٌ في الآخرة ، بدليل الوجود) وكذلك مرئيٌ في الدنيا بدليل الوجود ولا يقولونه ، وأخرى : أن هذه الدعوى تنتقض عليهم باللمس ، ولو أدعى مدع أنهم يلمسون إلههم ويذوقونه ويطعمونه ويشمونه ويصافحونه بدليل الوجود لكان أشبه ، تعالى الله عن ذلك .

واعلم أن الوجود ليس بصفة ، ولا يقتضي حكما ، ولا يوجب علة ، إنما هو إثبات ، فلو استدل مستدل على أن كل المتضادات بأي صفة أراد ، واعتل بالوجود لصح له اعتلاله .

وأما قوله : (ولا يمنع من ذلك مانع) . فإن أول مانع عقله ، إن أنصف نفسه ، ومن وافقه على ذلك ، حتى يجعله حجة بينه وبين خصمه .

ثم عقب فقال : (ولا يمنع من ذلك مانع ، إذا كان ليس يرى بجنسه ولا في مكان ولا حد ولا صورة ولا شكل ، لأن الله تعالى لا يوصف بالأماكن ولا الحدود ولا المقَابلة ، ولا تجوز عليه المعاينة التي هي جنس المقابلة ، إذ لا تقابله الأجسام تعالى عن ذلك) .

فإن كان هذا من كلام الأشعري فقد أبطل الرؤية بهذه المعاني التي نفاها عن الرب سبحانه ، إذ لا تثبت الرؤية إلا مع هذه المعاني .

وإن كان من كلام خصمه ، فبذلك أبطل عن الإله الرؤية ، إذ لا يوصف بشيء من هذه الصفات التي نفاها عن الله سبحانه وتعالى .

وقال عبد الوهاب : (فإن قيل ما استدللتم به من أن كل موجود يصح أن يرى منتقض بالادراكات لأنها موجودة ولا تصح رؤيتها فبطل ما قلتموه) .

قيل له : قال الأشعري : (جائز أن يرى إدراكنا بإدراك يخلق لنا في غير محل ، فندرك إدراكنا به) .

الجـواب :

وقوله : إنا نرى الإدراك الأول بإدراك آخر في غير محل ، فما بال الإدراك الثاني في غير محل دون الأول يلزمه في الأول ، والثاني أن يخلق إدراكا ثالثا في غير محل ، وللثالث رابعا وللرابع خامسا ، إلى ما لا منتهى له ولا غاية .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل ما استدللتم به في إثبات الرؤية ، فهو نفي الرؤية ، لأنا لم نجد شيئا مرئيا إلا في إحدى الجهات الست ، ولا يخلو أن يكون جنسا ، أو في مكان أو مقابلة ، لأنا لم نجد مرئيا إلا على هذه ، وقد قام الدليل على نفي هذه الجهات والأماكن عن الله تعالى ، إذ لا يشبهه شيء ولا يشبه شيئا ، لأن هذه كلها مخلوقات ، ولن تصح لكم رؤية) .

الجواب :

اعلم أن جميع ما حكاه عنا في هذا فصحيح بدليل حقيق .

قال عبد الوهاب : (قيل له جائز أن يخلق الله لنا إدراكا في الآخرة ، غير هذا الإدراك الحال في أعيننا ، فندركه بالإدراك المخلوق فينا ، وليس من شروط هذا الإدراك أن يكون حالا في العينين ، وجائز أن يكون في القلب ، وفي غيره من أعضاء بني آدم ، فندركه تحقيقا من غير حد ولا كيفية) .

الجواب :

اعلم أنه إن صح ما قال ، فقد أبطل الرؤية وأثبت معنى العلم الحال في القلب ، أو فيما أراد من الأعضاء .

فإن أبطل الحد واللون والجهة والمعاينة والمقابلة ، سوغنا[1] له غلطه في لفظ الرؤية .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : ما الدليل على جواز رؤيته في القرآن ؟ قيل له : قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ . والنظر في كلام العرب إذا قرن بالوجه ، ولم يضف الوجه الذي قرن بذكره إلى قبيلة ولا إلى عشيرة ، وعدى بحرف الجر ، ولم يعد إلى مفعولين ، فالمراد فيه النظر بالبصر) .

الجواب :

أنه أغفل وجها آخر وهو الجسد كله ، لأن الوجه الذي هو أفضل الجسم خاطبوا به ، وإن أرادوا به البدن كله ، ولا يريدون به النظر ولا البصر ، كما يقول بعضهم : فعلت هذا لوجهك يريد به لك ، قال الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ باسرة ﴾ الآية يريد البدن كله ، وفعلت هذا لوجه الله يريد الله ، فلم يقصره على النظر ، جاء وجه القوم ، وهذا وجه الناس ، للرجل كله .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : أفليس قد تمدح الله تعالى بقوله : ﴿ لا تدركه

(١) ساغ في اللغة بمعنى جاز ، والمقصود هنا بينا له جواز غلطه (مراجع ط ٢) .

الأبصار ﴾ كما تمدح بقوله : ﴿ بديع السمٰوات ﴾ فكيف يجوز أن تردوا عنه مدحته ؟

قيل له : إنما تمدح بقوله : ﴿ وهو يدرك الأبصار ﴾ ولم يمتدح باستحالة إدراكه الأبصار ، لأن الطعوم والروائح وأكثر الأعراض ، لا يجوز عندكم أن ترى بالأبصار ، وليست ممدوحة بذلك) .

الجواب :

قيل له : إن الله لم يتمدح بقوله : ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ ، لأن الأعمدة والحيطان والنخل والشجر لا تأخذها سنة ولا نوم ، كما لم يمتدح بقوله : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾[1] .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : قوله : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ نفي عام كما قال تعالى : ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ ، فلا فرق بين الآيتين لاشتراكهما في عموم النفي .

قيل له : لا يصح الجمع بين الآيتين ولا بينهما مناسبة ، لأن الآية التي جاءت ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ . أجمع المسلمون قاطبة أنه لا يجوز على الله السنة ولا النوم ، لأنهما صفة نقص لا تجوز على الله سبحانه ، لأنه مستحيل ذلك عليه .

والرؤية مما اختلف فيه الناس ، لا يحتج بالإجماع في موضع الخلاف .

والحجة في إثبات الرؤية قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ ، وجاء مقيدا بالآخرة والآية التي وردت وهو قوله : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ورد مطلقا فيرد المطلق إلى المقيد لأنه من جنسه) .

الجواب :

وفي قوله في التفرقة بين الآيتين (ولا فرق) وبينهما أعظم المناسبة في اجتماعهما في النفي .

وقوله : (أجمع المسلمون قاطبة أن النوم والسنة لا يجوزان على الله تعالى) .

---

(١) جواب تهكمي .. (مراجعة ط ٢) .

قلنا كذلك أجمع المسلمون أن الأبصار لا تدركه ، لأنه صفة نقص .

فإن اختلف الناس في هذه فقد اختلف معه الدهرية في تلك وعلته أنها صفة نقص وعلتنا إنها صفة عجز .

وقوله : ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ جاء مقيدا بالآخرة فلا يرد المطلق في هذه إلى المقيد ، لأن قوله في الدنيا ، وحكم تلك في الآخرة ، فاختلفنا ، فلا يرد مطلق إلى مقيد اختلفت بهما الدار ولو كان من جنسه .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : ما معنى قوله : ﴿ لن تراني ﴾ ، وهذا شرط نفي نفي الرؤية في الحال والاستقبال . وقوله : ﴿ تبت إليك ﴾ ، هل تاب إلا من مسألة الرؤية ؟ وقوله : ﴿ أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ ، فهذا كله دليل على نفي الرؤية . وقوله : ﴿ فخر موسى صعقا ﴾ .

قيل له : أما قولكم ﴿ لن تراني ﴾ ، شرط في نفي الرؤية ، فغير مسلم لكم لأن ﴿ لن تراني ﴾ إنما كان جوابا لسؤاله في الحال لا في الاستقبال ، ولو كانت الرؤية مستحيلة عليه لما سأله موسى وهو نبي الله وأمينه ومن جعله واسطة بينه وبين خلقه ومتحملا لرسالته ، أن يسأله المستحيل) .

الجواب :

أن جميع ما اعتل به في قوله ﴿ لن تراني ﴾ وقوله ﴿ تبت إليك ﴾ وقوله ﴿ أرنا الله جهرة ﴾ وقوله ﴿ فخر موسى صعقا ﴾ فجميع ما استدل به في هذه الآيات صحيح قطعًا .

وقوله : (إنما كان سؤاله للحال لا الاستقبال) فغير مسلم .

وقوله لو كانت الرؤية مستحيلة لما سأله موسى ، فليس كل المستحيل يعلمه موسى ، وكقوله لنوح عليه السلام : ﴿ ولا تسألني ما ليس لك به علم ﴾ وكان نوح لا يدري أن المشرك محال دخوله الجنة .

وقوله ﴿ لن تراني ﴾ اعلم أنه حرف إياس لا مطمع فيه ، وربما يرى

الأشعري ربه في الآخرة ولا يراه موسى في الآخرة ، ولو جاز عليه أن يرى لقال ﴿ لا تراني ﴾ فقد أيأس موسى من رؤيته ، إلا إن طمع هو في الاستقبال أن يرى ربه ، ولن يراه موسى ، ولن من حروف اليأس لموسى وغيره .

وقوله ﴿ تبت إليك ﴾ ولم يقل الله : إنه تاب من مسألة الرؤية ، فمن اعتقد في موسى أحد المعنيين ، أما أن يثبته أحمق يعاقب على شيء ويتوب من غيره ، أو من تركه ، أو أن يكون موسى منافقا ، يعاقبه ربه على شيء ، ويظهر له التوبة في خلافه ، فأي المعنيين أراد فليذهب إليه السامع .

وقوله : (ربما خطرت له ذنوبه فتاب منها وأغفل هذا) غير مستحيل عن غير عاقل .

وقوله ﴿ أرنا الله جهرة ﴾ قال : (لن تأخذهم الصاعقة لاستحالة الرؤية) .

قلنا كذلك ، لكن لسؤالهم الرؤية وهو فعلهم ، واستحالة الرؤية فعل الله — عز وجل — .

وقوله : (علقوا إيمانهم برؤيتهم إياه فبذلك أخذهم) . لا أدري ما أراد .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : أراد الله بالنظر الذي في الآية الانتظار كما قال الله — عز وجل — ﴿ ما ينظرون إلا صيحة واحدة ﴾ أي يتنظرون ، وقال الله — عز وجل — ﴿ انظرونا نقتبس من نوركم ﴾ وهذا كله بمعنى الانتظار .

قيل له : لا يصح ما ذكرته ، لأن النظر في لغة العرب يتصرف على أربعة أوجه لا خامس لها .

أحدها : أن يكون النظر بمعنى التعطف والرحمة — قال الله تعالى : ﴿ ولا ينظر إليهم يوم القيامة ﴾ ولم يرد أنه لا يراهم ، لأن رؤيته تعالى محيطة بهم وبغيرهم ، وإنما هو نظر تعطف ورحمة .

والثاني : أن يكون النظر بمعنى الاعتبار كما قال تعالى : ﴿ أفلا ينظرون إلى

الإبل كيف ﴾ الآية .

الثالث : بمعنى الانتظار كما قال الله — عز وجل : ﴿ ما ينظرون إلا صيحة واحدة ﴾ أي ما ينتظرون ، وقوله : ﴿ انظرونا نقتبس من نوركم ﴾ .

والوجه الرابع : هو النظر المعروف بالعين ، فلا يجوز أن يكون قوله — عز وجل — ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ بمعنى الاعتبار ، لأن الآخرة ليست بدار اعتبار ولا تكليف ، ولا بمعنى الانتظار ، لأن الانتظار إنما هو في القلب ، فإذا قرن النظر بذكر الوجه ، لم يجز أن يراد به القلب ، كما أنه إذا أريد به نظر القلب ، لم يجز أن يكون مقرونا بذكر الوجه .

وأيضا فإن نظرته بمعنى انتظرته فعل متعد بنفسه لا بحرف الجر ، والذي ذكره من وجوه النظر صحيح) .

الجواب :

اعلم أن الوجوه التي ذكرت في النظر صحيحة ، والذي أراد الله في هذا الانتظار ، والوجوه أراد بها الأبدان ، لاستحالة النظر إلى ذات الباري سبحانه إلا بإيجاب تشبيهه بخلقه ، تعالى عن ذلك .

وقوله : (نظرته بمعنى انتظرته فعل متعد بنفسه لا بحرف) . فإن خاطبت به ثلاثيا استغنى عن التعدي وانقطع العتاب .

* * *

قال الفقيه عبد الوهاب : (مسألة أخرى في القرآن) .

(ومما اختلفوا فيه اختلافا كثيرا في القرآن هل هو مخلوق ، أو غير مخلوق ؟

فذهبت الأشعرية إلى أن القرآن غير مخلوق ، إذ كل مخلوق لا يخلو أن يكون جسما أو عرضا أو جوهرا عند من يثبت الجوهر ، ولو كان القرآن جسما لكان قائما بنفسه ، ومحتملا للصفات ، وجاز عليه الكلام ، فكان يجيء من هذا كون القرآن متكلماً بالقرآن ، وكذلك نقول في القرآن : الثاني والثالث ، إلى غير نهاية .

والذي يدل عليه أنه ليس بعرض ما أقمناه من الدليل ، على أن العرض ومن حله العرض محدثان ، والله تعالى لا يصح كونه محدَثا .

فإن قيل : هو عرض فعله الله في غيره ، وذلك لا يؤدي إلى حدثه تعالى .

قيل له : فينبغي أن يكون ذلك الغير المفعول فيه العرض هو المتكلم بالقرآن ، وهذا أيضا دليل على بطلان قول من ذهب إلى أنه عرض ، ولا يصح أن يكون المتكلم من فعل الكلام ، لأنه لا يخلو فعله في نفسه أو في غيره أو لا في مكان ، فمحال أن يفعله في نفسه ، لأن ذلك يؤدي إلى كونه ذاته محلا للحوادث .

وكذلك إن فعله في غيره ، كان ذلك الغير متكلما به ، وإن فعله لا في مكان استحال ذلك ، لأجل أن الصفات لا يصح فعلها لا في مكان ، لأن ذلك يؤدي إلى قيامها بأنفسها) .

الجواب :

قوله (لا يخلو أن يكون جسما أو عرضا أو جوهرا ، ولو كان جسما لكان قائما بنفسه ومتحملا للصفات) فصحيح .

وأما قوله : (وجاز عليه الكلام) ، فدعوى ليس تحتها برهان ، فليس كل جسم يتكلم ويحكم ، فكان يجيء من هذا كون القرآن متكلما بقرآن آخر وكذلك نقول في القرآن الثاني والثالث إلى غير نهاية ، ويلزمه في جميع خلق الله مثل هذا ، ولو كانت الأرض جسما ، لكانت قائمة بنفسها ومحتملة للصفات ، وجاز عليها الكلام ، فيجيء من هذا كون الأرض متكلمة بكلام ، وللكلام كلام إلى غير نهاية .

وقوله : (والذي يدل على أنه ليس بعرض ما أقمناه من الدليل ، أن العرض ومن حله العرض محدثان ، والله لا يصح كونه محدَثا) . فدلنا نحن أيضا على حدوثه أن العرض ومن حله محدثان فعلمناه أنه محدث ، إذ هو عرض واحد في الجسم .

وقوله : (والله تعالى لا يصح كونه محدثا) . فعلى قوله : إن القرآن هو

الله . فلذلك لا يصح كونه محدثا .

قال عبد الوهاب : (فإن قيل : هو عرض فعله الله تعالى في غيره ، وذلك لا يؤدي إلى حدوثه تعالى .

قيل له : فينبغي أن يكون ذلك الغير المفعول فيه العرض هو المتكلم بالقرآن ، وهذا يدل على بطلان قول من ذهب أنه عرض ، ولا يصح أن يكون المتكلم من فعل الكلام ، لأنه لا يخلو فعله في نفسه ، أو في غيره ، أولا في مكان ، فمحال أن يفعله في نفسه ، لأن ذلك يؤدي إلى كون ذاته محلا للحوادث .

وكذلك أن فعله في غيره ، كان ذلك الغير متكلما به .

وإن فعله لا في مكان استحال ذلك ، لأجل أن الصفات لا يصح فعلها لا في مكان ، لأن ذلك يؤدي إلى قيامها بنفسها) .

الجواب :

وقوله : (عرض فعله تعالى في غيره وذلك لا يؤدي إلى حدوثه تعالى) صدق .

(قيل له : فينبغي أن يكون الغير المفعول فيه العرض هو المتكلم بالقرآن) فهذا الذي قال غير مسلَّم ، ونحن نقول : إن الله تعالى جعل من تصفيق حجرين كلاما ، أو من صدى جبل كلاما ، أنه ليس بكلام الجبل ، إلا إذا كان في الجبل حياة أو في الأحجار ، فعند ذلك ينسب إليهما الكلام .

كما أنا نقول : إن القرآن يكتب في المصاحف وفي الألواح ، وربما يخلقه الله تعالى فيه خلقا ، ولا يؤدي أن يكون المصحف أو اللوح متكلما ، وليس فيما قال دليل على بطلان قول من ذهب إلى أنه عرض ، ولا يصح أن يكون المتكلم من خلق الكلام ، بل من فعله هو المتكلم دون من خلقه ، ألا ترى إلى الرباب والعود ، كيف يقع منهما الكلام ، والله خلقه فيه ، ولا يكون الله تعالى متكلما به .

وقد قلنا : إن الله فعل الكلام في غيره ، وهو كلام الله لا في نفسه كما

قال بل في مكان ، وربما فعله في غيره ولو تكلم به غيره ، وكانت الطاقة هي المتكلم ، وليست الطاقة هي المتكلمة .

وقال عبد الوهاب : (فإن قيل : لو كان قديما غير مخلوق والله قديم لكانا قديمين ، وإذا كانا قديمين كانا مثالين ، لأن الاشتراك في أخص الصفات يوجب الاشتراك فيما عداه) .

الجواب يقال لهم : وكذلك من قال : كانت الحياة في الإنسان ، والله تعالى حي ، يوجب الاشتراك ، ولا نقول : إن القرآن قديم ، بل عرض محدث ، وإنما يجب ما قاله على من قال : إن القرآن غير مخلوق .

وأما من قال : مخلوق ، فهو بعيد عن الاشتراك في القدم أو في غيره .

وقال عبد الوهاب : (وذلك أن الكلام هو الأصوات المقطعة والحروف المنظومة ، وأنه لا يوجب الكلام سوى هذا ، ولا يعقل) .

قالوا : وإذا كان الكلام أصواتا مقطعة وحروفا منظومة ، لم يصح أن يفعله الله تعالى إلا في غيره ، فثبت أنه محدث مخلوق ، بدليل من حلف على أن الله تعالى خالق لكل شيء غير حانث ، وهذا إجماع .

وأجمعوا أيضا على أن كل موجود لابد أن يكون خالقا أو مخلوقا ، والمخالف يقول إن القرآن موجود وشيء ، ويقول إنه ليس بمخلوق ولا خالق ، ومع هذا إنه شيء .

ومن زعم أنه ليس بشيء ، فقد كذب الله بقوله : ﴿ إن يقولوا ما أنزل الله على بشر من شيء ، قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ﴾ .

وأيضا وجدنا القرآن يتضمن الأمر والنهي والإخبار والإستخبار ، والوعد والوعيد ، وقصص الأولين والأمثال ، وهذه كلها حقائق مختلفة ومتغايرة . فكيف يصح أن تكون قديمة قائمة بذات الباري سبحانه ، وهي متخالفة ومتغايرة ، وهذه كلها سنة الحدوث .

وأيضا فإنا وجدنا في القرآن الأنبياء وغيرهم وهي محدثات ، وقد قال

تعالى : ﴿ فاخلع نعليك ﴾ وهذا خطاب لموسى في إجماع المسلمين وموسى معدوم إذاك ، فكيف يصح الأمر والخطاب وليس ثم مخاطب ولا مأمور .

وقال تعالى : ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ﴾ ، فأثبت النزول .

وقال تعالى : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ .

وقال : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ .

وقال : ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كله صفة المخلوق . وهذا الذي تقدم كله حجتنا .

قال عبد الوهاب : (قيل له : أما استدلالك على أن القرآن كان قديما ، والله قديم ، كانا مثلين لا يصح ، لأن حد المثلين ما سد مسد الآخر فناب منابه ، ولا يصح أن يكون الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه ، لأن الله تعالى حي وعالم وقادر ، وقد قام الدليل على أن هذه الصفات موجودة في الخالق والمخلوق ، ولا يصح أن يكون المخلوق مثل الخالق لاشتراكهما في هذه الصفة) .

الجواب :

فهذه الأمور التي ذكرها كلها لنا لا علينا ، وصدق فيما حكاه[1] .

وقال عبد الوهاب : (وأما استدلالهم أن في القرآن الأمر والنهي وغير ذلك مختلفة متغايرة ، فلا يصح أن تقوم بذات الباري سبحانه فصحيح ، لأن كلام الله تعالى الذي هو قائم بذاته ، فهو كلام نفس لا يصح فيه التغاير لأنه كلام واحد لا يتغير في نفسه ولا ينقطع ولا يتجزأ ، والأمر والنهي فيه واحد .

فإذا أراد أن يفهم المخلوق كلامه خلق في فهمه الأمر والنهي وتغير في نفس المخلوق لا الخالق) .

---

(١) أي أن صفة الحياة والعلم والقدرة واضح الفرق فيها بين الذات العلية وبين المخلوقين ، أما صفة (غير المخلوقية) إذا اضيفت إلى غير الله فماذا يفهم منها ؟! لا يفهم منهما إلا قدم غير الله تعالى وبالتالي الاشتراك في خاصية مع الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولعل هذا مراد الشيخ — رحمه الله تعالى — في الجواب (مراجع ط ٢) .

الجواب :

وهذا الذي ذكر في كلام الله سبحانه واحد وهو قائم بذاته وهو كلام نفس ، إلى ما ذكر في أن تغير الأمر والنهي فيه إنما يتغير في نفس المخلوق لا الخالق .

وكذلك الخلق والرزق من صفاته هما واحد إنما يتغيران في المخلوق .

وكذلك العقاب والثواب هما غير مخلوقين ، إلا إذا صارا في المخلوق ، وأما في صفة الخالق فهما واحد .

وكذلك إذا أراد أن يعذب مخلوقا أو يثيبه خلق في جسده العذاب والثواب ، في مثل هذه التخاليط التي لا يعقلها عاقل ولا تنفهم لجاهل .

وقال عبد الوهاب : (وأما استدلالهم بأن أمر المعدوم لا يصح فهو محال لأن المعدوم يصح أن يؤمر بالأمر القديم على صفة الاقتضاء ، ممن سيكون إذا كان ، فصح أمر المعدوم .

فانظر ــ وفقك الله وأغناك ــ على ما قلدك وهذه المسائل في كلام الأشعرية وغيرهم وما احتج به كل فريق على صاحبه وجاوبني على كل مسألة وما احتج كل فريق على صاحبه ، لأن الأمر أشكل علي) .

الجواب :

وقوله : (إن المعدوم يصح أن يؤمر بالأمر القديم على صفة الاقتضاء) ، ولو استدلوا على هذه أن محمدا أرسل إلينا وأمرنا وبلغنا على الاقتضاء لكان أشبه منهم بأمر الله تعالى وبإرساله محمد ﷺ ، فهذا الذي قالوا أبى منه العقل لأنه هيولى لا تنفهم للعقل .

وإذا أضافوا إلى الباري سبحانه جميع أفعاله ، وجعلوها صفاته في ذاته ، وإذا ردوها إلى المخلوق ذهبوا فيها مذاهبهم في المخلوقين ، فيحتاجون أن يجروا على أصلهم في الحياة والموت والوجود والعدم والحركة والسكون ، فمن جهة الله صار صفة ، ومن جهة الخلق كان حياة وموتا .

وقال عبد الوهاب : (فالله تعالى ينور قلوبنا ، ويشرح صدرونا للإسلام ، وفي علمك ــ أيدك الله ــ أن اختلاف المتكلمين في الأصول لا يصح أن يكون الحق في كليهما ، بل الحق في واحد ، فالمطلوب منك هذا الواحد ــ لا عدمتك ــ ونرغب من سيدي الابتهال في الدعاء : أن يحسن الله خلاصي ، ويطلق سراحي من بلاد السودان ، وأن ينشطني لقراءة العلم وفهمه ، ويرزقني منه حظًا وافرًا ، وأن يعصمني من المعاصي ، ولا يسلط عليَّ ظالمًا يبغيني بسوء ، فلك الفضل في الدعاء ، والرغبة إلى كل من عندكم هناك من العزابة أن تستوهب منهم لي الدعاء ، فإني على ضلالة إلا أن ينقذني الله منها .

وكتبه وليك في الله عبد الوهاب بن محمد بن غالب بن نمير الأنصاري . والله أعلم .

نجز الجزء الأول بحمد الله وحسن عونه ، والسلام على نبينا محمد وآله وسلم

❊ ❊ ❊

يتلوه الجزء الثاني إن أمد الله في الأجل
وأعان على المقصود ويسر العمل

فهرست الجزء الأول

من كتاب الدليل والبرهان



الدليـــل والبـرهـــان

الجـزء الثاني

بسم الله الرحمٰن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

الجزء الثاني من كتاب الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق بالبرهان والصدق

ونحن نريد أن نقدم في هذا الجزء الثاني مقدمة ، لتوكيد الحق الذي ذكرنا قبل وننبه على ما فيه من الاختلاف والائتلاف ، ونجعل الحق أصلا وأسا بيننا وبين الأمة ، وبيننا وبين أنفسنا .

والعقل برهان والشرع تبيان فإنه ينبغي للعاقل المحق أن يحاسب نفسه كما يحاسب غيره .

ولا ينبغي للعاقل أن يتخذ دينه لهوا ولعبا فإن من ورائه يوم الفصل بين الحق والباطل ، ولا أن يقلد الآباء دينا ولا مذهبا ، لأنه الداء العضال الذي أهلك القرون الماضية والأمم الخالية ، وانتصارا للسلف وأيضا للخلف ترك البحث عما في اليد من الهوى والردى تقليدا للأب والجد .

وأنشد الحسين بن علي بن الحسين بن عمرو بن علي بن أبي طالب لنفسه ، وكان من العباد ، وأكثر أولاد الحسين بن علي وأخيه عمرو بن علي على غير طريقة أبيهم وأولاد الحسن بن علي سلكوا على أسلوب آبائهم .

تريد تنام على ذي الشبه	فلعلك أن نمت لم تنتبه
فجاهد وقلد كتاب الإله	لتلق الإلٰه إذا مت به
وقد قلد الناس رهبانهم	وكل يجادل عن راهبه
وللحق مستنبط واحد	وكل يرى الحق في مذهبه
وفيما أرى عجب غير أن	بيان التفرق من أعجبه

وروى عبد الوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد قالا : أخبرنا قاسم بن أصغر قال : أخبرنا بكر بن حماد قال : أخبرني بشر بن حجر قال : أخبرنا جرير ابن عبد الله الواسطي ، عن عطاء يعني ابن السائب عن أبي البحتري عن علي قال : (إياكم والاستنان بالرجال فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه ، فيعمل بعمل أهل النار ، فيموت وهو من أهل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار ، فينقلب لعلم الله فيه ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة .. فإن كنتم ولابد فاعلين فبالأموات لا بالأحياء) .

وقال ابن مسعود : (ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلًا إن آمن آمن وإن كفر كفر ، فإنه لا أسوة في الشر) . واعلم أن الله تعالى شرع الدين ، وكلفه العقلاء ، وأثبته إسلاما ، وقال : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ . وقال : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ ولن تختلف الأمة في هذا ، والحمد لله رب العالمين .

واختلفوا في الإيمان : ومن ذهب مذهب التصديق أثبته اعتقادا في الضمير لا غير ، ومن ألحق به النطق أثبته تصديقا للاعتقاد الذي في الصدور ، ومن ألحق به الأفعال أثبته عضدا للاعتقاد ، فشمل الكل اسم الإيمان والتصديق حقيقة ومجازا من جهة الشرع ، والشرع إذا ورد كان له الحكم دون اللغة . وسنذكره من جهة الشرع فيما بعد ، إن شاء الله .

ولنرجع إلى ذكر الإسلام . قال رسول الله ﷺ : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إلـٰه إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم شهر رمضان ، والحج من استطاع إليه سبيلًا » .

ولم يذكر هاهنا الاعتقاد وإنما ذكر الشهادة ، والاعتقاد هو الإيمان وهو الأصل والتصديق باللسان فرعه ، والتصديق بالفعل فرع اللسان .

الاختلاف في الإيمان واعتقادات الضمائر[١]

واعلم أن الاعتقادات في الضمائر والصدور خمس :-

أولها : الإيمان الذي هو التصديق بوجود الباري سبحانه ، واعتقاد السمع والطاعة له ، كما قالوا سمعنا وأطعنا .

الثاني : اعتقاد الأفراق .

الثالث : اعتقاد المذاهب .

الرابع : اعتقاد الخطأ .

الخامس : اعتقاد المباح .

ونحن نذكر حقيقة كل واحد من هذه وحده لغة ومعنى ، ومن وراء ذلك شرعا وحجة .

فإما تصديق القلب ، فهو المعهود المعلوم من الناس ، آمنت به : صدقته . وأمنته : أعطيت له الأمان ، قال الله تعالى حكاية عن أخوة يوسف بينهم وبين أبيهم : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ . فهذا تصديق الاعتقاد في القلب والضمير .

وأما التصديق باللسان ، فأن تقول للواحد : صدقت فيما أخبرت به . وضده التكذيب ، كذّبه إذا رد عليه خبره وقوله .

أما تصديق الفعال ، فمثل أن يقول لك رجل : إن وراءك سبعا . فإن قمت وهربت من موضعك وأخذت حذرك فقد صدقته ، ولو قلت بلسانك كذبت فالتصديق ظاهر في فعلك ، وإن رميت بنفسك على قفاك ورقدت فقد كذبته ولو قلت بلسانك صدقت .

---

(١) هذا العنوان لم يكن موجودًا في ط البارونية (مراجعه ط ٢) .

القول في الدين

واعلم أن الدين هو بمعنى السمع والطاعة ، والأديان إنما تكون بين أهل الإسلام وأهل الشرك والملل .

كذلك ملة الإسلام ودين الإسلام وملة الشرك ودين الشرك . قال الله — عز وجل — في المشركين وأهل الإسلام : ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ . ولا يقال دين القدرية ، ولا دين المرجئة ، ولا دين المارقة ، ولا دين أبي حنيفة ولا مالك ولا الشافعي .

وأما دين اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والذين أشركوا فلا بأس به[1].

وأما الأفراق فيجوز ذلك على أفراق الأمة قال رسول الله ﷺ : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » فيصلح هذا الاسم لكل فرقة فتقول : فرقة المعتزلة ، وفرقة القدرية ، وفرقة المرجئة ، وفرقة المارقة .

وإن قلت : طائفة . جاز ، وقد سماهم رسول الله ﷺ بذلك . والفرقة هي الطريقة ، يهلك بها معتقدوها ، واتخذوها دينا ، وصاروا بها من أهل النار إلا الفرقة المحقة .

وأما المذاهب : وهي طريقة الأمة في الشريعة من الفقهيات ومذاهبهم في التفسير وما يؤول إلى ذلك ، لا تفسيق ولا تضليل ، وهو سائغ الأخذ به والعمل للخاصة والعامة التخيير بين المذاهب .

وأما اعتقاد الخطأ ، فعلى ثلاثة أوجه :

أولهما : في الآراء المأذون عن البحث إلى الصواب فيها .

والثاني : في الخطأ الموهوم فيما اختلف فيه الأمة من الأسماء والتسميات في الدين والإسلام والإيمان ، والكفر والشرك والنفاق ، والأسامي كمؤمن

---

(١) أي لا بأس أن يقال كذلك . (مراجعه ط ٢) .

ومسلم ومنافق ومشرك ، وأسماء الأبدان وأسماء الأفعال وخلق القرآن ، وأسماء الله وصفاته ، وأمثالها ، وليس إلا الخطأ فيها ، والخطأ فيها محمول لمن عرى من الشروط المهلكة ، وهي الاعتقاد أنها دين الله ، أو قطع الشهادة على أحد في ذلك ، أو هدم قاعدة من قواعد الإسلام .

والثالث : الخطأ الذي شابه أحد الشروط الثلاثة المهلكة .

وأما المباح : فلا أجر ولا وزر ، ولا وعد ولا وعيد ، ولا طاعة ولا معصية ، إلا إذا قارنته النية ، هنالك يكون أجرًا أو وزرًا ، كما قال الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾ . فتقرب إلى الله بالمحيا والممات وليس له فيهما صنع ، أعني إبراهيم عليه السلام .

باب
القول في اختلاف الناس في الإيمان والكفر

اعلم أن الشيخ أبا الربيع سليمان بن يخلف ـــ رضي الله عنه ـــ ، قد كفى وشفى في هذه المسائل ، لكنه لم يذكر مما لا يسع الناس جهله من الإيمان ، إلا طريقة المتأخرين من أهل الدعوة ، ونحن نلوح تلويحا إشارة إلى ما ذهب إليه كل واحد من هؤلاء المختلفين .

اعلم أن الناس اختلفوا في الذي يجب من الإيمان اعتقادا ونطقا ، وفي الناس عمومًا وخصوصًا .

قالت طائفة : ليس إلا أن ينطق بالشهادة ويعتقدها . وهو شهادة أن لا إلـٰه إلا الله ، محمد رسول الله ، وزاد بعضهم : وما جاء به حق . فهذا الإيمان الذي لزمه أن يعتقده ، وما وراء ذلك فليس عليه فيه شيء ، فالأول

طريق أبينا آدم ﷺ أيام كان في الجنة (لا إلـه إلا الله) خصوصًا وهو مذهب الصابئين ، وأول هذه الأمة (لا إلـه إلا الله محمد رسول الله) وأكدوه آخرا بقـولهم : (وما جاء به الحـق) ، فالأول طريقة أبينا آدم عليه السلام ، والثاني طريقة محمد ﷺ ، والثالث طريقة المسلمين بعد رسول الله ﷺ .

وقال بعضهم : عليه النطق والاعتقاد للإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل والدار الآخرة . وإليه الإشارة في القرآن قوله : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ إلى قوله : ﴿ وإليك المصير ﴾ .

ويؤكد ذلك ويؤيده قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالًا بعيدًا ﴾ .

فمن جهل من هذا شيئًا ولم يعتقده مع البلوغ فهو مشرك ، والشاك فيه مثله ، والشاك في الشاك مشرك إلى ثلاثة ، وهو قول المعتزلة ، وقول أهل الدعوة إلى يوم القيامة .

وقال بعضهم : عليه الإيمان بالموت والبعث والحساب والثواب والعقاب والجنة والنار ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحليل دماء المشركين ، والجاهل لشيء من هذا كافر ، والشاك في الشاك كافر إلى يوم القيامة .

وذكر أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر ــ رضي الله عنه ــ ما هو أعظم وأطم من هذا ، وعند نفوسة أزيد ، ونحن نرجو من سعة رحمة الله كثيرًا لا سيما العامة . وقد قال الشيخ سليمان بن يخلف ــ رضي الله عنه ــ فهذا مما يجب على كل بالغ عند بلوغه وصحة عقله حرا كان أو عبدا ، ذكرا كان أو أنثى ، فقد استغرق في التعميم ومن ورائه التخصيص .

واعلم أن الناس اتفقوا على أن من كان على دين من الأديان من شرائع الإسلام على دين نبي ، ولم تبلغه حجة محمد ﷺ أنه أوسع له إلى يوم القيامة .

والثاني : إذا ألهم الله عبده إلى الإيمان فآمن وصدق وأذعن وحقق ، وهو في موضع لا يسمع بالحجة في شيء ، مثل من كان بين ظهراني المشركين ، أو في جزيرة من جزائر البحور ، ففتح الله تعالى له في عقله وألهمه الإيمان به فآمن وصدق إلهاما ، أو من جهة الرؤيا ، أو وقف عليه من جهة الخطأ ، أو من جهة الكتابة من كتب الأولين ، أو من جهة الطير مثل الهدهد والنمل والنحل والحمامة فآمن وصدق وحقق ، فإن ذلك يسعه ما لم تقم عليه الحجة بشيء ، سواء كان مشركا فدعاه داع وشرع له دين أبينا آدم أو دين نوح أو غيرهما من الأنبياء عليهم السلام ، فاستجاب له فإن ذلك واسع له ، وكذلك الأطفال لا متربين على الفطرة ، ولا غير متربين ما لم يخالفوا إلى غير مقتضى فطرتهم ، ألم تسمع قول رسول الله ﷺ : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » وتبعهم على غير مقتضى فطرته فهناك يهلك .

وقال ﷺ : « خلقت هذه القلوب حنيفية إلا ما كان من الشيطان فإنه يخترمها عما خلقت له » .

وقال الله — عز وجل — : ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ . وقال : ﴿ صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ﴾ .

فإن سلموا من اخترام الشيطان وتحويل الآباء عما خلقت له فذلك واسع لهم ، وقال الله — عز وجل — في يحيى بن زكريا : ﴿ وآتيناه الحكم صبيًّا ﴾ .

وإنما التضييق أن يعلم محمدا ﷺ ويشهد به لمن كان في جزيرة العرب لمن

تناله الحجة ويسمع .

وهذه طريقة المعتزلة في أن الله تعالى ينال علمه والإيمان به من جهة الفكر ، لأنه قل ما ينفك الآدمي في مهلة بلوغه من تأمل الأشياء ، والنظر فيها وتجدد الأيام والليالي وما يعتريه من الأمراض والأوجاع والأسقام واختلاف الأهوية والأغذية والأزمنة والأمكنة والأرياح والأمطار وحدوث الثمار والنبات والأزهار إلا وقد اقتبس منها الحدوث .

ولو سألت مثل هذا عن عام أول أو قابل لفرق بينهما طبعا واستقراء ، وأول ما يستقر في نفسه حدوثه هو إن رأى من هو أكبر أو رأى من هو أصغر منه ، وإن استقر في نفسه وعقله إن كان بالغا ، أو يخبره أبناء جنسه فقبله اختيارًا أو علمه اختيارًا تحقق عنده الفاطر المحدث القاهر .

وقد يظهر في الأطفال شيء من هذا إذا اشتكى بكى وحن إلى والديه وشكا ورجا منهما الشفاء ، وإذا نظر إلى شفقتهما عليه وحنتهما لديه ولم يغنيا عنه شيئا ، اشتغل بتفجعه وتوجعه دونهما ، ويئس منهما وعلم أن معه من يشفيه ويكفيه ما به دونهما ، ومن وراء هذا كله قول الله — عز وجل — : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ . ودين الصابئين أوسع لمن لم يسبق إليه دين غيره .

وفي مناغاة الأطفال آية للسائلين ، وتذكرة للمتأملين ، ذكروا أنه كان في زمان داود عليه السلام رجل وامرأته قاعدان على سطح لهما ، وبين أيديهما طفل لهما صغير ، يلعب بين أيديهما وفي حائط السطح كوة نافذة إلى زقاق السطح ، فدب الطفل ودخل في الميزاب فلما قرب إليه أبواه لكي يخرجاه هرب منهما وأشرف على الزقاق ، وإن تنحيا عنه قرب منهما ، حتى طال ذلك عليهما أرسلا إلى داود عليه السلام فجاءهما ، فلما رآه وتأمله قال لهما :

(إئتوني بتربه من الأطفال) فأتى به فقال لأبويه : (تنحيا عنه) فتنحيا عنه وأطلق الطفل إلى الآخر ، فلما قرب نغم أحدهما لصاحبه ونغم له الآخر ، فجرت بينهما مثل المحاورة بين الكبار ، فخرج الطفل إلى الآخر ، فقال داود عليه السلام : (أتدريان ما جرى بينهما ؟)

قالا : (لا) .

قال : (قال الطفل لابنكما : أخرج يا أخي لئلا تقع من هناك إلى الزقاق فتهلك .

فقال له الآخر : دعني يا أخي ، أن أسقط من هاهنا فأموت خيرا لي من أن أعيش فأكبر فأكلف ، فإن عصيت ربي دخلت النار .

فقال له الآخر : بل تخرج يا أخي وتعيش وتعمل بطاعة الله وتموت وتدخل الجنة .

فقال له الآخر : أما الآن فنعم) . فخرج الطفل .

ولا تلق هذا الخبر وترم به وراء ظهرك ولك في سليمان والهدهد أسوة حسنة ، وفي النمل آية للسائلين .

وقال الحسن البصري : (إن للناس في هذه الأموات لعجبًا) .

وقيل : إن الأرض إذا أصبحت نادى بعض البقاع بعضا هل مر بكن ذاكراً لله ؟ فإذا قالت بقعة منهن : (نعم) اغتبطتها البقاع .

وفي رسول الله ﷺ أسوة حسنة حين قال : « إن هذه الشاة لتكلمني إن بها سمًا » . وحين خوطب بالنبوة في غار حراء فأراد أن يرمي نفسه من أعلى الجبل فكلما هم أن يرمي نفسه من أعلى الجبل نادته الأحجار والأشجار : لا تفعل يا رسول الله .

وأما من ذهب من زاد « وما جاء به حق » ، وذلك أن أبا عيسى الأصبهاني

رجل من اليهود قال : (إن محمدًا رسول إلى الأميين وليس برسول إلينا ، لأن شريعتنا لا تتبدل ولا تتغير) ، فاحتاط المسلمون في دعائهم أن زادوا : (وما جاء به حق) .

وقال في كتاب أبي عيسى الترمذي وهو من الكتب الصحاح في الحديث حديثا رواه عن ربعي بن خراش العبسي وهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ : « يتكلم رجلان من أمتي من بني عبس بعد الموت » ، وهو الذي كلم أخاه الربيع بن خراش بعد الموت ، وذلك أنه مات وأخوه الربيع غائب ، فجهزه أصحابه ، وكرهوا أن يدفنوه قبل مجيء أخيه فانتظروا به ، فلما قدم أسفر عن وجهه فقبله واستوى قاعدا ، فقال الربيع : (أبعد الموت يا أخي) فقال : (نعم) . فقال : (قدمنا إلى روح وريحان ورب غير غضبان ، والأمر أيسر مما تظنون ، ولكن اعملوا ولا تغتروا) فوقع ميتا كما كان أول مرة .

وروي عن ربعي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ : « والله لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بأربع : أن يشهد أن لا إلـٰه إلا الله ، ويشهد أني رسول الله ، ويشهد أن الذي جئت به الحق من عند الله ، وبالبعث بعد الموت ، وبالقدر خيره وشره » .

وروي أن زيد بن أبي خارجة العبسي ، الذي تكلم في أيام عمر بن الخطاب ـــ رضي الله عنه ـــ بقباء بعد الموت ، وذلك أنه توفى فجهزوه ، فلما قاموا ليصلوا عليه وأحرموا كلهم ، فقال : (إن رسول الله ﷺ صدق ، صدق في الرعيل الأول ـــ وقيل : في المهاد الأول ـــ وأبو بكر صدق ، صدق في الرعيل الأول ، وعمر صدق ، صدق في الرعيل الأول ـــ ويروى فيها : في المهاد الأول ـــ وأما عثمان ففي بئر أريس) . وأريس رجل من اليهود كانت له حديقة في قبلة مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة ، وكان عثمان يأوي إلى بئر تلك الحديقة في الظهيرة فيستنشق روائح الماء ويتبرد فيها ، فبينما هو يومًا من الأيام

جالس فيه ، وفي يده خاتم رسول الله ﷺ — فتوفى عليه السلام وصار إلى أبي بكر ، ثم توفى أبو بكر وصار إلى عمر ، فقتل عمر وصار إلى عثمان — فبينما هو عنده إذ أخرج الخاتم من أصبعه يعبث به فوقع في تلك البئر فنزحوا البئر فغار ماؤها ولم يصيبوه بعد . ذكره البخاري في صحيحه .

فمن هناك فارق عثمان العدل .

وهما جميعا من بني عبس زيد بن أبي خارجة وربعي بن خراش — فروى ربعي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ أنه قال : « والله لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بأربع : شهادة أن لا إلـٰه إلا الله ، وأني رسول الله ، وأن الذي جئت به الحق من عند الله ، وباليوم الآخر ، وبالقدر خيره وشره » .

وقال الله — عز وجل — حكاية عن مؤمني النصارى ﴿ وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين . فأثابهم الله بما قالوا ﴾ . لابد من القول .

وأما مذهب من قال لابد من الإيمان بالملائكة والرسل واليوم الآخر مع الإيمان بالله — عز وجل — قال : فلهذه القولة إشارة في القرآن ، قال الله — عز وجل — : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾ ومعناه اليوم الآخر ، ويصدق ذلك ويؤكده قول الله — عز وجل — : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالًا بعيدًا ﴾ .

وقد قال الله — عز وجل — : ﴿ والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته ﴾ .

فمن عري من شيء من هذه الجملة كان غير مؤمن ، وأسماء الصفات دالة على المعاني والعلل ، فلأجل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر كانوا مؤمنين .

وقال الله — عز وجل — ﴿ والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالًا من الله ﴾ لأجل سرقتهما . ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائةَ جلدة ﴾ لأجل زناهما .

وأما مذهب من زاد « والقدر خيره وشره » ففي حديث جبريل الروح الأمين صلى الله عليه ، حين جاء إلى رسول الله ﷺ فسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة ، وذلك أن رسول الله ﷺ جلس ذات يوم مع أصحابه ، إذ أقبل رجل جميل الوجه ، أبيض الثياب ، طيب الرائحة ، حسن العمة ، بعيدًا من المجلس ، فسلم وجلس ، فرد عليه رسول الله ﷺ السلام ، فقال الرجل : « أأدنو منك يا رسول الله ؟ » فقال له عليه السلام : « أدن » . فدنا حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ، فنصب رجله اليمنى ، ووضع يده على ركبته ، وفرش فخذه اليسرى ، ووضع يده عليها ، فقال : « أسالك يا رسول الله ؟ » فقال : « سل » . فقال : « ما الإيمان ؟ » . فقال عليه السلام : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبلقائه واليوم الآخر — ويروى : وبلقائه والبعث — وتؤمن بالقدر خيره وشره » فقال له : « صدقت » ، فتعجب الناس من قوله : صدقت ، فقال : « ما الإسلام يا رسول الله ؟ » فقال : « شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم شهر رمضان والحج لمن استطاع إليه سبيلا ، والاغتسال من الجنابة » فقال : « صدقت » . ثم قال : « ما الإحسان يا رسول الله ؟ » فقال عليه السلام : « أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » فقال : « صدقت » . فقال : « متى الساعة يا رسول الله ؟ » فقال عليه السلام : « ما المسؤول عنها بأعلم من السائل عنها ، وسأنبئك بأشراطها : إذا ولدت الأمة ربها وربتها ، وتطاول رعاة البهم في البنيان ، ووسد الأمر إلى غير أهله ، في خمس لا يعلمهن إلا الله وتلا ﷺ : ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدًا وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير ﴾ . فقام الرجل فلما ولى وتوارى ، قال

لهم رسول الله ﷺ : « عليّ بالرجل » فقاموا إلى كل ناحية ، فناداهم رسول الله ﷺ « ألا هلموا أنه جبريل جاء يعلمكم دينكم » وحسبنا الله ونعم الوكيل .

تسمية من وسع من الفقهاء في أكثر مسائل مالا يسع الناس جهله

فأول ذلك رسول الله ﷺ بعد القرآن العظيم والذكر الحكيم ، ثم محمد ابن محبوب وعزان بن الصقر وعمروس بن فتح وأبو خزر يغلا بن زلتاف وعبد الرحمن بن رستم ـــ رحمة الله عليهم ورضوانه ـــ .

القرآن أول :-

اعلم أن القرآن أنزله الله على قلب محمد ﷺ ليكون للعالمين نذيرا ولم يشرح مسألة خصوصية مما يزيدها على الناس إلا ما تضمن قوله : ﴿ آمن الرسول ﴾ وهي الخمس فرائض التي ذكرها الله ـــ عز وجل ـــ .

وقد قال الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ قالوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ﴾ . فاجتمعت الأمة كلها أن ليس على الناس شيء من معرفة المذكورين فيها إلا على من قامت عليه الحجة بذلك ، وأنهم قد وسعهم جهل جميع من ذكرناه فيها إلا الله وحده خصوصا،قال الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ . قال ﷺ : « الدين يسر » .

وكذلك قوله : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى ﴾ . الآية . فشمل في هذه الآية الفرض والندب .

وقال لإبراهيم ﷺ حين سأله إبراهيم : ﴿ رب أرني كيف تحي الموتى

قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾ . فقنع منه ببلى .

وأما محمد ﷺ فهو القائل : « إني بعثت بالحنيفية السمحة السهلة » . وقال : « الدين يسر » . وقال : « يسروا ولا تعسروا » .

وكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها ، ولم يشرح للناس مسألة إلا شهادة : أن لا إله إلا الله وأنه رسول الله ﷺ ، وأول ذلك حديث جماعة عبد القيس ، حين وفدت إلى رسول الله ﷺ وعميدهم المنذر بن عائد ، وفيهم يقول الله — عز وجل — : ﴿ وله أسلم من في السموات الأرض طوعًا وكرهًا ﴾ ، أي أسلم من في السموات والملائكة طوعًا والأنصار وعبد القيس من ربيعة ، وكرهًا سائر الناس ، فقدموا على رسول الله ﷺ المدينة وكان بهم معجبًا فلما أرادوا الانصراف إلى بلادهم قالوا : (بماذا تأمرنا يا رسول الله ؟)

فقال : « آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع : آمركم بالإيمان ، أتدرون ما الإيمان ؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وإقام الصلاة وأن تؤدوا من الغنيمة الخمس وسهم الصفي[1] » فقصر الإيمان على الشهادتين والصلاة .

قال : « وأنهاكم عن أربع : ألا تنتبذوا في الدباء والحنتم والنقير والمزفت » .

وحديث ربعي بن خراش قد تقدم ، « والله لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بأربع » ، والحديث قد تقدم .

ولم يبلغنا عن رسول الله ﷺ أنه شرع للوفود التي جاءته شيئا سوى الجملة التي كان يدعوا إليها رسول الله ﷺ فإذا نطق أحد بالجملة ، فيقول ﷺ لأصحابه : « فقهوا أخاكم ولا تجاوزوا إليه مسائل الصلاة والزكاة والآداب » .

ولم يؤثر عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه شرع لأحد من مسائل الاعتقاد شيئا .

ولرسول الله ﷺ الكتب إلى ملوك الأرض :—

---

(١) سهم الصفي هو السهم الذي يدفع إلى رسول الله ﷺ . (مراجع ط ٢) .

أرسل دحية بن خليفة إلى قيصر ولم يشرع له فيها مسألة سوى الجملة التي كان يدعو إليها فقال : « اسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، وإن أبيت فعليك إثم الأريسيين » .

وأرسل شجاع بن وهب إلى كسرى ليس إلا الشهادة لله ولمحمد أنه رسول الله ، فأخذ كتاب رسول الله ﷺ فمزقه ، فقال ﷺ إذ بلغه : « اللهم مزق ملكه كما مزق كتابي » .

وأرسل إلى أهل اليمامة ، وإلى الحارث بن عبد كلال ، وإلى النجاشي ، وإلى أهل عُمان ، وإلى المقوقس صاحب الإسكندرية .

وفرق رسله في البلاد ، وليس في كتابه إلا جملة التوحيد ، وأعظم من ذلك كتب عمرو بن حزم الأنصاري إلى أهل اليمن وشرع لهم فيها مسائل العقول ونصب الفرائض ، في مثلها ، ولم ينص على مسألة مالا يسعهم جهله سوى الجملة .

وذكر عن جابر بن زيد ــ رضي الله عنه ــ أنه قال : انتهيت إلى بني عمرو بن حزم فطلبت إليهم كتاب رسول الله ﷺ مع أبيهم عمرو بن حزم إلى أهل اليمن ، فأوقفوني عليه . وقد جاءته وفود العرب كما قال الله ــ عز وجل ــ : ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجًا * فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابًا ﴾ .

وقد شرع رسول الله ﷺ أحكام النجاسات والطهارات والغائط والبول والمحيض والاستحاضة والمخاض والنفاس ونهيه عن استقبال الكعبة بالبول والغائط والانتعال وآداب الطعام والشراب ، وأغفل هذا الأمر العظيم الذي لا يخرج أحد من الشرك إلى الإسلام إلا به ولا ينسب إلى التقصير في أوكد الأمور أمور الدين الذي لا يصح الإيمان والتوحيد والدخول في الإسلام إلا به[1].

---

(١) يقصد المؤلف ــ رحمه الله ــ ليس على المسلم أن يتوغل في دقائق علم الكلام وإنما يكفيه أساسيات التوحيد فإنه ﷺ كان يكتفي من الناس بذلك ، وهديه عليه الصلاة والسلام خير هدى (مراجع ط ٢) .

وكذلك أبو بكر الصديق — رضي الله عنه — وعمر بن الخطاب — رضي الله عنه — حتى صدر أول الإسلام ، ولم يؤثر عن أحد منهم مسألة في هذا ، وفي حديث الأمة « أعتقها فإنها مؤمنة » لمن تدبر هذا الأمر ، ويقولون في الجواري الأعجميات : علموهن الصلاة . إذا أرادوا تسريهن .

وقد وقفت على خطبة عبد الرحمن بن رستم كان خطب بها يوم جمعة في كتاب ذكر فيها خطبه — رضي الله عنه — فقال : (من قرأ في صلاة الصبح فاتحة الكتاب فقد تولى جميع المسلمين وتبرأ من جميع الكافرين ، ومن قرأ التحيات في صلاته فقد أتى بالتوحيد الذي عليه ، ولو كان هناك شيء يلزم العباد لأدرجه رسول الله ﷺ في الصلاة فإنها عمود الدين) .

ومن العجائب أنه يعلمهم التحيات كما يعلمهم السورة من القرآن ولا يعلمهم هذه المسائل .

وكان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات » .

وقول رسول الله ﷺ حين كان يعلمهم التحيات فلما بلغ إلى قوله : « والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » قال : « إذا قالها العبد المسلم في صلاته أصابت كل عبد طائع لله في السموات والأرض » .

واعلم أن هذه الكلمة تأتي على الولاية التي أوجبها الله تعالى بين المؤمنين من الأنس والجن والملائكة ، وفي « المغضوب عليهم ولا الضالين » أنه البراءة التي أوجبها الله تعالى بيننا وبين الكافرين .

وأمر الدين قد جاء متواترا ظاهرا شاهرا ، ولم يقصد فيه إلى شيء يزداده على الجملة وقد ذكر الله — عز وجل — في القرآن أسامي القيامة والنفختين

والمحشر والمنشر والواقعة والحاقة والطامة والصاخة والقارعة ، في أمثالها .

وقد شرع أهل السنة هم بآرائهم أيضا فيما لا يسعهم جهله الميزان والصراط والصحف والمحشر والمنشر[١] في أمثالها ، ولو تتبعناهم في مذاهبهم ، لا تسع المجال ، وكثر المقال ، وضاع العيال ، ولم يدخل الجنة إلا المحال ، سبحان ذي الجلال .

وأما قول عمروس بن فتح فيما يسع جهله فيما ضيقه المشايخ على الناس وسعه هو .

قال عمروس : (والذي يسع جهله من الإيمان حتى يحل تفسيره فما كان من تفسير جملة التوحيد ، مثل إنفاء الحدود على الله — عز وجل — والأقطار ، وإثبات القدرة له والعلم ، وجميع الصنع والحدث أن يضاف إليه أنه صانعه ومحدثه ، وتصديق كل ما جاء به من خبر مما هو كائن أو يكون وإضافة كل شيء إليه مما رأوا وما لم يروا ، وتسمية خلق ذلك الشيء ونسبته إليه وليس معه مكون ، وأنه بائن من صفات المخلوقين ليس كمثله شيء ، فإذا ذكر[٢] هذا وحل تفسيره فلا يسعه ووسع جهل الجنة والنار والثواب والعقاب والبعث والحساب والملائكة والكتب والرسل ، في أمثالها) .

مذهب عزان بن الصقر فيما يروي عن محمد بن محبوب شبيه بمذهب عمروس بن فتح .

قال عزان : (من شك في التوراة والإنجيل والزبور والجنة والنار ، فإنه يسع جهله ما لم يذكر فإذا ذكر لم يسع .

ومن جهل أن الله يبعث من في القبور فذلك واسع له ، فإذا ذكر لم يسع جهله .

---

(١) أي تفصيل ذلك . (مراجع ط ٢) .

(٢) أي علم . (مراجع ط ٢) .

فإن شك في الثواب والعقاب ، فواسع ما لم يذكر ، فإذا ذكر أو قامت عليه الحجة لم يسع جهلهما .

فإن شك فيهما بعد قيام الحجة عليه ، فهو مشرك يقتل إن لم يتب .

وكذلك من شك في القرآن والكعبة والجمعة مالم تدخل أوقاتهما . فعلى مذهب هذين الإمامين التوسعة مالم تقم الحجة .

وأما مذهب أبي خزر يغلا بن زلتاف — رضي الله عنه — فإنه قال : (يسع جهل جميع الحرام ما خلا الشرك) وإنما أراد بالشرك ما ظهرت منه تسوية الباري سبحانه مع غيره .

وأما المستخرج من الشرك ، فليس عليه فيه شيء ، فمهما وجب عليه امتثال شيء أو معرفته قضى على المضيع بالحرام ، لا يتجاوزه حتى تقوم عليه الحجة بخلافه ، أو يقطع عذره ، مثل الإيمان بالملائكة والكتب والرسل والنبيين والآخرة ، وإنما راعى في ذلك من لا يقول بشرك من جهل وأنكر سوى الله ، فليس عليه شيء حتى تقوم عليه الحجة ، وأسقط عن الناس معرفة النفاق ومعرفة كفر الناقضين لما في أيدينا ، ومعرفة أن ثم كبيرًا غير الشرك ولا البراءة في شيء من هذا ، ولا تحريم شيء غير الشرك حتى تقوم عليه الحجة به ويعلم أنه معصية الله ، أو علم أن الله فرضه على العباد فيعلم إذا ضيعوه أن ذلك منهم حرام ، أو علم أن الله تعالى أوجب عليه أو على الناس معرفته فجهلوه ، أو حرام فارتكبوه ، والبراءة من الفعل وليس عليه البراءة من الفاعل ، فأبطل جميع ما كان معصية لله أن يعلمها أو أن يعلم تحريمها ، إلا إذا قامت عليه الحجة بشيء أنه معصية فيثبته حراما لا غير ، ولا يتجاوز به إلى الشرك ولا إلى الكفر ، ولا إلى الكبيرة ، ولا إلى الفسوق ، حتى تقوم عليه الحجة بذلك .

وأما قول القائل : (لا يسع جهل الناقضين لما في أيدينا) معناه أن تعلم أنه أتى حراما لا غير ، وبشرط أن يكون الناقض إنما نقض ما أوجبه الله علينا

دينا ، وأما نقض ما وراء ذلك مما يسوغ فيه اختلاف العلماء فلا ، وبشرط أن يعتقد أن هذا النقض دين الله عنده .

وأما اذا كان برأي ، فالرأي عجز .

وروي عن الشيخ أبي خزر ــ رضي الله عنه ــ : أنه كتب إليه الشيخ جنون بن يمريان أيام كان أبو خزر بمصر في مسائل لا يسع الناس جهلها ، فرد له أبو خزر جواب كتابه ، وكتب إليه بالجملة التي كان يدعو إليها رسول الله ﷺ لا غير .

ومن أصح ما روي عن أبي خزر ــ رضي الله عنه ــ أنه قال : بلغنا أن ما أسقط عن وهم الإنسان فلا يؤخذ به ، وهذه المسألة من فروع النسيان ، ويجانبها الخطأ .

ونحن نورد قول الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف ــ رضي الله عنه ــ فيما لا يسع جهله ، قال في (باب ما لا يسع الناس جهله : مما يجب على كل بالغ عند بلوغه وصحة عقله ، حرًا كان أو عبدًا ، ذكرًا كان أو أنثى ، فعليهم معرفة إن الله واحد لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن ما جاء به حق من عند ربه ، وأن الله خالق لجميع الأشياء ، وأن له الملائكة والنبيين والرسل والكتب .

وعليهم معرفة جبريل بالقصد إليه وإنه رسول رب العالمين إلى محمد عليه السلام .

وعليهم معرفة محمد عليه السلام إنه رسول رب العالمين إلى الناس كافة والجن كافة ، وأنه خاتم النبيين .

وعليهم معرفة الأب الأكبر آدم عليه السلام باسمه ونبوته ورسالته إلى أولاده ، وأنه أول المرسلين ، وعليهم معرفة القرآن مقصودًا إليه ومفروزًا إليه من جملة الكتب .

وعليهم معرفة الجنة أنها ثواب لأهل طاعته على طاعتهم لربهم .

ومعرفة النار أنها عقاب لأهل معصيته على معصيتهم لربهم .

وعليهم معرفة الموت والبعث والحساب والعقاب .

وعليهم معرفة تحريم دماء المسلمين بتوحيدهم لربهم ومعرفتهم أياه وأفرادهم له .

ومعرفة تحليل دماء المشركين على شركهم لربهم ومساواتهم له بغيره .

وعليهم ولاية المسلمين جملة .

وعليهم أيضا أن يقصدوا بولايتهم إلى كل من لا يسعهم جهله ، مثل جبريل من الملائكة ومحمد وآدم من النبيين عليهم السلام .

وعليهم البراءة من الكافرين جملة .

وعليهم معرفة جملة النبيين أنهم من نسل آدم .

وعليهم فرز ما بين الكبائر وذلك أن يعرفوا أن الشرك مساواة الله بغيره ، وذلك أن يوصف بصفة غيره ، ويوصف غيره بصفته .

وعليهم معرفة أن الله أمر بطاعته ، ونهى عن معصيته ، وأنه مثيب على طاعته ، ومعاقب على معصيته ، وأن ثوابه لا يشبهه ثواب ، وعقابه لا يشبهه عقاب ، وأن الله موال لأوليائه ومعاد لأعدائه) .

وقد قيل عن الشيخ — رضي الله عنه — : أنه قال : (لا يسع جهل الملل وهم اليهود والنصارى والصابئون والمجوس والذين أشركوا) .

وقد ذكر الشيخ — رضي الله عنه — أنه قال : (لا يسع جهل موت محمد ﷺ ، لأن من جهل موته جهل أن الذي في يده من الشريعة ينسخ أو لا ينسخ ، ومن قبيل ذلك أشرك من جهل موت النبي ﷺ .

وعليهم ولاية المسلمين من الجن جملة لا يقصد إلى شخص بعينه ، ولا يسع جهل الإسلام والمسلمين والكفر والكافرين ، وذلك أن يعلموا أن الكافرين كافرون بكفرهم ، وأن المسلمين مسلمون بإسلامهم .

وهذا كله مما لا يسع جهله كل بالغ عند بلوغه ، إلا أن يعلمه ويعلم أن الله ألزمه علم ذلك ، وأن الله أوجب على العلم به ثوابًا وعلى الجهل به عقابًا .

وعليهم معرفة كفر من جهل شيئًا من هذا كله ، فإن شك في شيء مما ذكرناه فهو كافر والشاك في كفره كافر والشاك في الشاك كافر إلى يوم القيامة .

وعليهم معرفة أن الله حرم دماءهم بهذه الجملة التي ذكرنا ، وبمعرفة أشباهه ما لا يسعهم جهله ولا يسلمون إلا بمعرفته من توحيدهم ربهم وإفرادهم له ، يصح لهم توحيدهم لربهم والمعرفة به) .

باب القول في أسئلة مبهمة وأجوبة مدهمة

ولنرجع إلى من أغرق النزع وزاد في الوسع خصالًا جمة ، وقرنها مع الاعتقاد والشهادة من أول وهلة ، فأوجبها على البالغ من أول بلوغه ، وهي زهاء عشرين خصلة أو أكثر ، وحكم على جاهلها بالشرك ، وفي الشاك والشاك في الشاك بالكفر إلى يوم القيامة .

وأما قولهم في الأئمة المتقدمين الذين أطلقوا الخناق وأوسعوا الوباق ، وما حالنا نحن الذين لم تبلغ عقولنا ولا علومنا إلى هذا الحد ، والأئمة عمروس ابن فتح ومحمد بن محبوب وعزان بن الصقر وابن بركة العُماني وأبو خزر يغلا بن زلتاف وعبد الرحمٰن بن رستم وابن زرقون .

فأول ما يقع السؤال في هذه المسائل على ثلاثة معان :—

أحدها : إظهار البرهان على قوله من طرق البراهين الدالة على الحق من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ولا خامس إلا التقليد ، فالحق في التقييد دون التقليد ، والتقليد إما حق وإما باطل ، فإن كان عن معصوم كان حقا ، ولا معصوم إلا المهدي وعيسى ابن مريم عليهما السلام ، والتقييد في الأوجه الأربعة الكتاب السنة ورأي المسلمين والعقل .

الثانية : الحكم فيما بين هذين المختلفين بين موسع ومضيق ، فإن ساغ لهما ذلك ، كانت المسألة فقهية ولا يجاوز أحدهما إلى الآخر أخطأت في رأي الحق ، وإن كانت ديانة فلابد من الحق له عند الله تعالى في أحد هذين المختلفين وخلافه باطل ، وعلى المحق منهما أن يقطع عذر المبطل .

الثالثة : ما حكمهما في هذا الجاهل والشاك ، إن وسعا عليهما جميعًا مع تسمية أحدهما له بالشرك وتوسيع أحدهما له ، أو قطعا عذرهما ، أو وسع أحدهما أن يقطع عذرهما أو عذر أحدهما ، ولا يقطع صاحبه عذرهما ، أو عذر أحدهما ، أو عليهما أن يقطعا أولا يقطعا ، ولا يخلو الأمر من تقليد أو تقييد ، فالتقييد قد عاز ، والتقليد غير مقطوع به إلا من معصوم وهم الأنبياء .

وأقل ما في التقليد أن لا نثق بأن الحق في يدك دون غيرك ، وليس لك على المخالف لك مزية تفضلهم بها .

وأمر مسائل مالا يسع الناس جهله يرجع إلى الديانات والأفراق ولا يرجع أمرها إلى المذاهب ، فالقول بين الأديان بين الشرك والتوحيد وبين الأفراق بين الحق والباطل وبين المذهب بين الصواب والخطأ .

ونحن نبتدىء في مسائل الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف — رضي الله عنه — مسألة مسألة ليتضح لنا تفسير مجملها ، والمعذرة إلى الله تعالى ، وإلى من بلغه كتابنا أن يظهر لنا من علمه ما يكشف عنها به الغمة ، فإن هذا الأمر المتعلق بالدين شأنه عظيم ، وخبره جسيم ، ولا يسعنا فيه إلا الحق عند الله

تعالى ، فإن علومنا ضعيفة وأحوالنا خفيفة وعقولنا كليله وأيامنا قليلة ، مع ظهور الفتن وكثرة المحن ، أعاذنا الله وإياكم من سوابق الشقا وجعلنا وإياكم من أهل الهداية والتقى .

واعلم أن السؤال في كل مسألة من هذه المسائل على أربعة أوجه : أولها : البرهان . والثاني : ما حال المختلفين . والثالث : ما حال الجاهل . والرابع : ما حال الشاك .

أما من طريق التلقى والقبول ، فلابد من التقليد ، والتقليد غير مأمون الخطأ ، وليس صاحبه على بصيرة من أمره ، فإن كان عن تقييد فلابد من البرهان ويصير ديانة بين موسع ومضيق ، ويقطع عذر المخطيء ، والبراءة من وراء ذلك ، وقد ورد عن المشايخ الاختلاف والوجهان ، ولا تكفير .

وكان الشيخ أبو يحيى زكريا بن أبي بكر يتعجب من قول أبي الربيع سليمان ابن يخلف : (والبراءة فيها وجهان) .

وقد قال الشيخ أبو خزر يغلا بن زلتاف — رضي الله عنه — : (لم يبلغنا من العلوم أن البراءة تجب بالرأي) .

فإن قال قائل : فما الحكم في الجاهل ؟ وهل على المضيق أن يلزمه الشرك وأحكامه من القتل والسبي والغنيمة والبراءة أم لا ؟

فإن أجرى عليه هذه الأحكام كلها فما حاله مع الموسع ؟ إن كان ينتصر لصاحبه ، ويبرأ ممن رماه بالشرك ، ويدافع عنه من أراد قتله ، ويدفع عن ماله ، ويكون على ولايته له ، ويبرأ ممن برأ منه ، أو يدع الضيق وإنفاذ جميع أحكامه في هذا الجاهل ، أو يقول البراءة فيها قولان ، وقد قال الشيخ أبو خزر — رضي الله عنه — : (لم يبلغنا في شيء من العلم أن البراءة تجب بالرأي) والقولان إنما تكون في الآرائيات ، وأما الديانات فلا .

فإن قال قائل : ما الدليل على « أن لا إله إلا الله » ؟

قلنا : من كتاب الله ــ عز وجل ــ : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين وللمؤمنات ﴾ .

فإن قال قائل : ما الدليل على أننا أمرنا أن نؤمن بالله ؟

قلنا : قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله ﴾ .

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون هذا الإيمان غير واجب ولا بفرض ؟

قلنا : قول رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا (لا إله إلا الله) فإذا قالوها عصموا متى دماءهم وأموالهم وسبي ذراريهم إلا بحقها » . وهذا وعيد ولا يقع الوعيد والتهديد على غير واجب .

فإن قال : فما الدليل على أن محمداً رسول الله ؟

قلنا : المعجزات الخارقات للعادات .

فإن قال : ما الدليل على وجوب الإيمان به والإقرار به ؟

قلنا : قول الله ــ عز وجل ــ : ﴿ آمنوا بالله ورسوله ﴾ والإقرار به : قول رسول الله ﷺ إدراجه في التشهد : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله » . ومن وراء هذه كلها الإجماع .

فإن قال قائل : ما الدليل على أن الشهادة لرسول الله ﷺ توحيد ؟

قيله له : لأن الإنكار له شرك .

فإن قال قائل : ومن أين أشرك من أنكر غير الله ؟

قيل له : لأنه أنكر صفة من صفات الله ــ عز وجل ــ ، لأنه مرسل الرسل ، وأنكر اسما من أسمائه .

فإن قال : فمن أين أشرك من أنكر خلق شيء من الأجسام ؟

قلنا : من هذا الوجه ، وقد عمد إلى ما يعجز عنه المخلوقون فعزاه إليهم ، فأثبتهم في القدرة مع الله تعالى كهو سواء .

فإن قال قائل : ما الدليل على أن علينا معرفة جبريل عليه السلام ؟

فأول ما يقع السؤال على جبريل : هل هو من الملائكة أو غيرهم ؟

والثانية : ما البرهان على وجوب الإيمان به عند البلوغ ؟

والثالثة : ما حال المختلفين ؟

والرابع : ما حال الجاهل والشاك ؟

وأما إثبات جبريل من الملائكة ، فمن قبل كتاب الله — عز وجل — ، ومن قبل الإجماع ، قال الله — عز وجل — : ﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين ﴾ . وقال : ﴿ من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين ﴾ .

فإن قال : ما الدليل على أن جبريل عليه السلام هو الروح الأمين ؟ وبعد أن يكون روحا فليس ما يدل على أنه من الملائكة ، قال الله — عز وجل — : ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفا ﴾ فدل أن الروح ليس من الملائكة ، لأنه خصه بالذكر دونهم .

وأما قوله : ﴿ من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين ﴾ .

فالذي يدل عليه الخطاب : أن الرسل أقرب المذكورين إلى الملائكة ، وإن كان ولابد فالرسل هم الملائكة ، وأما جبريل وميكال فلم تدل الآية على أنهما من الملائكة ، وإن كان ولابد فهما عطف على الرسل ، على أن الواو قطع

ما بينهم ، كما أن الله تعالى قضى بالغيرية بين الميتة والدم ولحم الخنزير ، وليس في المسألة أكثر من الإجماع عند الشغب .

وأما وجوب الإيمان به عند البلوغ وبعده ، فالله أعلم .

وأما حال المختلفين بين موسع ومضيق ، فالله أعلم .

وأما حال الجاهل والشاك ، فهما مشركان عند الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف ، وسالمان عند الشيوخ المتقدمين .

ومعرفة ما بين الشيوخ وأبي الربيع ، فالله أعلم لم يبلغنا فيها شيء .

ومسألة أبينا آدم ﷺ فيها ثلاث مسائل ، وفي كل مسألة أربع مسائل ، كمسائل جبريل عليه السلام .

أما الثلاث : فأولها : أن يعرفه باسمه ـــ آدم ـــ أنه الأب الأكبر ، لا أب قبله .

والثانية : أنه نبي وعلى الناس معرفة نبوته .

والثالثة : أنه رسول رب العالمين إلى أولاده ، وأنه أول المرسلين وأن جميع الرسل التي على الناس معرفة رسالتهم عليهم أن يعلموا أنهم من نسله ويؤمنوا بهم .

والأولى ما الدليل على أن اسمه آدم ؟ فهذا موجود في كتاب الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين ﴾ . فهذا الذي يلزم الاقرار به للمقرين بالقرآن ، وعند السودان أن أبانا أسود وأن اسمه كامشلم ، قالوا : كالقرود أنتم مسختم البيضان كالقرود .

وقد ورد في بعض الآثار : أن الله تعالى خلق آدم أسود مشكا إلى ربه . فقال : يا ربي ، إني أسود . فأمره الله تعالى بصيام البيض من الشهر : الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، فصام الثالث عشر فابيض ثلثه ، وصام

الرابع عشر فابيض ثلثاه ، وصام الخامس عشر فابيض سائره ، والكتاب والإجماع مغن في هذا .

وفي وجوب الإيمان بنبوته أربع مسائل : ما البرهان وما الحكم فيمن أنكر وما الحكم في الجاهل وما الحكم في الشاك ؟

وفي الرسالة أيضا أربع مسائل : كالنبوة وقول الشيخ ومعرفة القرآن مقصوداً إليه مفروزا إليه ، ومعرفة أنه من جملة الكتب ، وفي هذه المسألة أيضا أربع سؤالات كغيرها :

أولها : ما البرهان ، والثانية : حكم المختلفين ، والثالثة : حكم الجاهل ، والرابعة : حكم الشاك .

أما البرهان على أن علينا معرفته والإيمان به خصوصا من جملة الكتب . يقول الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ يٰأَيُّهَا الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾ .

فإن قال قائل : إن الإيمان به مقصودًا ليس بواجب علينا ، لقول الله ـــ عز وجل ـــ في عقب هذه الآية .

﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالًا بعيدًا ﴾ فكرر الوعيد على إخوانه واستثناه منها ، فصح أن الإيمان به فضيلة لا فرض خصوصا .

وأما حكم المختلفين فالله أعلم . وحكم الجاهل فالله أعلم . وحكم الشاك فالله أعلم .

وقال الشيخ : (وعليهم معرفة الجنة أنها ثواب لأهل طاعته على طاعتهم لربهم ومعرفة النار أنها عقاب لأهل معصيته على معصيتهم لربهم) ، والمسألتان ففي كل واحدة أربعة أوجه كما قدمنا .

فالجواب : فالله أعلم . ومن وراء الأربعة أوجه . هل الثواب والعقاب واجبان على الله — أم غير واجبين ؟ أو أحدهما دون الآخر ؟ وهل يجب علينا لعبيدنا أجرة خدمتهم أشغالنا ؟

الجواب : ليس علينا من أجرتهم شيء وإنما علينا ما يقيمهم لا خدموا أو لا لم يخدموا .

اعلم أن أحوال المكلفين تختلف ، ولو أبطلنا الثواب والعقاب كانت المعصية إباحة لا تكليفا ، ولكن الثواب من فضل الله على المؤمنين والعقاب بمقتضى الحكمة واجب للكافرين .

وقد ينوب أحدهما مناب الآخر ، فيقول الله — عز وجل — : اعملوا ، فمن عمل فله أجره ومن لم يعمل خاب ، فيكون الحرمان في مقام العقوبة ، وربما يقول الله — عز وجل — : اعملوا ، فمن لم يعمل عوقب ، ومن عمل سلم من العقوبة ، فتنوب السلامة مناب الثواب .

وقول الشيخ — رضي الله عنه — : (وعليهم معرفة الموت والبعث والحساب والعقاب) ففي كل واحدة من هذه أربع مسائل صارت ست عشرة مسألة ، ولم نجد في القرآن ما يدل ظاهره على الوجوب .

وأما الموت فعلمه ضروري ، فما باله في المفروضات ؟ قالوا إن الموت لأجل البعث ، وفيما يروى عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام من الليل يتهجد قال : « اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد أنت قيوم السمٰوات والأرض ولك الحمد أنت جبار السموات والأرض ، ولك الحمد أنت رب السمٰوات والأرض وما فيهن ، اللهم أنت الحق ، وقولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والموت حق ، والبعث حق » ، في كلمات يقولها ، روى ذلك ابن عباس ليلة بات عند رسول الله ﷺ ، فسمعه يستفتح الصلاة بها ، ولم يذكر هاهنا الثواب .

وقول الشيخ : (وعليهم معرفة تحريم دماء المسلمين بتوحيدهم لربهم ومعرفتهم إياه وإفرادهم له ، ومعرفة تحليل دماء المشركين على شركهم بربهم ومساواتهم له بغيره) ، وفي هذه المسألة ما ذكرنا في غيرها .

وقد ورد عن رسول الله ﷺ شيء من هذا في خطبته في عرفات قال : « أيها الناس أي يوم هذا ؟

قالوا : يوم حرام .

قال : أي شهر هذا ؟

قالوا : شهر حرام .

قال : أي بلد هذا ؟

قالوا : بلد حرام .

قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا .

قال : ألا هل بلغت ؟

قالوا : اللهم نعم ؟

قال : اللهم أشهد ، ليبلغ شاهدكم غائبكم » .

فإن استدلوا من هذا الحديث بأن الأعراض لم تبلغ حرمة الأموال ولا الأموال حرمة الدماء ، وهل يبلغ من جهل هذا عند البلوغ الشرك ؟ والشاك والمختلف فالله أعلم .

وقول الشيخ : (وعليهم ولاية المسلمين جملة ، وعليهم أيضًا أن يقصدوا بولايتهم إلى كل من لا يسعهم جهله : مثل جبريل من الملائكة ومحمد وآدم من النبيين عليهم السلام ، وعليهم البراءة من الكافرين جملة) .

واعلم أن ولاية المؤمنين الكون معهم على دينهم وتأدية حقوقهم من الاستغفار والتعاون على البر والتقوى ، ولم ينص إلا على الاستغفار ، وقال الله — عز وجل — : ﴿ واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ . والبراءة مفارقة الكافرين ومباينتهم .

وأما ذكر جملة النبيين أنهم من نسل آدم فقد تقدم .

وقال الشيخ : (وعليهم فرز ما بين الكبائر ، وذلك أن يعرفوا أن الشرك مساواة الله بغيره ، وذلك أن يوصف بصفة غيره أو يوصف غير بصفته) .

وأما قوله : (أن يفرز ما بين الكبائر) . فعلى قول الشيخ أبي خزر — رضي الله عنه — : (اعلم أنه يسع جهل الحرام ما خلا الشرك ، والاستحلال والإصرار إذا علم) .

وكذلك باقي الدين إذا علم ، وإنما الكلام على من لم يعلمه .

فليس على أحد أن يعلم أن ثمّ كبيرة أو كفرا أو شركا غير الشرك الظاهر أو نفاقا ، وليس عليه من كفر الناقض ، أكثر من أن يعلم أنه أتى حرامًا لا من براءته حتى يعلم كفره أو نفاقه أو شركه الخفي ، ولا أن أوجب الله على شيء من المعاصي النار ما خلا الشرك .

وفي المساواة ما فيه ، والتسوية أفصح ، وقول الله — عز وجل — عن الكفار : ﴿ إذ نسويكم برب العالمين ﴾ .

وأما قوله : (أن يوصف بصفة غيره ، ويوصف غيره بصفته) وهذا معنى لا لفظا .

وقال الشيخ : (وعليهم معرفة أن الله أمر بطاعته ونهى عن معصيته ، وأنه مثيب على طاعته ومعاقب على معصيته ، وأن ثوابه لا يشبهه ثواب وعقابه لا يشبهه عقاب ، وأنه موال لأوليائه ومعاد لأعدائه) . وفي هذه المسائل ما في

أخواتهن الأول . والسؤال في الأوجه الأربعة قائم .

وأما حكاية الشيخ — رضي الله عنه — (أنه لا يسع جهل الملل وهم اليهود والنصارى والصابئون والمجوس والذين أشركوا) . فهذه أبعد من هذه المسائل كلها وأخمل .

ولم تبلغ درجة اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا أن يقرن الله تعالى بالإيمان بهم ، فالإيمان به منزلة لم تبلغها أنبياؤهم : إبراهيم وموسى وعيسى ، بل هم أخس من ذلك .

ولو كان شيء من ذلك لكان إبليس اللعين أولى أن ينوه به ، لعظم ضرره على الدين وأولياء الله المخلصين وعداوته لأبينا آدم عليهم السلام ، وقد ذكره الله — عز وجل — في القرآن ونوه به ونبه عليه فقال عز من قائل : ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان أنه لكم عدو مبين * وأن أعبدوني هذا صراط مستقيم * ولقد أضل منكم جبلًا كثيرًا أفلم تكونوا تعقلون ﴾ .

وقال : ﴿ يا بني آدم لا يفتتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوءاتهما إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم إنا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون ﴾ .

وقوله : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين ﴾ .

وقوله — عز وجل — ﴿ قل أعوذ برب الناس * ملك الناس * إلٰه الناس * من شر الوسواس الخناس * الذي يوسوس في صدور الناس * من الجنة والناس ﴾ . وأمرنا بالتعوذ منه لعظم ضرره وشأنه ، وأسقطوا عن الناس معرفته مع ظهور الأمر بالتعوذ منه .

وذكر الشيخ أبو الربيع عن أبي عبد الله محمد بن بكر — رضي الله

عنهما — (أنه لا يسع جهل موت محمد عليه السلام — لأن من جهل موته جهل أن الذي في يده من الشريعة ينسخ أولا ينسخ ومن قبيل ذلك أشرك من جهل موت النبي عليه السلام) .

واعلم أن النسخ من بعض أوصاف الشريعة ليس على الناس من معرفته ولا الإيمان به وإلا الإقرار به ، حتى تقوم عليهم الحجة بذلك ، وأحرى أن الذي يجوز عليه النسخ ليس مما يشرك به جاهله ، لأن التوحيد لا يجوز عليه النسخ ، وإنما يجوز في الفرائض التي دون التوحيد .

ولو شك في جميع الفرائض التي فرضها الله عليه أو جهلها ، لما أشرك .

ولو جهل أن الله تعالى افترضها عليه لما أشرك .

ولو شك أن الله تعالى افترض الصلوات الخمس أو جهل فرضها ، أو جهل أن الله تعالى أمر بها ، أو أنها طاعة لله — عز وجل — لما أشرك في شيء من هذا بجهله إياه وشكه فيه ، حتى يتعدى الشرك إلى الموت .

وقد وقع بعد رسول الله ﷺ في شريعته شبه النسخ وفي أحكام نصوص القرآن والسنة المتفق عليها بإجماع الأمة بعد رسول الله ﷺ النسخ ، أو الاستثناء إن كان كبر عليكم النسخ ، أو التخصيص إن ضقتم ذرعا بالاستثناء ، أو تفسير المجمل إن عز عليكم التخصيص بل مصادمة المنصوص لعلل ومعان طرأت ، فأجازوها وأمضوها ولم يشكوا بعد تركهم حكم المنصوص ، وهي السنن التي أحدثها عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في ذوي القربى والمؤلفة قلوبهم ، والفيء ، وعتق أمهات الأولاد على مواليهم ، وإسقاط الجزية والذل والصغار عن نصارى بني تغلب ، ورد أراضي الفيء مشاعا لجميع المسلمين شركاء أهله الذين غنموه .

وقد تقدم سنة رسول الله ﷺ في قسمة أرض خيبر على قسمة الغنائم ،

فلم يشرك من فعل هذا بل ساغ له فعله ، فكيف يشرك من شك في جوازه ، بل من جهل موت محمد عليه السلام .

ويشرك أيضا من جهل موت عمر بن الخطاب بأن النسخ جائز له ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إنكم في زمان التارك لعشر ما آمر به هالك ، وسيأتي على الناس زمان العامل بعشر ما آمر به ناج » . والله أعلم .

وقد وردت عن رسول الله ﷺ أخبار المهدي أنه يكون في آخر الزمان ، كادت أخباره أن تكون ضرورية ، وأنه يملأ الأرض عدلا وقسطا بعد إذ ملئت ظلما وجورا .

وفي التسمية أعظم درجة من التسمية بالهادي ، كظهور فضيلة عمار بن ياسر ، لقول رسول الله ﷺ : « إن الحق ليزال ما زال عمار » . ولم يقل أن عمار هو الذي يتبع الحق بل الحق في أثر عمار .

وقد ساغت لعمر بن الخطاب أمور كثيرة ، أفلا يسوغ للمهدي مثلها ، أو أعظم منها .

وجاهل النسخ لا يشرك فيشرك بجهل السبب الذي ربما كان مؤديا إلى المسبب أو غير مؤد .

وقول الشيخ — رضي الله عنه — (وعليهم ولاية المسلمين من الجن جملة لا يقصد إلى شخص بعينه) .

اعلم أن مسألة الجن في الوجوب عويصة ، ولكن ما الدليل على وجود الجن ؟

أولا : قال الله — عز وجل — ﴿ يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا ، لا تنفذون إلا بسلطان ﴾ .

وقوله : ﴿ من الجنة والناس ﴾ . وإجماع الأمة .

فإن قيل : فها هنا طائفة من اليهود والأطباء ينكرونهم ويقولون : إنها السوداء إذا غلبت على الناس .

قلنا : لا يعبأ بهم بعد القرآن وإقرار الناس بذلك من لدن أبينا آدم عليه السلام إلى اليوم .

وأما قول من قال : إنه واجب علينا الإيمان بهم عند البلوغ وولايتهم فالله أعلم . فأي شيخ من المشايخ قال : (وليس علينا من معرفة الجان شيء) والسؤال عن الأحكام قائم .

وإن سأل عمن وطئهم فكسرهم أو عزم عليهم فقتلهم ، فليس علينا من أمور ما بيننا وبينهم شيء حتى يظهروا .

فإن سأل ما الدليل على أن فيهم مسلمين ؟

قلنا : قول الله — عز وجل — : ﴿ وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون ﴾ إلى آخر قصتهم ورجوعهم إلى قومهم منذرين ، وداعين إلى الله — عز وجل — وإلى كتابه ودينه وقولهم لقومهم : ﴿ أجيبوا داعي الله ﴾ ﴿ ومن لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الأرض ﴾ . وهذا وعيد يدل على التكليف ، فأثنى الله — عز وجل — عليهم بالدعاء إليه وإلى طاعته و لم يعقب بالذم فهناك علمنا أنهم مسلمون .

فإن قال : هذا نص أو استخراج .

قلنا : استخراج يقوم مقام النص ، ولم يختلف عليه أحد . وفي ﴿ قل أوحي إلي ﴾ أعظم بيان .

وقول الشيخ : (ولا يسع جهل الإسلام والمسلمين والكفر والكافرين ، وذلك أن يعلموا أن الكافرين كافرون بكفرهم ، وأن المسلمين مسلمون بإسلامهم ، وهذا كله مما لا يسع جهله كل بالغ عند بلوغه إلا أن يعلمه ،

ويعلم أن الله ألزمه علم ذلك ، وأن الله أوجب على العلم به ثوابا ، وعلى الجهل به عقابا ، وعليهم معرفة كفر من جهل شيئا من هذا ، فإن شك في شيء مما ذكرنا فهو كافر ، والشاك في كفره كافر ، والشاك في الشاك كافر يوم القيامة) .

والأسئلة المبهمة قائمة في هذه المسألة كما قدمنا ، وفيها زيادة العلة أنهم إنما كفروا بكفرهم ، وأنهم آمنوا بإيمانهم .

وقول الشيخ : (وعليهم معرفة إن الله حرم دماءهم بهذه الجملة التي ذكرناها وبمعرفة هذا وأشباهه مما لا يسعهم جهله ، ولا يسلمون إلا بمعرفته من توحيد ربهم وإفرادهم له ، فصح لهم توحيدهم لربهم والمعرفة به) .

والسؤال عن الأربعة الأوجه قائم إلى الآن .

وقد يؤثر عن عمروس بن فتح التوسعة ، وعن محمد بن محبوب وعزان ابن الصقر وعبد الرحمٰن بن رستم وأبي خزر يعلا بن زلتاف وابن زرقون التوسعة في هذا كله ، حتى تقوم به الحجة .

واعلم أن طرق الحجة والبرهان أربعة أوجه : الكتاب والسنة والاجماع والعقل .

أما الكتاب : أن يكون البرهان فيه منصوصا أو مستخرجًا ، فإن كان منصوصًا فلا كلام .

وأما المستخرج فيه فمحتمل والمحتمل ساقط من يد المحتج ، إلا أن يقع الكلام في الفقهيات المظنونات فعند ذلك يكون المستخرج حجة .

وأما السنة فلها ثلاث أوجه :

أولها : صحة الطرق وإثباتها من الوجوه التي تثبت به .

والثاني : صحة الحديث والمتن .

والثالث : استخراج الفقه والمعاني منه .

وفي صحة الطرق وجهان : تواتر وآحاد ، فالتواتر هو الحجة ، وطرق الآحاد هو الحجة في العمل لا العلم .

والإجماع إجماعان : إجماع أهل العلم من الأفراق مع العامة . فذلك الإجماع المقطوع به في أمور الديانات وشبهها ، والاجماع الذي يتعلق بأهل الصناعة دون الأول وهو حجة في الفعل لا العلم .

وأخبار الآحاد على وجهين : مأثور ومسند ، والمأثور حجة في العقول والعمل ، والمسند في الأعمال ..

* باب *

اختلاف الناس في الكفر والكبير والمعصية والسيئة والخطيئة

وإذ ذكرنا وجوه الإيمان فنحن نريد أن نذكر ضده الكفر .

اعلم أن الشرك قد أجتمع الناس عليه أنه كفر .

واختلفوا في كفر الأفعال فأثبته بعض وأبطله آخرون فمن أبطله السنية والمعتزلة ، ومن أثبته الأباضية والخوارج .

وأما الشرك فقد ذكرناه في غير هذا الموضع وفنونه الأربعة .

ومعنى قول الشيخ : (وندين بهذا) يتصرف على وجهين : على الدين والديانة .

فأما على الدين بمعنى أنه سائغ هذا في ديننا واخترناه على غيره من غير قطع العذر في خلافه ، وأما بمعنى الديانة فبقطع العذر وقطع الشهادة أنه دين الله .

وذكر مسائل جمة ، ذكر فيها : (ونذين لله) . ولم يفرق بين التصويب والديانة ، فأول ما ابتدئ به ذكر كفر الأفعال .

واعلم أن كفر الأفعال ثابت لغةً وشرعًا كتابًا وسنة ورأيًا وعقلًا .

أما في اللغة ، فالعرب تقول لمن أنكر نعمتك عليه ، أو لمن لم يكافئك عليها : كفر نعمتك وكفر إحسانك ، في الوجهين جميعا ، جحودا أو منعا عن مكافأتك .

وأصل الكفر الاستفساد إلى ولي النعمة . فقضوا عليه من أجل اللغة أنه كفر .

وقال عنترة :

نبئت عمروا غير شاكر نعمتي والكفـر مخبثـة لنفس المنعـم

والشكر في الأفعال أظهر وضده الكفر ، وفي منع المكافآت أكثر . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وأما كفر الأفعال : فمن كتاب الله — عز وجل — قوله : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ .

فقصره أهل الإقرار والإنكار على الإقرار والإنكار ، وأطلقه أهل الجميع إلى الجميع ، فما الحاجة إلى الإقرار مع منع الفعل ، والحاجة إلى الفعل أظهر منهما إلى الإقرار .

وهذه التسمية تتوجه إلى الفعل في الظاهر فإن خصوا عممنا ولنا الحجة عليهم والفضل .

واعلم أنه إنما وقع الخطاب على المؤمنين المصدقين بالله لا على المشركين المنكرين ، أفتقع مطالبتهم في الاقرار ولو سامحناهم لقضينا به في المعنيين جميعًا ،

وللفعل مزية ليس مراد الباري سبحانه من العباد الإقرار بل الامتثال .

وقول سليمان عليه السلام : ﴿ ليبلوني أأشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم ﴾ . خاف عوارض الجسد .

وقول الله — عز وجل — : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ . فالحكم في الفعل وتركه ، فمن أقر ولم يحكم كمن صلى ولم يوتر ، ومن حكم ولم يقر قضى نصف الوطر .

وأما ثبوت الكفر في الأفعال من السنة فقول رسول الله ﷺ للأقرع بن حابس حين سأل رسول الله ﷺ عن الحج فقال : الحج علينا يا رسول الله في كل عام ؟ فقال عليه السلام : « لو قلت نعم لوجبت ، ولو وجبت ما قدرتم عليه ، ولو لم تفعلوا لكفرتم » ، وهذا الخطاب يتوجه إلى فعله دون إيجاب فرضه .

فإن قالوا : إنما يتوجه الخطاب إلى إيجاب فرضه دون فعله .

قلنا : فما الحاجة بمن أقر لك بدينك ومطلك ولو قضاك وأنكرك لكان أيسر .

وقد روى عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة — رضي الله عنه — مثل ما قالوا . ولن يضرنا أنه إنما أراد الله — عز وجل — بهذا الخطاب اليهود الذين أنكروا نزول القرآن على محمد عليه السلام .

وقال عليه السلام : « من ترك الصلاة كفر » . وقال عليه السلام : « ليس بين العبد والكفر إلا تركه للصلاة » .

وقال عليه السلام : « ألا لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض » . وليس هناك شرك يضرب به بعضهم رقاب بعض إلا الفتنة والملك .

وقال ﷺ : « من أتى امرأة في دبرها كفر ، ومن أتى امرأة حائضًا كفر » . وقال : « الرشا في الحكم كفر » .

وقوله للنساء : « تصدقن فإني اطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء والأغنياء » .

فقالوا : بم ذلك يا رسول الله ؟

قال : « بكفرهن » .

فقالوا : يا رسول الله بكفرهن بالله ؟

فقال عليه السلام : « بكفرهن العشير ، ألا ترى إحداهن تمكث مع زوجها ما شاء الله ، فإذا ما رأت منه شيئا تكرهه قالت : ما رأيت منك خيرا قط » .

وقال رسول الله ﷺ : « لا تماروا في القرآن فإن مراء فيه كفر » .

وأما ثبوت كفر الأفعال فمن جهة الرأي : فإن أهل البصائر من المسلمين نظروا إلى ما أنفذ الله الوعيد فيه من الأفعال وأوجب عليه النيران والخلود ، فقضوا باسم الكفر على من دخل النار ولقبوهم أعداء الله والفاسقين والظالمين ، وسائر أسامى أهل النار تعميما لقول الله — عز وجل — ﴿ أعدت للكافرين ﴾ .

فمن تعدى إلى ذات الله — عز وجل — وصفاته ، وشبهه فيها بغيره صار كافرا مشركا .

ومن استعصى عليه في أوامره ونواهيه واتخذ معصيته ديدنه وحرماته دينًا ، وأصر واستكبر عن عبادته ، أفيقصر هذا عن اسم الكفر لأجل ما قصر عن الشرك واستظهروا بما ورد من الآيات والأحاديث على قولهم واستبصروا فيه ، فمن قصر علمه عن بلوغ هذا الحد عذرناه .

فإن جاوز وانتهك أحد الشروط المذكورة التي قدمنا هلك ، وهاهنا ينبغي أن يراعى قول الإمام الأجل أبي الشعثاء جابر بن زيد — رضي الله عنه — : (لا يحل للعالم أن يقول للجاهل : اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك .

ولا يحل للجاهل أن يقول للعالم : اجهل مثل جهلي وإلا قطعت عذرك . فإن قال العالم للجاهل : اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك . قطع الله عذر العالم ، وإن قال الجاهل للعالم : اجهل مثل جهلي وإلا قطعت عذرك . قطع الله عذر الجاهل) .

فإن قال قائل : ما يمنعكم من تشريكهم ، وقد ردوا القرآن والسنة والعربية والرأي ؟

قلنا : امتنعنا من تشريكهم حين لم يواجهوا النص ، وكفرناهم إذ انتهكوا ، وعذرناهم إذ توقفوا ، وصار كفرهم كفر نعمة .

فإن قالت المعتزلة : إن الذي لم يحج ليس بكافر لكنه فاسق ، قضوا نصف الحاجة ، واحتملناهم إذا قالوا رأيا .

وأما المرجئة إذ قالوا : إنه ليس بكافر ، واسمه مع ذلك مؤمن .

قلنا : قطعا أو مجازا .

فإن أرادوا بذلك البدن كان حقيقة ولا حقيقة عند من لم تصدق أفعاله أقواله ، ورد الله — عز وجل — مذهبه بقوله : ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ إذ قيده بحرف من حروف الحصر وشروط معلومة . قال الله — عز وجل — : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياتهم زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ .

ومعنى الذي نقول لأولئك هم المؤمنون كذبا .

وإن أرادوا بقولهم (مؤمن) مجازا وإنما غلب عليهم التفرقة بين أسماء الأبدان وبين أسماء الأفعال ، فقضوا بالثواب لأسماء الأفعال فحسبهم جهلهم واغترارهم .

وقد تقدم قولنا إن الأسماء غير مخصوصة بزمان مخصوص ، إن أردت به الفعل كان مجازا ، وإن أردت به البدن كان حقيقة ولا حقيقة عند من لم تصدق أفعاله أقواله .

ولما نظروا إلى جمهور خطاب الله بالمؤمن بمعنى المقر والمدعي الإيمان . قال الله — عز وجل — : ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ﴾ . حسبوا أنه المؤمن المجاز ، أو نسوا ما ذكروا به من قول الله — عز وجل — : ﴿ أفمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقًا لا يستوون ﴾ وهذه التفرقة بيننا وبين المرجئة رضينا باللباب وقعنوا بالقشر .

وقد يتفق ما قالت المرجئة : من ذلك أحيانا مشرك وضدق في إيمانه غفر الله — عز وجل — له من ذنبه ما تقدم وما تأخر ، فأتاح الله من اخترمه من الدنيا ، فصار إلى الجنة كحال السحرة مع فرعون ، آمنوا إلى موسى عليه السلام ، فأخذهم فرعون وصلبهم وقتلهم وهم في مائة ألف وخمسين ألفا ونيف وصاروا إلى الجنة .

وأخرى أصحاب أهل الكهف وهم فتية آمنوا بربهم وزادهم هدى ورغبوا إلى ربهم في الرحمة والرشاد ﴿ فقالوا : ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيىء لنا من أمرنا رشداً ﴾ . فمنّ الله — عز وجل — عليهم أن ضرب على آذانهم في الكهف سنين عددا ، ثم أحياهم وردهم لطفا من الله تعالى ومنة عليهم ، إذ حال بينهم وبين التكليف — مع فقد الأنبياء والهادين — إلى النوم الذي غشيهم فصار لهم كالموت ، إن لله ألطافا خفية ، فسلموا من المعاصي ولم يرتكبوها ، ومن الفرائض لم يلتزموها ، فصاروا من أهل الجنة .

وأُخرى : لو ابتلوا عقيب إيمانهم وتوحيدهم بالجنون وفقد العقول ، كانوا كذلك .

ولو سري بمن أسلم بعد إيمانه وصعد به إلى السماء ، حيث لا فرائض

ولا معاصي ، لكان كذلك .

وكذلك لو صادف دين الصابئين دينا قلت فيه الفرائض ، أو وقع بجزيرة من جزائر البحور ، حيث لا يرى أنيسًا ولا جليسًا إلى الموت .

وكذلك من ألهم من المشركين الإيمان به ولم ير من يقيم الحجة بدين نبي من الأنبياء ، وصادف دين أبينا آدم عليه السلام .

وأخرى : ولو كان من أهل المعاصي والذنوب والموبقة ، وكان الله — عز وجل — منّ عليه بدين ليس فيه بدعة ، وفتح الله تعالى له باب التوبة ، أو أحد أسبابها عند الموت ، أو قتل في سبيل الله ، أو منّ عليه بالحسنات التي تذهب السيئات ، أو المصائب التي تكفر الذنوب ، أو استوت حسناته مع سيئاته وسلم من البدعة والاصرار ، أو منّ عليه بالدعاء والاستغفار وفتح له باب الجنة عند الموت ، لكان أقرب إلى السلامة في هذا .

وإنما أنكرنا على المرجئة خصلتين : البدعة والإصرار ، فمن التزمهما صار من أهل النار ، ومن سلم منهما فهو في مشيئة الكريم الغفار ، ولن يليق بحكمة الباري سبحانه مسامحة من عاند وأبى ودان بخلاف دين الله العزيز الحكيم .

ومن أصر واستكبر وتمادى وعثى وبغى وطغى ، حتى أتى عليه المنون بالخبر اليقين والحق المبين وقد قال : ﴿ ما يبدل القول لدي وما أنا بظلامٍ للعبيد ﴾ . فأيأسهم من تبديل الوعيد .

فإن قال قائل : فلم أطلقتم عليهم اسم كافر حين أتوا شيئًا من الكبائر ، وقد كانوا على عهد رسول الله ﷺ يأتون الكبائر ولا يسمون بهذا الاسم ، فما عبتم على الخوارج الذين يسمون أهل المعاصي باسم الشرك .

قلنا : لما كانت الكبائر على عهد رسول الله ﷺ مستخفى بها من منافق أو مؤمن فلتة ، أو عن عمد فتاب ، أو ذات حد فأقيم الحد عليه فصار مغفورا له ، فلما كان في هذا الزمان الذي ظهرت فيه المعاصي والكبائر وطاعة الجبابرة

معلنين يتبجحون بها على رؤوس العالمين ، فطاعة الجبابرة عندهم آثر من طاعة الرحمن ، ومعصية الرحمٰن أوهن عندهم من معصية الجبابرة ، ففاقت المعاصي المعهودة الخفية ، وأربت على المعاصي ذوات الحدود المغفورة ، سميناهم كفرة ، ولم تبلغ بهم تسمية الخوارج المارقة ، باستعمالهم السبي والغنيمة في إخوانهم الموحدين ، وأطلقنا عليهم اسم الكفر وأردفناه بالنفاق .

وإن كان حذيفة بن اليماني — رضي الله عنه — سئل عنهم فقيل له : هل هم منافقون ؟ قال : (لا ولكنهم كفروا كفرا مبينًا) ، لأن النفاق عند حذيفة ما كان مستورا من المعاصي .

أما إخواننا القدرية ، فإنهم عموا عن الكفر وعمشوا عن النفاق وأطلقوا اسم الفسوق وقضوا حاجة حين قضوا عليهم بجميع أحكام أهل النار ، ونفوهم من جميع أسماء الأخيار وأحكام المؤمنين الأبرار ، فاحتملنا جهلهم فيهم وغلطهم فيهم إذ نفوا عنهم اسم الكفر واسم النفاق ، وقضوا حاجة حين سموهم فساقا وأثبتوا لهم الخلود في النار ، وأصابوا إذ لم يرموهم بالشرك كالخوارج .

فأما إخواننا المرجئة ، فأنهم نظروا إلى أنفسهم لا غنى لهم عن المعصية ولا صبر دونها وقد تنغصت عليهم بالوعيد الشديد والخلود في النار يوم الخلود ، عمدوا إلى ما أنزل الله تعالى على نبيه محمد ﷺ أول مرة في دعائه المشركين الجاهلين إلى الدخول في الإسلام ، والباب الذي فتح لهم من الإيمان ، وعظم ما وعد الله للداخلين في الإيمان من الثواب الجزيل والأجر الجليل استصلاحا لعباده وتسهيلا لهم في الدخول في الإسلام ، وترغيبا لهم في عظيم الثواب ، فلما دخلوا في الإسلام وتمكن في قلوبهم الإيمان خاطبهم وقال : ﴿ ألم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴾ .

ثم عقبوا إلى الوعيد الذي عقب به الباري سبحانه في آخرية الإسلام على

المعاصي والذنوب وأبطلوه ولاشوه ﴿ ويوم القيامة ترى الذي كذبوا على الله وجوههم مسودة أليس في جهنم مثوى للمتكبرين ﴾ فاحولت أعينهم عمدوا إلى الناسخ فأبطلوه ، ورضوا بالمنسوخ وقبلوه ، وارتاحت أنفسهم بالخروج من النار تسليا وتوليا بعد قول الله — عز وجل — حكاية عن اليهود ﴿ وقالوا لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة ، قل أتخذتم عند الله عهدًا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون ، بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ . إئتموا بإخوتهم اليهود ..

وأما الخوارج فحسبهم قول رسول الله ﷺ : « إن ناسا من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فتنظر في النصل فلا ترى شيئًا ، وتنظر في القدح فلا ترى شيئًا ، وتنظر في القديدة فلا ترى شيئًا . وتتمارى في الفوق » ..

وأما قول الشيخ — رضي الله عنه — : (وندين بتفسيق أهل التأويل) . فإن الشيخ أراد به من ذهب إلى تشبيه الباري سبحانه بخلقه و لم يصرح ، والجحود دون التصريح ، وحاد عن مذهب المسلمين الصحيح .

فإن توقفوا توقفنا ، وحسبناهم جهلتنا ، وأن تغشموا وتقحموا أحد الشروط الثلاثة هلكوا ولا عذر .

وأما قوله : (فندين بإنفاذ الوعيد والوعد) إلى ما ذكر فإنه كذلك ، ولهذا الوعيد شروط : أولها : عدم التوبة ، الثاني : خلوه من الحسنات ، والثالث : الاسترجاع[1] في مصيبة تكفر الذنوب ، بشرط أن يموت على الكبيرة فاعلها و لم يتب مصرا أو مبتدعا يدعو الناس إلى بدعته ، كما قال المختار بن عوف الكندي — رحمه الله — (الناس منا ونحن منهم إلا عابد وثن وطاعنا وباغيا وصاحب بدعة يدعو إليها) .

وقد عارضوا بالمشئة مشيئة الباري سبحانه ، حيث يقول : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ .

(١) لعل الصواب : عدم الاسترجاع ، والله أعلم (مراجع ط ٢) .

وقال جابر بن زيد : (قد أخبرنا الله تعالى بمشيئته فيهم . أولها التوبة : قال الله — عز وجل — : ﴿ وإني لغفار لمن تاب ﴾ . والثاني : الحسنات قال تعالى : ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين ﴾ والثالث : الاسترجاع عند المصيبة قال الله تعالى : ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة أولئك هم المهتدون ﴾) .

فوعد أفضل من المغفرة ، وما وراء هذا معاند مصر طاغ مستكبر ، وقالب فروته يدعو إلى بدعته ، ولا سبيل للمشيئة في هذين لإبطال الحكمة فيهما .

فمن أجازهما فقد عزى إلى الله — عز وجل — وجها غير وجه الحكمة ، وهم إلى الهلاك أقرب ، فما يمنع هذا أن يجيزه في الشرك لقول الله — عز وجل — : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعًا إنه هو الغفور الرحيم ﴾ .

ولو وعد المغفرة والرحمة من وراء ذلك لرجعت المعاصي بحال الإباحة ، ولم يبق إلا أن يأمرهم بها ، ولا سيما إن كان من أحد الشروط الثلاثة واحد .

وادعاؤهم أنهم يخرجون من النار بعد دخولهم فيها ، وزعموا أنه صح عندهم من جهة الحديث ، والحديث غير المشهور ولا المتواتر ، لا يوجب العلم ولا القطع إلا عين الغرور بعد قول الله — عز وجل — ﴿ وقد قدمت إليكم بالوعيد ما يبدل القول لديَّ وما أنا بظلامٍ للعبيد ﴾ .

ومن زعم أن تلك النار هي المحشر ، فهو أعذر ، لأن الناس يلقون في المحشر شدائد عظيمة ، وتدنو منهم الشمس قاب ذراعين على رؤوسهم ويسودون حتى لا يبقى منهم من البياض إلا نكتة في نحورهم ، ثم يجلى ذلك عنهم حتى يبيضوا ، وهم أصحاب الأعراف ويدخلون بعد ذلك الجنة وهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم .

وأما من قال منهم : (إن الجنة والنار والآخرة لهن انقضاء) فقد هلك ،

سواء قاله عن رأي أو عن ديانة ، وهذا إجماع من الأمة .

وأما قوله : (بأن لا منزلة بين منزلتين ، بين الإيمان والكفر) . فقد نقضت القدرية هذا بقولهم وحكمهم على أن أهل الكبائر ليسوا بمؤمنين ولا كافرين قال الله — عز وجل — : ﴿ أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقًا لا يستوون ﴾ . فلقب الرب تعالى هذا الفاسق بالكفر فقال : ﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون ﴾ . وقد قال الله — عز وجل — : ﴿ وإن جهنم لمحيطة بالكافرين ﴾ .

فالمؤمنون في الجنة ، والكافرون في النار ، والفاسقون في البرزخ على قولهم ، أو على الأعراف ، الذين لم يدخلو الجنة وهم يطمعون .

وقول المرجئة : (أمة محمد ﷺ لا تعرض على النار) ، ولابد من المحصول ، هذه الأمة ، إن أرادوا جميع من أرسل إليه رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى والصابئين والذين أشركوا ويأجوج ومأجوج وغيرهم ، أشركوا .

وإن أرادو جميع من استجاب لرسول الله ﷺ ولو من المنافقين ، أشركوا .

وإن أرادوا المخلصين ، أصابوا .

وإن أرادوا أهل الكبائر ولو كانوا مصرين أو مبتدعين ، هلكوا مع عدم الشروط التي يكفر الله بها الخطايا من التوبة وأخواتها ، فقد افتروا على الله كذبا ، وضلوا ضلالا بعيدا حين جعلوه يبدل القول لديه .

وأما قول الشيخ — رضي الله عنه — (وندين بأن المنافقين غير مشركين) اعلم أن الشيخ قال : وندين بأن المنافقين غير مشركين . وإنما أراد أن المعنى الذي صاروا به منافقين من جهة الأفعال .

وقد اختفلت الأمة في هذه المسألة فقال جل الأمة : إن المنافقين إنما نافقوا

من جهة الاعتقاد ، لأنهم اعتقدوا خلاف ما أظهروا ، وليس النفاق في الأفعال بشيء ، وهو قول السنية والمعتزلة والروافض من الشيعة .

وأما قول الأباضية بأسرها : إن النفاق في الأفعال دون الاعتقادات . وبعضهم يقول : إن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ مشركون ، والنفاق بعد رسول الله ﷺ في فعل الكبير .

واعلم أن اسم النفاق اسم شرعي ، ولكل واحد من هؤلاء الأفراق متعلق .

وقول الشيخ : (وندين) أراد به ونصوب ، ولم يؤثر اختلافهم في تغيير شيء من أحكام الإسلام إلا في قول من أبطل العقاب على الكبير ، فإن اتخذه ديانة هلك وإلا صار من جهلتنا .

واعلم أن النفاق هو الخفاء مأخوذ من نافقاء اليربوع كما تقدم ، فكان ذلك في زمان خوفهم من رسول الله ﷺ فأخفوا ما بطن من معاصيهم .

وأما اعتقادهم ، فأخفى وأخفى ، ولم يعلم ما في اعتقادهم إلا من جهة القرآن . فقال هؤلاء : صاروا منافقين بإظهار الشهادة والإعتقاد . وأخفوا المعاصي . وقال هؤلاء : بإظهار الشهادة . وأخفوا الاعتقاد .

ولا يصح الحكم على الاعتقاد إلا من جهة الكتاب ، وقال للرسول عليه السلام : ﴿ لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ﴾ .

وقال أيضا ﴿ ولتعرفنهم في لحن القول ﴾ . فمعرفتهم في لحن القول علم مظنون ، ومن جهة القرآن علم متيقن ، ونحن نشير إلى حجج كل واحد من هؤلاء المختلفين إنصافًا وعدلًا ، ونستحكم عليهم الكتاب والسنة حكمًا وفصلًا ونقضي بذلك شرعًا وعقلًا .

اعلم أن اليربوع لحفره أربعة أسام . منها : الرهطاء والداماء والقاصعاء وهي معروفة عند العرب ، وله النافقاء وهي التي أخفاها إلى وقت الحاجة إذا طلب من حفره الثلاث خرج من الرابعة .

وأشار الشرع إلى أن من أخفى بعض أموره وأظهر بعضها أورى عن الناس منافق ويتجه ذلك إلى الاعتقاد ويتجه إلى الأفعال ، فأنزل الله ـ عز وجل ـ عن الذين تخلفوا عن الهجرة هذا الاسم ، ولقبهم به .

وذلك أن أناسا من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا بمكة وقد أسلموا فهاجر رسول الله ﷺ ولم يهاجروا ، فلما نزل فرض الهجرة وقطع الله عذر من لم يهاجر ، اختلف فيهم أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال بعضهم : هم مشركون كما كانوا أول مرة إذ لم يهاجروا . فقضوا عليهم بحكم أهل الدار .

وقال الآخرون : بل هم مؤمنون مسلمون ، فأنزل الله ـ عز وجل ـ حكمه فيهم ، وتسميتهم بخلاف ما سموهم به المختلفون ، يعاتب أصحاب رسول الله ﷺ على الاختلاف ، فلو أطبقوا لأصابوا الحق .

وقال من قال إن النفاق في الأفعال إنما وقع من جهة ترك الهجرة وهو فعل واستدلوا بقول الله ـ عز وجل ـ : ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا ﴾ فقال من شركهم قول الله ـ عز وجل ـ : ﴿ والله أركسهم بما كسبوا ﴾ أي ردهم إلى ما هم فيه أول مرة ، فأشاروا إلى الشرك .

والإركاس عند العرب : الرجوع إلى أسوأ حال الرجل ، أركسهم الله فارتكسوا بما كسبوا من ترك الهجرة ، وهذه عتاب لمن عذرهم .

وقال ﴿ أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلًا ﴾ ثم قال الله ـ عز وجل ـ إخبارًا عن ضمائرهم : ﴿ ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء ﴾ فقضوا بالشرك حين حكى الله ـ عز وجل ـ عليهم الكفر ، ولا كفر في ذلك الوقت إلا الشرك .

وقال الله ـ عز وجل ـ : ﴿ فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله ﴾ قال يريد المواريث ولا يتوارث أهل ملتين .

وقال الآخرون في قوله « أركسهم » أن ترك الهجرة رجوع إلى الهلاك الذي فيه أهل الشرك ، فالكفر أحد أسباب الهلاك ، وترك الهجرة كذلك .

وقوله ﴿ ودوا لو تكفرون كما كفروا ﴾ فأوجه الكفر كثيرة ، ولا يقصرها إلى الشرك ، أي ودوا لو تركتم الهجرة كما تركوها ، فهو الكفر الذي ودوه هم ، فتكونون سواء ، فشملهم اسم الكفر ، فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله ، وقالوا : التراحم والاستغفار ثم قال : ﴿ فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليًّا ولا نصيرًا ﴾ .

فالتولي هاهنا : الرجوع إلى الشرك ، ولو كانوا في الشرك ما قال : ﴿ فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ﴾ .

فاستثنى الله تعالى منهم الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، يريد ينتسبون إلى المشركين الذين بينكم وبينهم ميثاق ، فشملهم وإخوتهم الميثاق والعهد على أنهم تولوا والاتصال والانتساب . قال الأعشى :

إذا اتصلت قالت أبكر بن وائل ۝ وبكر سبتها والعيون هواجع

وأكثر ما في القرآن التولي إشارة إلى الشرك ، كما قال : الذي كذب وتولى — ويحتمل — وقال : ﴿ فأنذرتكم نارًا تلظى لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ﴾ .

والأصل أن من كان على عهد رسول الله ﷺ من المنافقين ، قلما يسلمون من الشرك من مخالفتهم الرسول ومناقضته وكراهته بما جاء به ، ومحبتهم أن تكون الدائرة بينه وبين عدوه عليه ، ويظهر سلطان المشركين عليه ، وإرادتهم انفضاض جمعه ، ووسيلتهم إلى المشركين وإلى اليهود بإظهار بعضه وما جاء به ، واستثقالهم بجميع أموره ، وقلما يسلم من كان هكذا من الشرك ، وإظهار ما وصفهم الله تعالى به في القرآن بالشرك بالله قال الله — عز وجل — : ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم

إنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ﴾ .

من هذا الذي يشهد بأنهم يشهدون بعد شهادة الله ـــ عز وجل ـــ إنهم كانوا كاذبين ، وليس بعد شهادة الله شهادة : ﴿ اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون ﴾ .

ولم يأخذ عليهم في شيء إلا في الشهادة كذبا ، فقال : ﴿ ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا ﴾ .

ولا ينفي عنهم من الكفر شيء بعد أن أثبته الله لهم ، فطبع على قلوبهم ، فالطبع خلاف الاختيار في مذمة كبيرة ، وأرى الذم يتوجه إلى القلب دون اللسان الذي كذبوا به ، ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدى القوم الفاسقين ﴾ .

والفسوق مأخوذ من فسوق الرطبة .

ومن أثبت لهم شيئا من الإيمان بعد شهادة الله تعالى بالفسوق منهم محتاج إلى دليل ، ﴿ ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ﴾ جاء الفسوق هاهنا أشد من الكفر .

وقال الله ـــ عز وجل ـــ أيضا : ﴿ لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولله خزائن السمٰوات والأرض ولكن المنافقين لا يفقهون ﴾ .

فمن لم يفقه ويؤمن أن لله خزائن السمٰوات والأرض فليس يعرفه ، ولا يطلب ويحب انفضاض بيضة الإسلام عن رسول الله ﷺ إلا مشرك ، وقوله : ﴿ يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله ﴾[1] نفوا العزة عن رسول الله ﷺ وأثبتوها لأنفسهم هم المشركون ، ولئن أثبتوا العزة لله ولرسوله ونفوها عن أنفسهم لهم الصادقون ، فليختر المختار من هذين المذهبين ما شاء ، ثم قال الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ فيا

(١) تكملة الآية : ﴿ ... العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ .

سبحان الله وهل العلم إلا في القلب ؟ وقد نفاه الله تعالى عنهم . أهؤلاء صفة الموحدين الذين اعتقدوا أن لله خزائن السمٰوات والأرض ، وله العزة ولهم الذلة ؟ أو لهم العزة ولله الذلة ، تعالى الله ولا نعمت عين ، وحسبك القرآن كله على هذا النمط وحسبك منه ﴿ آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ﴾ .. فهذا هو النص في عين الفص .

ثم قال ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون ﴾ وأنت تعلم ما في التولي . ﴿ فأعقبهم نفاقًا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ﴾ فأرى عقوبة خلف الوعد باللسان والكذب به أن أعقبهم النفاق في القلوب إلى يوم يلقونه منافقين بالقلوب صادقين الأفعال .

وقوله : ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ﴾ .

فمعاذ الله أن يلمز رسول الله ﷺ من يعتقد أنه رسول الله ، ولن يفعل ذلك أحد إلا وهو مشرك .

وأما أمر الأحكام الجارية عليهم من حكم الإسلام ، فليس فيها دلالة على صدق ضمائرهم .

ولو كانت ضمائرهم صالحة وأسرارهم صادقة مع كذب ألسنتهم التي شهد الله تعالى عليها بالكذب ، لكان حسبهم خروجا من ملة الإسلام مع ما عزاه الله تعالى إليهم من إرادة انفضاض بيضة الإسلام والإيمان ، وتشفي المشركين من رسول الله ﷺ والمؤمنين لكان أعظم الشرك .

ولن يشهد لهم بالإيمان بالقلوب إلا من علم الغيب أو رجل يودهم .

ولن ينفع الإسلام والمسلمين تبرئتهم من الشرك شيئا .

ولن يضر الإسلام والمسلمين نسبتهم إلى الشرك ، وما علينا أن نحسدهم

الشرك ، والشرك المستخفى به نفاق ، وليس في الأحكام ما يدل على بواطنهم وإنما يتعامل الناس في الدنيا بما ظهر ، وبالضمائر يوم تبلى السرائر .

ولو أن أحدًا يقضى على شركه بالأفعال لكانوا هم ، وقد عرفنا الله — عز وجل — من خبيث ضمائرهم أفحش من ظواهرهم ، وقد أغنانا الله — عز وجل — عن ذلك بما عرفنا من سرائرهم .

ومن ادعى معرفة الضمائر والاعتقاد ، وعلم ما في الفؤاد من غير تعريف الله — عز وجل — ، فقد جاوز علمه ومعرفته علم العباد .

وإن ادعى الاستدلال بالأحكام على أنهم أبرياء من الشرك والارتداد وحسن سلامة الاعتقاد فهو أقرب إلى الخطأ والفساد .

فلو قاس البواطن على الظواهر ، لكان أعذر من أن يقيس الظواهر على البواطن ، ظواهرهم خبيثة وبواطنهم أخبث .

والمسلمون ظواهرهم طيبة ، وبواطنهم طيبة ، ليس في الأحكام دليل ، وهاهنا بعض أحكام المسلمين جارية على اليهود والنصارى وليسوا بموحدين .

وإنما وقع الاختلاف بين الأمة في أهل الكبائر ، فأطلق عليهم أهل البصائر في الدين اسم النفاق ، وقاسوهم على من قبلهم من أهل الشقاق ، وامتنع الآخرون وقالوا النفاق في الخفاء والفساد ، وهؤلاء السلاطين وجنودهم .

وأهل الطاعة لهم ليسوا بمنافقين لأن أفعالهم ظاهره ، وهذا أمر بني على الرأي والاختلاف ما لم يتجشم ويقتحم أحد أحد الشروط المتقدمة ، وقد سئل حذيفة بن اليماني عن هؤلاء الفجرة ، حين ظهرت كبائرهم و لم يستخفوا بها ، هل هم منافقون فقال : (لا ، هؤلاء كفروا كفرًا مبينًا) ونعذرهم إن ذهبوا مذهب حذيفة .

فإن قال قائل : ما الحكم فيمن نفي عن صاحب الكبيرة اسم النفاق ؟

قلنا : لا ضير ما أثبت لهم الفسوق ، و لم يجعلوه مؤمنا مستحقا للجزاء كالمرجئة أو قضي له بالخروج .

وكذلك من منع اسم الكفر عن صاحب الكبيرة ، فلا حرج ما لم يبغ .

وكذلك إن أطلق عليه اسم مؤمن ومسلم يريد بمعنى الإقرار بالتوحيد والحكم به ، ولا يوجب له به الجزاء في الآخرة دون الأعمال ، فجميع ما قلنا صحيح وبعض ما قالوه خطأ ، ولا نقطع عذرهم به ، وهم جهلتنا ، حتى يصدموا أحد الشروط الثلاثة ، كما قال جابر بن زيد : (لا يحل للعالم أن يقول للجاهل : اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك) وبالعكس كذلك .

مسـألة :

وقول الشيخ — رضي الله عنه — : (وندين بأن الله يغفر الصغائر باجتناب الكبائر ، ولا يغفر الكبائر إلا بالتوبة) ، وندين هاهنا بمعنى : نصوب ونستحسن .

واعلم أن الناس قد اختلفوا في هذه المسألة من جهة الأحكام الشرعية وأساميها .

قال بعضهم : الشرك أعظم الذنوب ، والكبير دونه ، وفوق المعصية .

والمعصية دون الكبير وفوق السيئة .

والسيئة دون المعصية وفوق الخطيئة .

والخطيئة دون السيئة وفوق الكراهية .

والكراهية دون الخطيئة وفوق الإباحة .

والتوحيد أفضل من الفرائض ، والفرائض دونه .

والفرائض أعظم من النوافل والنوافل دونها .

والنوافل أعظم من المباح والمباح دونها . قال الله — عز وجل — : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ الآية .

وعلى هذا القول : السيئة دون الصغيرة ، والصغيرة غير مكفرة باجتناب الكبائر ، وهو قول ابن عباس : (ليس فيما يعصى الله به صغير) ، فإنه ذهب إلى مناهي القرآن أنها الكبائر ، ومناهي السنة هي الصغائر وليست بمعصية ، ولم تدخل في الغفران باجتناب الكبير ، ولا يدخل في الغفران إلا السيئة فما دونها وهي الخطيئة ، ولم تدخل السيئة في المعصية فوقع الاجماع على السيئة فما دونها بدليل الخطاب وبقيت المعصية كلها في الوعيد والكبير .

وقال الشيخ : لأن الكبيرة لا تغفر إلا بالتوبة ، قال الله — عز وجل — : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعًا ﴾ وقال ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن شاء ﴾ .

وقال : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ .

وقال : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدًا ﴾ .
فأطلق في الأولى ولم يشترط . فقال : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعًا ﴾ .

وأطلق في الرابعة ولم يشترط فقال : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدًا ﴾ . فجاءت الآيتان عمومًا .

ومن شرط العموم أن حكم الخصوص جار عليه وحاكم عليه فخص في الآيتين المتوسطتين ، وعلق الغفران إلى التوبة ، فقال : ﴿ وإني لغفار لمن تاب ﴾. فاجتمعت الأمة على هذا وصح ، وأطلق أهل السنة المشيئة على الكل قلنا : والشرك ؟ قالوا : لا . فخصوا .

وقال جابر بن زيد — رضي الله عنه — : (قد أخبرنا الله — عز وجل — عن مشيئته فقال : قد شاء أن يغفر بالتوبة قال الله — عز وجل — : ﴿ وإني لغفار لمن تاب ﴾) .

والثاني : الحسنة . قال الله — عز وجل — ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾.

والثالث : المصائب : قال الله — عز وجل — : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ . وقال : ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴾ . فوعدهم أعظم من الغفران .

وفحوى الخطاب : أن الغفران حاصل إذا حصل الوعد الجميل والأجر الجزيل ، قال ﷺ : « ما من مصيبة يصاب بها العبد المسلم إلا كفر بها من خطاياه حتى الشوكة يشاكها » .

وقال عليه السلام : « الموت كفارة لكل مؤمن » وقد قيل : (إن القتل في سبيل الله كفارة) .

وقال عليه السلام : « إن الشهيد يغفر له عند أول قطرة تقطر من دمه » .

وقال عليه السلام : « إن الصلوات الخمس كفارة لما بينها » .

وقال عليه السلام : « إن صلاة الجمعة كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى » .

وقال في الذي سقى الكلب : « فشكر الله فعله فغفر له » .

والرابع : شفاعة المصطفى عليه السلام : روى ضمام بن السائب — رضي الله عنه — « إذا فصل الله بين الخلائق في المحشر ذهب أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار قال الله — عز وجل — لمحمد عليه السلام : اذهب اشفع ، فيأتي عليه السلام إلى المحشر ، فيختار منهم جماعة إلى الجنة ، فيقول الله — عز وجل — ارجع فيرجع ويأتي بجماعة منهم إلى الجنة ، فيقول الله — عز وجل — ارجع فيرجع ويأتي بجماعة إلى الجنة ، فيقول الله — عز وجل — ارجع فيقول عليه السلام : يا رب لم يبق إلا من حبسه الكتاب ، فيعزل الله منهم طائفة إلى الجنة مع ما فيه أهل الأعراف » .

قال ضمام : (هم قوم استوت حسناتهم مع سيئاتهم ، فأتت شفاعة الجواد

الكريم الرب الرحيم على من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان) .

وقد جاء الحديث به مشهورا عند أصحاب الحديث وذكره ضمام بن السائب عن رسول الله ﷺ .

قال ﷺ : « من قال : لا إلٰه إلا الله مخلصًا من قلبه دخل الجنة » . هذه رواية أصحاب الحديث ورواية ضمام أعظم وأطم .

قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان دخل الجنة » .

وسعة رحمة الله كثيرة ، ولا مطمع فيها لصنفين : مصر على معصية الله عازم أن يلقى الله — عز وجل — بها يوم القيامة ، ومبتدع في دين الله — عز وجل — منعكس منتكس عن الله — عز وجل — .

وقال الشيخ — رضي الله عنه — : (وندين بتكفير من زعم أن معصية الله — عز وجل — كلها كفر ، وطاعته كلها توحيد) .

واعلم أن الشيخ قد أطلق هاهنا : (وندين) وهي على الشروط المتقدمة وإلا فالرأي عجز .

فممن أثبت أن معصية الله كفر : ابن عباس حين قال : (ليس فيما يعصى الله به صغير) ، وما ليس بصغير فهو كبير ، وما هو كبير فهو كفر .

وغرض الشيخ ومراده مذهب الخوارج الذين زعموا أن معصية الله كلها كفر ، وأكدوا أنها شرك ، وديانتنا فيهم أنهم كفروا حين حققوا ما قالوا بالفعال وبالقتل والسبي والغنيمة .

ولو اقتصروا على قولهم دون فعلهم ، لكان لهم فيه مندوحة وقد وقع الشرط في الأفعال وهو الرياء ، فليس ذلك بمخرجه من أحكام الرياء إلى أحكام الشرك .

وإن عكست الطاعة أنها إذا شابها التقرب فهو توحيد ، فما فيه أكثر من الغلط على اللغة ، ولو ورد به الشرع لجاز .

ومراد الشيخ في (ونَدين) كما تقدم بمعنى نصوب إلا لمن انتهك أحد الشروط فهو هالك .

وقول الشيخ — رضي الله عنه — (وندين بأن جميع ما أمر الله به إيمان ، وليس جميع ما نهى الله عنه كفرًا ، وبامتنان من منان إذ جعل طاعته كلها إيمانا ، ولم يجعل معصيته كلها كفرًا) .

اعلم أن معنى : (وندين) هاهنا بمعنى ونصوب وليس بمعنى نتدين . وأن الصحيح كما قال الشيخ : إن جميع ما أمر الله به تعالى وندب إليه إيمانًا ، وإنما يقع القول هاهنا في أوامر الله — عز وجل — هل هي على الوجوب أو على الندب ؟ حتى يرد ما يوجب الإلزام أو على الفور أو على التراخي .

اعلم أن الناس قد اختلفوا في هذا كله ، فأوجب بعضهم أن جميع ما أمر الله تعالى به فرض ، ولا يقع الأمر على النوافل لكن الندب والدعاء إليها والتحضيض والترغيب والطاعة ، وأما الأمر فلا ، وهذا قول عمروس بن فتح ، وبعض الأئمة على هذا القول .

فليس يصلح في المسألة ندين إلا بمعنى نصوب لا بمعنى نتدين لئلا يقطع عذر عمروس في أمر مختلف فيه عند الأمة ، وهو مما يسوغ للفقهاء الاختلاف فيه .

واستدل من قال بهذا القول بقول الله : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرًا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ .

ولم يسوغ لهم التخير بين الفعل والترك فأكد ذلك بقوله عقب هذا ﴿ ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالًا مبينًا ﴾ .

وقوله — عز وجل — أيضا لإبليس اللعين : ﴿ ما منعك أن تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه ﴾ .

ولو احتمل الأمر التأخير أو التخيير لاعتل بذلك إبليس ، فيقول : أمر الله على الندب حتى يرد ما يوجبه ، أو على التراخي حتى يرد ما يضيقه ولأصاب إبليس اللعين مندوحة وفسحة .

وقول رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وعند كل وضوء » ومعلوم أنه ندبهم إليه .

وقالت الأشعرية : إن أوامر الله — عز وجل — على الوقف ، قلنا لهم : قفوا .

وأما الدليل على أن الإيمان جميع طاعة الله — عز وجل — مأمورًا بها ومندوبا إليها ، قول الله — عز وجل — حين انتقلوا إلى استقبال الكعبة وتركوا استقبال بيت المقدس ، فقالت اليهود : ما حال صلاتهم أول مرة إلى بيت المقدس ؟ يعيبون المسلمين بذلك وأنهم قد أبطلوا أجور صلواتهم إلى بيت المقدس ، قال الله — عز وجل — : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ . يعنى صلواتهم إلى بيت المقدس .

فلو قال قائل : إنما يريد إيمانهم في استقبالهم بيت المقدس ، وأما الصلوات فإنها ضاعت .

قلنا : هذا آخر اليهود . فإن الله تعالى بشر المسلمين ببشارتين : الواحدة أن صلاتهم غير ضائعة والثانية : أن تلك الصلوات نفسها إيمان ، فجعل هذه التعزية مكان التهنئة ، وقال رسول الله ﷺ : « الإيمان نيف وسبعون خصلة أعلاها : شهادة أن لا إلـه إلا الله ، وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق » .

وقال ﷺ : « الحياء من الإيمان » .

وأما قول الشيخ — رضي الله عنه — (وندين بأن الله خالق وما سواه مخلوق ، وأنه خالق لوحيه وكلامه ، وجاعل له ، ومحدث له) .

وقوله : (وندين) هاهنا محتمل مالم يقع أحد الشروط الثلاثة ، وذلك أن هذه المسألة وقع فيها بعض المغالطة ، وكذلك مسألة الأسماء ، أسماء الله تعالى .

واعلم أن من شروط التناظر اتفاق المتناظرين على المعنى الذي أرادوا أن يتناظروا عليه ، فلابد من اتفاق عليه وإلا كان الكلام لغوا ، يسأل من يقول : القرآن غير مخلوق . ما هذا القرآن الذي تريده وما حده ؟

فيقول : إن الكلام أولا إنما يكون في النفس منا ثم يظهر على ألسنتنا فيكون الظاهر والباطن كلاهما كلاما ، فنظرنا إلى القرآن الظاهر عن كلام الباطن قام ونظرنا إلى كلام النفس قد يكون في النفس قبل ظهوره إلينا ، وأمور النفس عندنا آكد من أمور الجوارح ، والله تعالى لا يشبهه شيء في صفة ولا ذات ، فعلمنا أن كلامه كعلمه .

فقلنا : الكلام ، والقرآن إذ هو الكلام ليس بمخلوق . ثم قلنا لأهل الظاهر الذين يقولون : هذا المسموع هو القرآن : ما القرآن عندكم ؟

فقالوا : هو هذا المسموع بالآذان المتلو باللسان المقطع بالحروف المتعلق إلى الظروف المحتمل للتصريف الموصوف بالتربيع والتثليث والتنصيف ، وفي صدور الذين أوتوا العلم حجة الآخرين .

فها هنا وقعت المغالطة .

فإن اعترف أصحاب الظاهر لأصحاب الباطن بما قالوا صح قولهم : إنه الكلام في النفس ، وأنه معنى في النفس على قول الأشعرية .

وإن اعترف أصحاب الباطن لأصحاب الظاهر بما قالوا : إن الكلام هو هذا المسموع صح أنه مخلوق . فعلى كل واحد منهم أن يقيم الحجة على ما قال .

وإن أقاما ، صح ما قالا : هذا صفة وهذا فعل .

وإن عجز أحدهما صح ما قال الآخر .

وإن عجزا جميعًا صح ما قالا جميعًا أو بطل .

واستدل أصحاب الباطن بقول الأخطل التغلبي شعراً :ـــ

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

واستدل الآخرون بقول الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ﴾ .

فقال أصحاب الظاهر لأصحاب الباطن : صاحبكم نصراني ، ولا ينصت إليه في تفسير لغة العرب ، وإنما يكون حجة في القول بها والخطاب إذا خاطب بها ، ونحن استدللنا بكتاب الله ـــ عز وجل ـــ وما في الفؤاد غير مسموع بالآذان .

وقال آخرون : أثبتناه صفة لأن ضده منفي عن الله ـــ عز وجل ـــ وهو الخرس .

فقال الآخرون : لم يكن الخرس للكلام بضد وإنما هو آفة ، وضد الكلام السكوت وليس بآفة ، كما لا يجوز أن نقول ضد القدرة الخرس أو النوم أو الجوع أو العطش ، فهذه آيات ومجموعها هو ضد القدرة ، وبعد أن يكون الكلام في النفس ككون الفعل في النفس فلا يكونان صفة .

وإنما قلنا ككونهما في النفس متعلق إلى علم الله ـــ عز وجل ـــ ، بعلم الله في علمه ، الذي إن ظهر كان كلاما ، وإن أظهر كان فعلا .

وقد علم الله ـــ عز وجل ـــ كون الخلق في الأزل وكون الخلق يومًا ما وحينًا ما .

وقد علم الله — عز وجل — الكلام في الأزل ، وكون الكلام يوما ما وحينا ما .

وقولنا الله متكلم لم يزل كقولنا خالق لم يزل ، لأن الأسماء ربما تسبق الأفعال لم ترتبط الأسماء بزمن مخصوص والأفعال ذاته بذواتها على أزمانها .

وهذه المسألة قد جاز فيها المتكلمون وليس فيها من الحيرة أكثر مما ترى . فإن سلم أحد من الشروط الثلاثة كان المصيب فيها غانما والمخطىء سالما . والسلامة أقرب إلى من استدل بقول الله — عز وجل — دون من استدل بقول النصارى والمبتدىء بقطع العذر منها ظالم .

وقول الشيخ — رضي الله عنه — : (وندين بتصويب أهل النهر في انكارهم الحكومة يوم صفين بين علي ومعاوية) .

واعلم أن قوله في هذه المسألة (وندين) لا يحتمل أكثر من قطع العذر لانتهاك علي حرمة الدماء ، فلو لم يقع إلا القول و لم يتجاوزوا فيه إلى قطع العذر وانتهاك حرمة الدم لكان فيها ما فيها من الوسع ، ولكن الأمور التي لا تقتضي حكما وليس إلا بوار الغم ، ولا يؤدي إلى قطع العذر إلا رأي ففيه احتمال والله أعلم .



* بـاب *

(القول في الأفراق)

ونحن نشير هاهنا إلى الأفراق التي أشار إليها رسول الله ﷺ في أمته ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية وكلهم يدعي الناجية » .

واعلم أن الإشارة هاهنا إلى الأفراق لقطع العذر ، وأنهم أصحاب النار ، وإنما يتوجه الخطاب هاهنا إلى المبتدعين وهي كل فرقة تدينت .

ونص رسول الله ﷺ على ثلاث طوائف ، وهي المرجئة والقدرية والمارقة ، ونص المسلمون بعده على ثلاث : وهي : الرافضة وغاليتها والمجسمة والمشبهة .

أما المرجئة فلا مطمع فيهم ، لأن الله — عز وجل — شرع معالم الإسلام للأنام ، ونص على معالم الكفر والآثام ، فأمر ونهى ، ووعد وأوعد ، ورغب ورهب ، ودعا إلى طاعته بجزيل الثواب ، وزجر عن معصيته بأليم العقاب .

فعمدت المرجئة إلى هذه المعاني كلها ، فهدمتها ولاشتها ، بزعمهم ترغيبا منهم للناس في الدخول في دين الله مثل ما يفعل الأنبياء عليهم السلام في الدعاء إلى الإسلام تسهيلا عليهم ، فاقتصروا هم على قولهم : من قال : لا إلـٰه إلا الله دخل الجنة . وصدقوا ، لكن بقى عليهم الشرط الذي شرطه رسول الله ﷺ حين قال : « من قال لا إلـٰه إلا الله مخلصا من قلبه دخل الجنة » .

ولن يبلغ هذه الرتبة إلا من جد واجتهد في الأفعال فترك العوائق من المعاصي والآثام .

ولو قيل لأحد : إن كنزا بمكان كذا وكذا ، لدأب وتعب ونصب ، وأنفق الأموال ليتفق له الحال ، وحاد عن المطال .

لكن المرجئة أغرقت بالمعاصي طلابها ، وسهلت إلى الشهوات أسبابها وفترت النفوس عن الطاعة ، باستغناء الناس عنها بقول : لا إلٰه إلا الله . فلم يدعوا شيئا يوجب عمل الطاعة إلا أوهنوه حتى قالوا : أمة أحمد لا تعرض على النار .

فأين الخوف والرَجاء والعمل والتقى مع هذا ؟ فلهذا لعنهم رسول الله ﷺ ، ولعنهم سبعون نبيا ممن ابتلوا بهم ونسوا ما ذكروا به من قبل ، قال الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ ألم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ﴾ . ما على أمة أحمد ﷺ أضر منهم ولا لإبليس أعون فيهم ، ولا للأخرة أجهل منهم سحقًا بهم وسحقًا .

وأما القدرية فأنهم ناهبوا الله ـــ عز وجل ـــ في أفضل خلقه وراموا الشركة بينهم وبين ربهم ، فله خلق ولهم خلق ، غير أنهم حازوا أفضل الأشياء لأنفسهم وهو التوحيد والإسلام والإيمان ، وتركوه وأفعال البهائم والأنعام وسائر الأعراض والأجسام ، ونقضوا قول الله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴾ .

فقالت القدرية : لا أحد إلا نحن ، وهؤلاء وإخوانهم من المرجئة ممن لعنهم الأنبياء ، وكل نبي مجاب الدعوة .

وذلك أن الأنبياء يدعون عباد الله إلى الله ـــ عز وجل ـــ ترغيبا وترهيبا ، من بلغ في الإجابة إلى دينهم ، وبلغ في العبادة إلى غاية ما نظر إلى نفسه بعين الإجلال ، واقتداره على مثل هذه الأفعال فقال : إن الله تعالى بريء من الظلم ، و لم يعذب أحداً إلا على فعله ، ولا يرجوه أحد إلا على فعله . فنسبوا الأفعال إلى أنفسهم ، إذ لا تصح الشركة في فعل أحد .

ولو نسبت إلى الله ـــ عز وجل ـــ ، لكان قد عذبهم على ما لم يفعلوا وهو يقول : جزاء بما كانوا يعملون ، ويفعلون ، فردوها إلى أنفسهم دونه .

وذهب عنهم النظر بالبصيرة إلى التفرقة بين الوجود والإيجاد والفعل والخلق فحادوا لما تخيل إليهم من قبح الأفعال والفحش والكذب ، ولم يبق إلا أن يقولوا : إن البول والغائط خلقهما لا خلق الله ، فلولا ما كانا قبيحين لانتحلوهما ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

وأما المارقة وهم الخوارج ، فلن يخفى على عاقل بسيرة ما ساروا في أهل الإسلام ، كسيرة أهل الإسلام في أهل الأوثان والأصنام ، كأنما بعث إليهم رسول آخر غير محمد عليه السلام .

وقد قال رسول الله ﷺ : « إن ناسًا من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فتنظر في النصل فلا ترى شيئا ، وتنظر في القدح فلا ترى شيئا ، وتنظر في القديدة فلا ترى شيئا ، وتتمارى في الفوق » ، وفي حديث آخر : « يخرج من ضئضيء هذا أناس يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية » — إلا أن الشفاعة قد أيأس منها رسول الله ﷺ طائفتين من أمته وهم القدرية والمرجئة وقال : « طائفتان من أمتي لا تنالهما شفاعتي » .

وأما الأفراق الثلاثة التي نص عليها الأولياء والصالحون ، فهم الرافضة والمجسمة والمشبهة .

أما الرافضة فأنهم ذهبوا على مذهب النصارى في المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ، فعزوه إلى الألوهية ، فذهبوا في أولاده مذهب بني إسرائيل المحققين في تعظيم أنبيائهم فعظموا أولاد علي وعزوهم إلى النبوة ، وأبطلوا فائدة قول الله — عز وجل — في محمد عليه السلام : ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ .

وحسبهم خزيهم عند محمد ﷺ يوم المحشر وخزيهم عند الله — عز وجل — ، إذ نصبوا إلها آخر غير الله رب العالمين ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون ، وغرهم

أيضًا مجاورتهم النصارى بأرمينية واقتبسوا منهم هذين المذهبين الخبيثين ، وهم دون سبعين فرقة كلهم إلى النار .

وأما المجسمة : فحسبهم رجوعهم إلى دين آبائهم الأولين ، وعبادتهم الأصنام والأشباح والأجساد والأشخاص كسيرة أجدادهم الماضين ، فأبطلوا معنى قول الله — عز وجل — : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ .

وأما المشبهة : فحسبهم رجوعهم إلى أعقابهم إلى إخوانهم المجسمة وتسليط المهدي عليهم ، فقطع دابر القوم الذين ظلموا ، والحمد لله رب العالمين .

وآحاد الأفراق بعد هؤلاء نصيبهم في المحشر .

﴿ يوم لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا ﴾ .

و لم يؤيس رسول الله ﷺ من الشفاعة إلا الطائفتين المذكورتين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء .

* * *

* بـاب *
في ذكر المذاهب والآراء والاختلاف والائتلاف

اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لهذه الأمة في الشريعة نصيبًا وافرًا و لم يجعله لأمة من الأمم قبله .

وقال الله عز من قائل : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعتم الشيطان إلا قليلًا ﴾ . فذكر استنباطهم في معرض الامتنان على الخليقة والمدح لهم والهداية على أيديهم .

قال الله — عز وجل — : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أتوه من بعدما جاءتهم البينات بغيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾ .

فوعد الله تعالى لهذه الأمة الهداية إلى الحق ، في كل أمر مختلف فيه لابد لبعضم أن يهتدي إلى الحق .

وقال رسول الله ﷺ : « لن تجتمع أمتى على ضلال » وقال أيضاً : « ما كان الله ليجمع أمتي على ضلال » .

واعلم أن الأمم الماضية لم يطلق الله أيديهم في الشرائع بالرأي ، ليس لهم إلا المنصوص مشرعا ، فخص العرب بهذا اللسان ، وجعلهم أئمة لجميع العجم الذين دخلوا في الإسلام ، وفارقوا دين الآباء والأجداد .

وذلك أن الله تعالى منّ عليهم بلغتهم التي هي أفضل من سائر اللغات ، ومن فضيلة لغتهم أنها لغة أهل الجنة ، يتركون لغاتهم ويرجعون إليها ، وليس

في السبعمائة ألف لغة التي خلقها الله — عز وجل — وخاطب بها موسى عليه السلام لغة أفضل منها .

وإن كان أول ما ابتدأ لموسى بالخطاب بلغة البربر حين ناجاه . فقال : يا موسى نج أد يكش مقرن . فقال : ياربي لم أدر فمازال يخاطبه بلغة بعد لغة ، فكان آخر ما خاطبه به بالعبرانية فهم موسى وأجاب . وليس في اللغات لغة انفردت من سائر اللغات بالوشي الذي جعله الله تعالى زينا لها في الظاهر وكثرة المعاني في الباطن وحلوة على الألسن غيرها ، فاختار لها العرب واختارها للعرب مخصوصة في العرب ، خصهم الله تعالى بها .

وذلك أن الإنسان خلقه الله تعالى فجعله آية للسائلين ، وخلق الملائكة فركبها على طبع واحد ، لا يؤثر الزمان ولا المكان في طبائعهم ليس لهم شهوات إلا ما طبعوا عليه ، وركب فيهم العقول فكانت تمتثل الأفعال بمقتضى العقول ، وذلك وفق طبائعهم .

ثم خلق البهائم وحوجها إلى الغذاء وركب فيها الشهوات ، فكانت حركاتها بمقتضى شهواتها ، فأسقط عنها التكليف لعدم العقول ، وغلبة الشهوات .

ثم خلق الإنسان على خلقة البهائم في الغذاء والشهوات وعلى خلقة الملائكة في المعارف والمعقولات ، فهو أبدا في جهاد دائم وحرب قائم بين الشهوات والعقل وفي الترك والفعل .

ثم إن الله تعالى وهب لبني آدم الدنيا ، وأمر بها لهم ، وأخصبها عليهم ، فغدوا ونشأوا في اللذات التي هي أضداد العقول ، فهم يتقلبون في ظلال البيوت والقصور ، وفي أصناف الثياب والحرير تحت ثمار الأشجار والأنهار ولذات الطعام والشراب ونكاح الأبكار والأتراب ، في أمن ودعة وراحة وسعة يتفكهون بحوادث الأخبار ، فهم في طول دهرهم في تنعيم أجسامهم وتوطية أبدانهم ، فقوى سلطان الشهوة ، ووقع سلطان العقل ، فرجع العقل في خدمة

الشهوة ، فصار المالك مملوكًا والمملوك مالكًا ، فليس لهم إلا ما أبصروا بأعينهم ، فسلب الله تعالى هذا النعيم للعرب ، ورمى بهم في الصحاري والبراري والوهاد ، فليس لها غطاء إلا السماء ولا وطاء إلا الأرض ، يتبعون أذناب البهائم والأنعام بين أبل وبقر وغنم ومعز على وجه الأرض ، وأشجارهم العضاة والقتاد ، وأشربتهم المياة والثماد ليس لهم من الشمس كن ولا أنيس إلا الجن ، ولا طيب إلا اللبن ، ولا معقل إلا الحيل ، ولا ملجأ إلا القن في آفات التن[1] ، ولا لباس إلا الصوف والوبر والجلود ، فمسخت الألوان وتغيرت الأبدان ، فأعقبهم الله تعالى بتوفير العقول وذكاء النفوس وعلو الهمم في الجود والكرم ، وحفظ العلوم بالسماع والكلم بدلا من النسخ بالقلم في قراطيس الأدم .

وقد أشار ابن المقفع إلى شيء من هذا .

وكان ابن المقفع في النهاية من العلوم والحكم والأدب والشيم وخدم الولايتين : ولاية بني أمية ، وولاية بني العباس لحاجتهم إليه وإلى علمه .

وذلك أنه أقبل ذات يوم إلى سوق المربد بالبصرة ، وهو مشهور سوق تحضره الأخيار والسادات والفضلاء والأشراف ، فلما أبصروه قاموا إليه ، وسلموا عليه ورحبوا به .

فقال : (ما يحبسكم في مجالس الشياطين والعامة والغاغة والسوقة وفيكم الفقهاء والعلماء والشعراء والخطباء والسادة والأمراء ؟ اغدوا بنا إلى قصر ابن أبان فنتروح في ظله ، ونستنشق من نسيمه ، ونتفاوض في العلوم والحكم ونتذاكر أخبار الدنيا والأمم) .

فقالوا : (سمعا وطاعة) . فرجعوا إلى دوابهم خيلهم وبغالهم وحميرهم فركبوها ، وقصدوا قصر ابن أبان ، فلما وصلوا نزلوا في ظله ، وأكبروه أن يبتدئوه بالسؤال

---

(١) أي لا ملجأ لهم من آفات للرض إلا العيش مع أغنامهم وشرب حليبها ، وراجع إن شئت لسان العرب كلمتي قن وتن . (مراجع ط ٢) .

هيبة ، فرفع إليهم رأسه فقال : (يا وجوه الخير ، من أعقل الناس ؟) .

قال بعضهم : (أهل الصين) .

فقال : (بماذا ؟)

فقال بعضهم : (إن بلادهم تعمل صنائع الدنيا الديباج والحرير والوشي والثياب النفيسة كلها ، وأحكموها ، واستقامت أمور الرعية والجنود والكتاب ، وخراج الأرضين ، وترتيب القرى والمدائن ، فلا يكاد يحدث عندهم أمر من الأمور في جميع مملكة سلطانهم إلا وعنده منه خبر في يومه ، ولا يتوالد مولود ولا يموت ميت وإلا وصل خبره عند الملك ، ذلك اليوم ، أو تلك الليلة ، في مملكة قطرها مسيرة سنة ، وقد أعدوا النجب والخيل والفيوج[1] والطيور لمثل ذلك) .

فقال ابن المقفع : (هؤلاء قوم علموا فتعلموا ، وتحملوا أمورا فحملوها ، ووقع من الملوك وممن له القدرة عليهم فحملهم على تلك الأمور طوعا أو كرها) .

ثم قال لهم : (من أعقل الخلق ؟) .

قال بعضهم : (أهل الهند) .

قال : (بماذا ؟)

قالوا : (إنهم أعقل الخلق في سياسة النفوس في الأغذية والأدوية والحكمة ومعرفة نجوم الأسماء والطوالع والمواليد وسياسة الملوك والبددة[2] ، وفيهم تفرع وتدرع علم أبينا آدم صلوات الله عليه وسلامه) .

وقال ابن المقفع : (هؤلاء قوم تقدمت لأوائلهم هذه الأمور ، فجروا على أسلوبها ، ونشأوا عليها) .

ثم قال : (من أعقل الخلق ؟)

قالوا : (الفرس) .

---

(١) جاء في لسان العرب : الفيج : فارسي معرب ، والجمع فيوج وهو الذي يسعى على رجليه ، وفي الحديث ذكر الفيج ، وهو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . (مراجع ط ٢) .

(٢) البددة هي بيوت عبادتهم التي فيها الأصنام والتصاوير . (مراجع ط ٢) .

قال : (فبماذا ؟) قالوا : (إنهم أوتوا الملك في الدنيا على جميع أقطار الأرض ، فساسوها وأحسنوا تدبيرها ، واستخرجوا بعقولهم سياسة الملك فساسوا بها الدنيا ، فصاروا للأنام كالشمس للدنيا) .

فقال : (هؤلاء قوم استظهروا بالصعاليك على المماليك ، وبالأجناد على العباد ، فجرت على أسلوب واحد) .

ثم قال : (فمن أعقل الخلق) ؟

قالوا : (الروم) .

فقال : (بماذا ؟)

قالوا : (قد أوتوا عظم الجثة في أبدانهم ، والقوة في مفاصلهم ، فاقتدروا على صنعة الهياكل العظيمة ، والصنائع العجيبة ، وعجائب الأشكال والصور والاقتدار على مقاساة الأسفار في البر والبحر) .

فقال ابن المقفع : (هؤلاء قوم جادت بلادهم لهم بآلات الصنع ، فظهر في جميع ذلك الصنع غرائب ما في الدنيا من البدع) .

قال : (من أعقل الخلق ؟)

قالوا : (الله أعلم) . فرفعوا إليه رؤوسهم ، فقال لهم : (أعقل الخلق العرب ..) فتعجب كثير ممن حضره ، واستعظموا قوله واستغربوه .

فقالوا : (بم ذلك ؟)

قال : (إنهم نشأوا في البادية ، ليس لهم ملوك تسوسهم في أمر دنياهم ، ولا أنبياء ولا علماء تفقههم في دينهم ، ولم يؤتوا أموالا يستخدمون بها ، ويستخرجون بها صنائع الدنيا ، فالسماء سقفهم والأرض فراشهم .

إذا ولد عند أحدهم مولود ، مهما ترعرع وبلغ الحلم ، خطب عليه أبناء عمه ودفع له غنيمات وعنيزات ، يأخذها ويتمعش فيها ، ودخل بها تلعة من التلاع ، أو بقعة من البقاع ، لا جليس ولا أنيس إلا نفسه وغنيماته ، يرعاها نهارا ويحرسها من الذئب ليلا ، فدعاه عقله وحسبه ونسبه إلى استخراج مكارم الأخلاق فاستعملها ، ومذامها فاجتنبها ، وتمعط ممن رماه بالدنية ، وربما يناله فيمتنع منها ، وفي تلعته ليس معه إلا النجوم الساريات والرياح الجاريات ، ويهتز لمكارم الأخلاق إذا نسبت إليه ، ويتمعط من مذامها إذا عزيت إليه .

فتعلموا بطباعهم مطالع النجوم وأزمنتها وخواص منافعها عند طلوعها ، وسجعوا في ذلك أسجاعا ، إلى أن رتبوا في بلادهم أسواقا في المواضع التي يجتمعون فيها ، فيتذكرون مآثر آبائهم ومناقب أجدادهم ومفاخر عشائرهم ، فيتفاخرون بها ، كذي المجاز وعكاظ ومجنة ، ويتحامون القبائح والرذائل لأجلها إذا اجتمعوا فيها ، ويتناشدون الأشعار ويحفظونها ، والخطب ويعونها ، وليس عندهم كتاب ولا سنة ولا شريعة ولا مصيغة ، لا يعلمون الكتاب إلا أماني ، أحفظ خلق الله لما سمعوا ، وأضبطهم لما استحفظوا) .

وقيل : إن ناسا منهم أدركهم العطش في بعض الصحاري ، وليس معهم ماء إلا شيء قليل فاقتسموه ، فأخذ أحدهم نصيبه فشربه فلم يغن عنه شيئا ، وأخذ الآخر نصيبه ، فلما أراد أن يشربه قال له الأول : أنقذني بنصيبك من الموت يا أخي ، فإني لا أراه يغني عنك شيئا . فقال الآخر : دونكه . فمد بها صوته حتى خرجت روحه ، ولهم في هذا مآثر كثيرة ، فأرسل الله تعالى محمداً ﷺ فكان بالموضع الذي ذكره الله — عز وجل — من الأخلاق الحسنة والأفعال الجميلة كما قال الله — عز وجل — : ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ فأنزل الله عليه كتابا يتلى ، تضمن من الحكم ما لم تتضمن الكتب الأولى التي كانت قبله ، قال الله — عز وجل — : ﴿ وإنه لكتاب عزيز

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ وسماه الله — عز وجل — من أسمائه بعشرة أسماء أو أزيد — كتاب حكيم ، عزيز ، نور ، ومهيمن ، وفرقان ، وقرآن وشفاء ، وضياء ، هدى ، ورحمة ، ومبين ليتدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ، وفوض إلى رسول الله ﷺ بيان ما فيه ، فقال : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ وقال ﷺ : « أوتيت جوامع الكلم » .

ففوض رسول الله ﷺ إلى علماء أمته وأهل البصائر منهم ما وراء ذلك ، فجعل إليهم حكم النوازل التي لم يشرعها القرآن و لم يسنها النبي عليه السلام .

وفوض إليهم تفسير ما في القرآن من مشكل وأمر ونهي ووعد ووعيد ، فكان جميع ما نظروا فيه وقالوه علما وحكما .

وقال الله — عز وجل — : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ﴾ .

ثم قال الله — عز وجل — : ﴿ ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما ﴾ فدل أن جميع ما قالاه حكم وعلم وأن أضدادهما من السفه والجهل منفيان عن حكمهم هذا ، ونفي هاهنا كلمتان : الحق والصواب ، فاختلف الناس فيهما ، فأجاز بعضهم أن حكمها حق عند الله ، بدليل نفى ضده من الباطن لغة ، والحق ضد الضلال شرعا ، قال الله — عز وجل — : ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ .

* * *

باب اختلاف الناس في الرأي[1]

وقال الشيخ : باب اختلاف الناس في اجتهاد الرأي :

قال قائلون : إن الحق في جميعهم وكل ما قالوه واختلفوا فيه فهو حق عند الله تعالى .

وقال آخرون : إن الحق في واحد ، وقد ضاق على الناس خلافه .

وقال أهل العدل والصواب : إن الحق في واحد ومع واحد ، ولا يضيق على الناس خلافه إلى آخر الفصل .

اعلم أن في اجتهاد الرأي سبع مقامات .

أولها : اجتهاد الرأي والأذن فيه ، من أين : من الشرع أو من العقل ؟

والثاني : في أي شيء الاجتهاد ؟

والثالث : ما صفة المجتهد ؟

والرابع : ما أسماء هذا المجتهد فيه ؟

والخامس : ما حكم الأفعال والفعال ؟

والسادس : ما المباح منه غير المأمور به ؟

والسابع : ما المحظور فيه المنهي عنه ؟

* * *

(١) في ط البارونية لا يوجد هذا العنوان ولكن أثبتناه على وفق ط التراث الأولى (مراجع ط ٢) .

باب في اجتهاد الرأي[1]

واعلم أن حد الاجتهاد في الرأي هو استفراغ الوسع في استخراج الحكم .

وقيل هو استفراغ الجهد في استخراج الحق للنازلة بمقتضى الشرع ، وليس هذا القول بصحيح .

والإذن في الاجتهاد من قول الله — عز وجل — : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ وقوله : ﴿ كان الناس أمة واحدة ﴾ وقد تقدم القول فيه .

وصفة الاجتهاد : أن ينظر في أوصاف النازلة ، وما يليق بها ، ويقرب معناها من أحكام الله — عز وجل — وأحكام سنة رسول الله ﷺ ، فيقيس هذا بهذا مجتهدا أن ينال رضى الله تعالى ، والحكم الذي لو شرعه كان حقا عند الله تعالى وعند رسول الله ﷺ .

وأما العقل فلا حظ له في جواز الإذن إلا بعد ما ورد به الشرع ، فهي من الجائزات لا يقطع العقل فيه بشيء .

وأما من جهة السنة فقد قال رسول الله ﷺ : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران : أجر اجتهاده وأجر إصابته ، وإن أخطأ فله أجر اجتهاده » . وحط الله عنه المآثم .

ولا ينبغي للمجتهد إلا أن ينظر إلى الله تعالى بعين الخشية في أمر قد كلفه الله تعالى وأمره فيه بالاجتهاد ، فإن ضيع عصى ، وإن اجتهد فكتم عصى ، وإن اجتهد فأظهر خلاف ما رأى عصى ، ولا يجعل للشهوة في رأيه نصيبا ، فإن اجتهد ورأى رأيا إن كان يجوز أن ينتقل عنه إلى رأي غيره فتوى وفعلا

---

(١) وهو المقام الأول . (مراجع ط ٢) .

فلا ما دام مستحسنا لرأيه الأول إلا من وجه واحد : إلا إن كان في رأي غيره حوطة ، فله أن ينتقل إليه فعلا لا فتوى ، مثل رأي من رأى جواز الصلاة في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب لا غير ، إلى رأي من جوز قراءة سورة في الأولين مع فاتحة الكتاب .

ولا يرجع إلى رأي الغير ما دام هو على رأيه ، فإن رأى رأي غيره أقوى دلالة وأقرب في وهمه إلى رضى الله — عز وجل — فسائغ له الرجوع عن رأيه إلى رأي غيره .

وقد قيل لجابر بن زيد — رضي الله عنه — : (إن أصحابك يكتبون ما سمعوا منك) . قال : (إنا لله وإنا إليه راجعون ، يكتبون رأيا لعلي أرجع عنه غدا) ، وإن رجع عن شيء من رأيه لاستحسان غيره ، كان عليه أن يظهر ذلك ، ويكتب إلى الآفاق ، وينتفي من قوله ويخطئه .

واعلم أنه ليس عليه إلا أن يظهر الانتفاء منه والرجوع عنه ، فإن رجع عن رأيه فما حال من عمل به أول مرة ؟

قال : لا حرج . وكذلك من حكم به لا ينتقض حكمه .

وهل يفتى به أحد بعد هذا ؟

فالله أعلم . فإن وافق رأيه رأي غيره ، فأظهر الآخر رأيه أجزى عنه ، فإن السكوت رضى .



القول الثاني : في أي شيء يجوز الاجتهاد

اعلم أن الشيخ قال : في أي شيء يجوز الاجتهاد فيه ؟ قال : (ما لم يجدوه في كتاب الله ولا في السنة ، ولم يجدوه في آثار من كان قبلهم من العلماء) .

اعلم أن الشيخ ذكر وجها واحدا وترك غيره ، منها تفسير القرآن ، وذلك أن الله تعالى أرسل محمداً ﷺ إلى العرب بلغتهم التي يتفاهمون بها ، وفوض إليهم ما احتملته لغتهم ، وليس عليهم العمل إلا بما أنفهم لهم من القرآن ولو كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، ويسألهم عن آرائهم فيجيبون ، وربما يستحسن قول بعضهم ولا يقبح على الآخرين رأيهم ، وإن كان أمرًا مقطوعًا به لم يرد غيره لعقب جبريل بخلافه ، وإلا كان ذلك كله تفسيراً للقرآن كالذي جرى في قصة المنافقين واختلاف أصحاب رسول الله فيهم ، فقال : لما نزل فرض الهجرة ، فاختلفوا فيمن تخلف بمكة من المسلمين ولم يهاجر .

فقال قوم : هم مسلمون .

وقال قوم : هم مشركون . فأنزل الله تعالى : ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا ﴾ .

وعاتبهم على الخلاف فيما بينهم البين .

فلو قال الأولون : هم مسلمون . وصدقهم أصحابهم لمر عليهم ذلك الاسم .

ولو قال الآخرون : هم مشركون . وصدقهم أصحابهم لمر عليهم ذلك الاسم ، ولكن لما اختلفوا رد الله على الجميع فوعدهم بعد أن اختلفوا أن لابد للحق أن يقول به منهم ناس ، ولن يجتمعوا على ضلال .

وقد سأل رسول الله ﷺ عن أي آية أعظم في القرآن ؟

قال بعضهم : (يس) .

وقال بعضهم بما قال ، وأُبي بن كعب ساكت .

فقال رسول الله ﷺ : « مالك ساكتا يا أبي ؟ » قال : (الله ورسوله

أعـلم » .

فقال رسول الله ﷺ : « إنما أسألك عن علمك لا عن علم الله ولا عن علم رسوله » .

فقال أبي : (آية الكرسي) . فجمع رسول الله ﷺ أصابع يديه فضرب بها في صدره فقال : « ليهنئك العلم يا أبا المنذر » واستحسن جوابه ، ولم يعب على الآخرين شيئا .

وكاجتهادهم حين أمرهم رسول الله ﷺ فقال : « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة » والقوم بعيدو العهد بأهليهم ، فتباطأ منهم أناس ولم يصلوا إلى قريظة صلاة العصر إلا بعد العتمة ، فلم يعب رسول الله ﷺ أحداً منهم في تفسير القرآن .

اعلم أن تفسير القرآن مفوض إليهم لما أنفهم لهم من القرآن ، لأن الله تعالى بعث إليهم رسولا مبلغا إليهم ما عرفوه من لغتهم ، فلهم الاتساع على قدر ما ذهبت إليه أنفسهم ، مالم يرد من الله تعالى ما يمنعهم ، أو من رسول الله ﷺ .

فأول ما وقع الاجتهاد بعد رسول الله ﷺ أيام أبي بكر في أهل الردة ، والسنة عندهم في المرتد القتل ، كما قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه لا سبي ولا غنيمة » .

ثم أن أبا بكر نظر هؤلاء المرتدين ، فوجدهم قد انحازو إلى بلادهم أول مرة ، وهم قريبو العهد بالشرك فالغالب عليهم الرجوع إلى مذاهبهم أول مرة .

وكره بعض أصحاب رسول الله ﷺ قول أبي بكر . وقالوا له : إن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » فقال : (والذي نفسي بيده لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، ولو منعوا مني عقالا مما كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه حتى ألحق بالله) ، فرجع المسلمون إلى رأيه ، فاجتمعت الكلمة ، فقاتلهم أبو بكر الصديق — رضي الله عنه —

والمسلمون معه ، فأظهره الله عليهم فهزمهم ، وقتل من قتل منهم ، وسبى وغنم وقسم على الغنائم ، وما وراء ذلك — رضي الله عنه — أحكامه فيهم أحكام المسلمين في الزنادقة لا أحكامهم في المشركين ، وذلك أنهم جاءوا تائبين يطلبون الصلح فأبى عليهم إلا عن شروط أن يدفعوا له الحلقة والكراع ، ويتركهم يتبعون أذناب البقر ، حتى يري الله خليفة رسوله ما يشاء .

وأحكام عمر — رضي الله عنه — في الشورى ، ومنها أحكامه في الدواوين والخراج : خراج الأرضين ، ونصارى بني تغلب في سلب اسم الجزية عنهم والخزية عنهم بعد قول الله — عز وجل — : ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ فجعلها صدقة وزكاة ، والتفرقة بين الأحرار والهجن في الخيل ، وقسمة الفرائض إذا تدافعت .

وذلك أنه جلس ذات يوم يتوضأ ، إذ دخل عليه رجل فقال : (يا أمير المؤمنين امرأة ماتت ، وخلفت زوجا وأختا وأما) ، فقال عمر : (للزوج النصف وللاخت النصف وللأم الثلث) ، فقام كما هو إلى المسجد فصاح : (يا للمسلمين) . فقال : (إن الله تعالى لم يجعل في المال إلا نصفين ، فأين مقام الثلث ؟) فقال له العباس : (اجعلوها كقسمة الغرماء في المواضعة) .

وفي خلاف ابنه عبد الله بن العباس ، وحكمه في المؤلفة قلوبهم ، وسهم ذي القربى ، ومن وراء هذا كله أحكام الكتمان التي ناقضت حدود الله وبعض سنن رسول الله ﷺ .

ومن الرأي تأمير أمير المؤمنين وعزله إن ضيع أمور الدين ، وقتله أن امتنع من العزلة إلى الهوان ، ومن الرأي الكون مع أئمة الجور تحت أحكامهم ما أقاموا حكم الله فيك ، ولم يحكمك على معصية ، وتأدية حقوق الله عليه إليهم وأخذ العطايا من بيوت أموالهم ، والجهاد والغزو معهم جميع ملل الشرك والخروج عليهم إذا جاروا وبغوا .

* * *

القول الثالث : ما صفة المجتهد ؟

اعلم أن استخراج العلم من كتاب الله — عز وجل — ومن سنة رسوله ﷺ ومن الاجماع ، يتعذر إلا لمن كملت فيه عدة شروط .

أولها : أن يكون قارئا لكتاب الله — عز وجل — وتاليا له .

والثانية : أن يكون عارفًا بتصاريف لغة العرب ومعرفة الاسم من الفعل والحرف منهما .

والثالثة : معرفة النحو ووجوه الإعراب .

والرابعة : معرفة وجوه القراءات .

والخامسة : أن يقف على تفسير مفسري القرآن الذين اعترفت لهم الأمة بالتفسير ، وقولهم حجة لأنهم أخذوه توقيفا .

والسادسة : أن يكون عارفًا بمن قد شذ[1] عن أحكام الشريعة ومراعيا زلل شواذ الفقهاء المتقدمة .

والسابعة : أن يحصل مقاليد أقفال الكتاب .

فمن لم تكمل له هذه الصفات ، فلا يوثق بشيء من علمه ، ولا بعلم من تعلم منه ، وإنما هو مغرور أو مقلد ، فالقائل والسامع بمثابة واحدة لا ائل لهما .

واعلم أن مثل القرآن كشجرة لها عروق وأعضاء وأغصان وأثمار :—

أما عروقها فعشرة : وهي المكي والمدني والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والظاهر والباطن والعام والخاص .

والأعضاء عشرة وهي : المجمل والمفسر والمطلق والمقيد والمقطوع والموصول والمقدم والمؤخر والكناية والتصريح .

---

(١) في ط البارونية خلل ، أصلحته هنا حتى يتم المعنى . (مراجع ط ٢) .

والأغصان عشرة وهي : الحدود ولحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب ومعنى الخطاب والأسماء الذاتية لله تعالى وأسماء الأبدان وأسماء الأفعال .

وثمرات الشجرة عشرة وهي : الأمر والنهي والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والمواعظ والأمثال والإعذار والإنذار .

اعلم أن من لم يحصل مقاليد أقفال الكتاب في القرآن العظيم كان من فقه القرآن بمعزل ، وقد بينا هذه الأقفال في غير هذا الموضع ، وشرحناها شرحًا بَيِّنًا ، تقف عليه إن شاء الله .



والرابع : ما أسماء المجتهد فيه ؟

اعلم أن الله تعالى أنزل على محمد عليه السلام قراناً كتابًا يتلى ، فلقبه بعشرة أسماء قال الله — عز وجل — : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ فسماه : حكيمًا ومهيمنًا ونورًا وفرقانًا وقرآنا وشفاءً وضياءً وهدًى ورحمةً ومبينًا وحقًّا ، قال عز من قائل : ﴿ ليتدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ﴾ .

وكان رسول الله ﷺ بالموضع الذي ذكره الله — عز وجل — من الأخلاق الحسنة كما قال تعالى : ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ فقال : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ﴾ .

فأشار فيه رسول الله ﷺ إلى السبع فجعلها سنة اقتداء بالله تعالى ، إذ شرع فيه فرائض وحكم بأحكام عمدة الدين .

وفوض بيان البقية إلى الرسول .

وفوض رسول الله ﷺ إلى علماء أمته وأهل البصيرة ما وراء ذلك ، فجعل إليهم حكم النوافل التي لم يشرعها القرآن ولم يسنها عليه السلام .

وفوض تفسير ما في القرآن ، من مشكل ، وأمر ونهي ، ووعد ووعيد ، فكان جميع ما نظروا فيه ورأوه علمًا وحكمًا ، وعلى سبيل حكم سليمان حيث قال الله : ﴿ وكلًا أتينا حكمًا وعلمًا ﴾ .

واختلف الناس في الحق . فقال بعضهم : وحقا . فأجرى اسم الحق على القولين جميعا بنفي ضده عنهما من الباطل والضلال .

وقال بعضهم : القولان جميعا صواب .

وأما الحكم والعلم فمنصوص في كتاب الله — عز وجل — ، ذكرهما

حيث يقول ﴿ وكلًا آتينا حكمًا وعلمًا ﴾ .

وقال الشيخ أبو الربيع ــ رضي الله عنه ــ : (فأما الذين قالوا : إن الحق في جميعهم فقد قالوا بالمحال بما لا يصح القول به ، وكيف يكون الشيء وخلافه حقًّا ، ويكون الشيء حلالًا عند الله حرامًا عنده) .

فنحن ننتظر بما ظهر لنا أن هذه الإلزام لا يلزم القوم ، لأنهم يقولون : كما يكون الشيء وخلافه خلقا لله ــ عز وجل ــ ويكون الشيء وخلافه عرضًا عند الله ، ويكون الشيء وخلافه جسما ، فكذلك يكون الشيء وخلافه حقا عند الله وقد قال الله ــ عز وجل ــ : ﴿ فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه ﴾ والتعجيل والتأجيل مختلفان ومتضادان .

وأما قوله : (ويكون الشيء حلالًا عند الله وحرامًا عنده) فليس يلزم من هذا شيء ، وإنما أردنا تسمية الشيء وخلافه باسم واحد : إنهما حق . وأراد هو أن يلزمنا تسميته حلالًا وحرامًا بل يسمى الشيء وضده حلالًا عند الله ، أو يسمى الشيء وضده حرامًا عنده .

وأما أن تسمي الشيء الواحد باسمين متضادين فلا يلزم ، وإنما يلزمنا أن نسمي شيئين متضادين باسم واحد .

وإنما يلزم هذا من أجاز على أحد القولين أنه حق ، ولم يجز على ضده أنه باطل ، فإن أجاز عليه أنه باطل ، فهناك يلزم من يقول إنهما حق .

ثم قال الشيخ ــ رضي الله عنه ــ : (ويكون جميع ما اختلفوا فيه ، من الطلاق والعتاق ، والبيع والشراء ، والنكاح ، والديات ، والجراحات والحدود حقًّا عند الله بأجمعه ، فيكون ما اختلفوا فيه من الطلاق فأثبته بعض وأبطله بعض ، فتكون عند الله طالقًا لا طالقًا) .

وقوله : (إن قول القائل : طالق . حق ، وقول القائل : لا طالق . حق .

والجواب في العتق كذلك قول من أثبته ، حق .

وقول من أبطله ، حق ، وهما حقان .

ويكون الشيء الواحد حلالا لمن كان له حراما في حالة واحدة ، بل يكون الشيء الواحد حلالًا ، حق ، وقول من قال حرام حق ، ولا يقول هو أن أحدهما باطل .

واعلم أن جميع من قال في هذه الأمور الحقية مثل من قال : إن جميع هذه الأمور مأمور فقهاؤنا بالاجتهاد فيها ، وأسماء هذه الأمور المختلفة مأمور بها وطاعة وحكم وعلم .

وإنما وقع الحق هاهنا على القولين جميعا أنهما حق ، ولم يقع الكلام على المرأة ، وإنما وقع الكلام على الحكم فيها .

وقوله : (ويكون الشيء لمن كان حلالًا فيكون له حرامًا) فلم يقع القول في الحلال والحرام وإنما وقع في الحق .

وكذلك قوله في الشيء : (إنه صدق عند الله وكذب عند الله) ، وإنما الكلام علي الحق لا على الصدق والكذب ، فيجب عليه جميع ما عارض به في هذه الأمور في العلم والحكم .

فلو جاز قوله : إنما حكم داود وسليمان أنهما علم وأنهما حكم لجاز في جميع المتضادات ، فإن أجاز أن يكون قول داود وسليمان في شيء واحد : أنه حكم وعلم ، فمن أين يلزمه أن يكون الشيء حارًا باردًا في حالة ومتحركًا ساكنًا في حالة ، وحيًّا وميتًا في حالة ، وإنما أراد أن البارد والحار حقان ، والمتحرك والساكن حقان ، والحي والميت حقان ، وقع الكلام في شيء

واخد ، وعارض في شيئين .

ولا يلزم شيء من هذا من قال : إن الله أمر باجتهاد الرأي في استخراج الحكم ، واختلف المجتهدان ، فاختلافهما حق عند الله ، لأن الله أمرهما جميعا ، ففعلا ما أمرا به ، فهذا الذي فعلاه حق عند الله ، ولا يأمر الله بالباطل .

ثم إن الله توعدهما إن لم يجتهدا ، أو اجتهدا و لم يظهر ما عندهما ، وأعظم توعد إن أظهرا خلاف ما عندهما ، فلا يسقط الهلاك عن أحدهما محقًّا أو مبطلًا ، لأن الحق إذا كان مع الواحد فالباطل مع الآخرين ، لأن الحق ضد الباطل ، فمن أخطأ الحق وقع في الباطل ، لأنه ضده من جهة اللغة ، وإن شئت من جهة الشرع وقع في الضلال قال الله — عز وجل — : ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ .

فإن امتنعوا أن يجعلوا خلاف الحق عندهم في هذه الأقاويل هو الباطل ، فهما حقان إذا وباطلان ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

وأما قول من قال : إن قول المختلفين صواب . وهو قول علي بن أبي طالب ، لما وقع فيما وقع وارتطم فيما ارتطم فيه ، جعل يتوسع على نفسه العذر .

وصنيع أم المؤمنين عائشة — رضي الله عنها — حين وقعت فيما وقعت فيه ، جعلت تتساهل في العذر في تأويل قول الله — عز وجل — : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ﴾ فقالت أول مرة : (ظالمنا ظالم ، ومقتصدنا ناج ، وسابقنا سابق) ، فلما وقعت رجعت فقالت : (ظالمنا مغفور له ، ومقتصدنا ناج ، وسابقنا سابق) .

ومذهب علي بن أبي طالب : أن طلحة والزبير مجتهدان أو تائبان ، وأما

معاوية وعمرو فلا ، وأما من معهما من أهل الشام فهم أهل الاجتهاد .

وأما أهل النهروان فهم أولى بالاجتهاد والصواب ، وقد كان سئل عنهم فقال : (إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم) .

واختلف القول في رسول الله ﷺ هل يجوز له الرأي أم لا ؟

قال بعضهم : يجوز له الرأي ، ورأيه أفضل الآراء .

وقال بعضهم : لا يجوز له الرأي ، لأن الله — عز وجل — أغناه بالوحي عن الرأي . وحجة الذين قالوا يجوز له الرأي قول ابن عباس : (كان رسول الله ﷺ يقضي بالقضية ، فينزل القرآن بخلافها ، فيستقبل حكم القرآن ، ولا يرد قضاءه) .

وكان عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يقول : (كان الرأي من رسول الله ﷺ كله صوابا ومنا أحيانًا صوابًا وأحيانًا خطأً) .

* * *

الخامس : ما حكم الأفعال والفعال ؟

اعلم أن أحكام الأفعال في هذه المسألة واحدة ، وذلك أن الله تعالى جعل اختلاف أمة محمد رحمة ، قال رسول الله ﷺ : « اختلاف أمتي رحمة » .

فجعل سبيل ما اختلفوا فيه سبيله ، وجعل وسيلة الله وسعا لهذه الأمة ورفقا بها .

فمن عمل بشيء من اختلاف العلماء ، فهو على سبيلهم ولو صادفه من غير معرفة به فواسع له .

فمن أصاب باب الجنة فهو في الجنة ، عرف أو لم يعرف .

فمن صادف طريق المؤمنين فهو منهم ، وليس هو على قول من يقول : إنه لا يسع التقدم إلى شيء من أقاويل العلماء إذا لم يعرف به .

وكذلك المباحات كلها لا علم ولا لم يعلم .

والكلام هاهنا فيما انفرد به المخالفون ، متى لم يقطع المسلمون عذرهم فيه .

اعلم أن ذلك كله محطوط فيه الإثم لمن علم ولمن لم يعلم ، والتفرقة التفاوت في الفضل فيما بان به أهل الدعوة عن غيرهم .

ومن أخذ عن رسول الله ﷺ شيئا من دينه ، أو عن المسلمين ، فغاب غيبة متصلة ، فحالت الأمور بعده فنسخ ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، فلا بأس عليه ما لم تقم الحجة عليه بغير ذلك ، قال الله — عز وجل — : ﴿ وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ .

* * *

* باب *
في اعتقاد الخطأ والمباح[1]

اعلم أن القول في أصول الديانات وفروعها ، والقول في أفراق الأمة وفروعها ، وذلك مثل اختلاف الأمة في الأسماء والمسميات ، فإن وقع مطلقا غير مقيد عاريًا من الشروط المذكورة منوطًا بالرأي ، كان عجزًا وكان خطأً مباحًا ، وإن انتهكت فيه أحد الشروط كان صاحبه مطاحًا مجاحًا[2] .

فأول ذلك : اختلاف الناس في وجوب الفروض عند وجوب افتراضها ، فاختلف الناس في ذلك .

فقال بعضهم : ليس علينا إلا العمل ، وليس علينا من العلم شيء .

وقال أهل الحق : إن علينا العلم بافتراضها في حين ما يجب علينا العمل بمفروضه . فنظرنا إلى قول أهل الدعوة فيمن أفتى بإسقاط علم الفرض هل يكفرونه ويقطعون عذره أم لا ؟ فرأيناهم متوقفين فيه مالم يتخذ ذلك ديانة ، أو أحد الشروط المذكورة .

وإن ادعاه رأيا ، فالرأي عجز أعني القائل ، وأما العامل فقد أطلق عليه أهل الدعوة ، أن يكفر بجهله فرض الله ، حينما يكفر بترك فرض الله ، وفي المسألة نظر .

وحجة من اسقط معرفة علم الفرض قال : إذا تدبرت أحكام الشريعة فإنك تجد أكثرها ممزوجا فرائضه بنوافله ، وسننه بجوائزه وخطؤه بصوابه .

فأول ذلك : الصلاة ، فإنهم يعتقدون أنها فرض بجملتها ، ولا يذكرون التفرقة بين سننها وفروضها وواجباتها وفضائلها ، لأن القراءة فيها غير محدودة والتسبيح والدعاء والتحميد والتكبير والتحيات وسائر الأذكار .

---

(١) وهو المقام السادس والسابع (مراجع ط ٢) .
(٢) أي هالكًا مستأصلًا . (مراجع ط ٢) .

ودليل ذلك أن رسول الله ﷺ نظر إلى رجل دخل المسجد فأساء الصلاة ، فجاء وسلم على رسول الله ﷺ وجلس .

فقال له رسول الله ﷺ : « قم صل » فقام وصلى كما صلى أول مرة ، فجاء وجلس .

فقال له رسول الله ﷺ : « قم صل » .

فقال له : (قد صليت يا رسول الله) .

فقال له عليه السلام : « إنك لم تصل » .

فقال : (علمني يا رسول الله مما علمك الله) .

فقال له عليه السلام : « إذا قمت في صلاتك وقلت : الله أكبر ثم قرأت الفاتحة » .

وفي رواية أخرى : « ثم قرأت الحمد لله رب العالمين وما فتح الله لك من القراءة ، فأهويت إلى الركوع حتى تطمئن راكعا ، ثم ترفع حتى تطمئن رافعا ، ثم تهوي إلى السجود حتى تطمئن ساجداً ، ثم ترفع وتقوم إلى الركعة الثانية ، وتعمل فيها ما عملت في الركعة الأولى ، فإذا أنت قعدت وقلت فقد تمت صلاتك » .

فاقتصر له رسول الله ﷺ على مفروضات الصلاة ، ودل فعله على أن التوجيه ليس بفرض ، ووقع الاختلاف في الأمة كذلك على تكبيرة الإحرام .

فقال الجمهور : (إنها فرض) .

وقال أبو حنيفة : (ينوب عنها غيرها من جميع الأذكار من جميع اللغات . كقولك : الله أجل والله أعظم ، في مثلها) .

وذهب إلى أنه يسع فيها المعنى كما يسع في كلمة « لا إلـه إلا الله » سائر العجم أن يأتوا بها بلغتهم وتجزيهم .

الثانية : أن تقولها بأي لغة شئت ، وتقرأ القرآن بأي لغة شئت في الصلاة من لغات العجم وتجزئك .

والرابعة : الفاتحة ، قال بعضهم : فرض . وهو الربيع بن حبيب — رضي الله عنه — ، وجل الأمة : لا الإمام ولا المأموم .

وقال أبو حنيفة : يجزيك بعضها .

وقال بعضهم : يجزي الإمام فيها المأموم .

وقال الكل : لابد في الصبح من غير فاتحة الكتاب ، وفي الأولتين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة .

وقال الغير : ليس فيما سوى الأولتين قراءة .

وقال بعضهم : بقراءة فاتحة الكتاب على كل حال في الأخيرتين .

وقيل : قراءة السر كله الفاتحة لا غير .

والتكابير كلها سنن إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض .

والتسابيح كلها سنن لا فرائض ، وسمع الله لمن حمده ، والتحيات سنة لا فرض ، والسلام كذلك . وبعضهم يوجب التحاميد بين كل فعلين بين السجود والسجود ، والركوع وغيره ، وهذا كله لا يقدح في أنها لا صلاة ، ولا يحكم على فاعله ومهمله بالمعصية ، ولا أنه غير مصل .

فمن اعتقد في صلاته أنها فرض ، ولا يدرك التفرقة بين مفروضها ومسنونها وواجبها ونافلها ، فإن وسعه ذلك فكذلك الإسلام عند هؤلاء إن اعتقدوا أنه دين الله الواجب فيما تضمنه من الأفعال ، فواسع له إن فعل و لم يضيع .

ومن هذا الوجه امتنع المشايخ أن يكفروا ابن يزيد وغيره ممن قال : ليس علينا إلا العمل لا العلم . وبشرط ما لم يركبوا أحد الشروط .

ونحن أيضا ما لم نتقدم إليهم بقطع العذر فنقع في قول الإمام جابر بن زيد ــ رضي الله عنه ــ لا يحل للعالم ، مع قوله ، لا يحل للجاهل[1] . فهذا الخطأ كله محمول .

وقول الشيخ أبي خزر ــ رضي الله عنه ــ : (يسع جهل جميع الحرام ما خلا الشرك) ، وهذه الكلمة مجملة لا غنى لها عن التفسير ، فإنه أطلق ولم يقيد ، والتقييد أنه قد يقع من الشرك ما ليس عليك أن تعلمه أنه شرك ، ولا أنه معصية ، ولا أن عليه عقابا .

وهذا الشرك الذي أراد هو الشرك المشهور لفظا ومعنى ، وهو على ثلاثة أوجه :ــ

أوله : من مثّل الرحمن بغيره ، أو أشار إلى شيء سواه فقال : إنه هو ، أو نفاه ، فهذه الأوجه الثلاثة لا يسع أحد جهلها وشركها ووعيدها وأسماءها . وأما ما وراء ذلك من الإشراك كله ، فإنه يسعك ألا تعلمه شركاً ، ولو وجبت عليك معرفته ، فليس عليك أكثر من أن تعلم أن الجاهل قد عصى وأتي حراما لا غير ، حتى تقوم عليك الحجة بهذا كله ، وهو على أوجه :

منها : تكذيب الله تعالى في خبره ، وإنكار الرسل ، وإثبات الرسالة لغير الرسل ، ونسبة هذا الخلق إلى صانع غير الله . فهذا كله في ذاته شرك .

ولو أوجب الله عليك معرفة شيء من هذا ، فليس عليك مع معرفة شركه شيء ، حتى تقوم عليك الحجة بكفر مضيعه أو شركه ، وليس عليك أكثر من أن تعلم أنه عصى ، وأنه حرام ما أتى .

---

(١) والعبارة وردت بكاملها سابقاً . (مراجع ط ٢) .

وأما قوله : (والاستحلال لما حرم الله ، والإصرار على ما حرم الله) .

اعلم أن من استحل ما حرم الله ، ولم يعلم أنه حرام ، فليس عليك منه شيء حتى تعلم ، وإن علمت أنه استحل ما حرم الله ، فليس عليك أكثر من أن تعلم أنه أتى معصية وأتى حرامًا .

وكذلك الفاعل نفسه ليس عليك أكثر من أن تعلم أنه أتى حراما والتوبة عليه ، وكذلك سائر المعاصي ، فما بال الاستحلال اشترط فيه : وذلك إذا علمت ، وكذلك سائر المعاصي ، لا فضيلة للتحليل ولا للتحريم عليها .

وأما المصر على فعل لا يدري ما هو حلال أو حرام ، فليس عليك منه شيء .

وأما إذا علمت أنه أصر على معصية ، فليس فيه أكثر مما علمت أنه فعل معصية ، وإن كفر عند الله على إصراره ، فليس عليك من معرفة كفره شيء كالمستحل .

والأصل : ليس عليك من معرفة الكفر شيء من الأشياء ، إلا في الشرك المذكور المشهور حتى تقوم الحجة .

وأطلق الشيخ : (ومن شك في كفر من استحل ما حرم الله ، أو في كفر من أصر على فعل ما حرم الله بعد إذ علم أنه حرمه ، فهو كافر إن يعلم المستحل ، والمصر كافر) .

ثم قال : (وأما إذا لم يعلم أنه إنما استحل ما حرم الله ، فهذا يسع جهل كفره) .

وأنا أقول : إنه يسع جهل كفره ، ولو افترض الله عليه معرفة ذلك ، أو أصر على فعل لا يسع جهل تحريمه ، أو استحل فعلا يسع جهل تحريمه ، فقال :

(فهذا لا يسع جهل كفره على حال من الأحوال) .

فعلى أصل الشيخ أبي خزر — رضي الله عنه — ليس عليه شيء إلا أن يعلم أنه أتى حرامًا .

* * *

مسائل الأئمة العشرة

أولها : جابر بن زيد الأزدي ــ رضي الله عنه ــ ، وهو قوله : (لا يحل للعالم أن يقول للجاهل : اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك . ولا يحل للجاهل أن يقول للعالم : اجهل مثل جهلي وإلا قطعت عذرك . فإن قال العالم للجاهل : اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك . قطع الله عذر العالم . وإن قال الجاهل للعالم : اجهل مثلي جهلي وإلا قطعت عذرك . قطع الله عذر الجاهل) . واعلم أن هذه المسألة صدرت من هذا العالم العظيم ، القريب من عصر النبوة ، وهو الفيصل بين جميع ما تشاجر فيه الأئمة .

واعلم أن الله تعالى أرسل محمداً ﷺ بالقرآن العظيم ، وفيه نبأ الأولين والآخرين ، وفيه الفقه في الدين إلى يوم الدين ، فشرع فيه أصول الفرائض ، وفوض بيانها إلى الرسول ﷺ ، قال الله ــ عز وجل ــ : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

وأطلق رسول الله ﷺ عقال المسلمين في التفقه في فنون العلم ، والأصل القرآن والسنة فرعه ، والأصل السنة والرأي فرعها ، وجعل الرأي حاكمًا على السنة ، والسنة حاكمة على القرآن ، فكثرت فنون الرأي وهي على ثلاثة أوجه :

فالأول : سائغ مأمور به مأجور عليه . وهو النظر في النوازل والأحكام وفي تفسير القرآن .

والثاني : لا أجر ولا وزر . كأنه بمنزلة مالا يغني أو المباح وقد تقدم .

والثالث : موزور صاحبه غير مأجور ، وهو كل رأي قطع فيه الشهادة أنه حق عند الله تعالى ، وقطع فيه عذر من خالفه ، أو صادم فيه الشرع . ولك في القدرية والصفرية والخوارج وأشباههم معتبر .

وإلى هذه الفنون رجع اختلاف الناس في الكفر والإيمان والشرك والإسلام والطاعة والمعصية والفسوق والنفاق والقول في أسماء الله ــ عز وجل ــ وصفاته ــ عز وجل ــ وأمثالها والقرآن .

فليس لأهل العلم أن يحظروا على الجاهلين ، إن لم يتعدوا رأيهم إلى هدم الشروط ، وليس عليهم من معرفته شيء من ذلك ، ويؤيدها قول الله — عز وجل — حيث يقول : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾ ..

وقد شاء الله — عز وجل — أن يهدي هذه الأمة إلى الحق ، وليس تخلو أقاويلهم من الحق لابد منه .

ولن تجتمع أمة أحمد ﷺ على ضلال وقوله : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام وما اختلفت الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم ﴾ .

الإمام الثاني : أبو معاوية عزان بن الصقر فيما ذهب إليه من المسائل التي لا يسع الناس جهلها في قول بعض الفقهاء ، ويسع في قوله ، حين وسع جهل البعث والقيامة والجنة والنار والأنبياء والملائكة والرسل والكتاب في أمثالها ، فغرضه ومراده فالله أعلم .

اعلم أن من نطق بجملة التوحيد ، هذه المعاني كلها مدرجة في كلمته ، وإن لم تخطر على باله ، والمعنى بقضيته .

لأن من أقر بالله وحده ، فقد تضمن هذا الكلام أن الله تعالى قبل الخلق ، فثبت له القدم والخلق محدث ، وأنه المحدث وأنه الذي خلق العاقل فكلفه ، وأنه الآمر والناهي وأنه المثيب والمعاقب .

فقضى قولك : (الله) إثبات وجوده وقدمه وحياته وعلمه وقدرته وإرادته ومشيئته ورضاه وسخطه .

قوله : « لا إلـٰه إلا هو الحي القيوم » .

وقوله : « لا إلـٰه إلا هو » تأكيد ، والحي تنبيه على هذه الصفات المذكورة فتقضي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والرضى والسخط .

وقوله : « القيوم » يقتضي سفرًا جديدًا وهو العاقل ، والعاقل يقتضي الأمر والنهي ، والأمر والنهي يقتضي الطاعة والمعصية ، والطاعة والمعصية تقتضي الثواب والعقاب ، والثواب والعقاب يقتضي الجنة والنار ، والجنة والنار يقتضي الآخرة ، وهو معنى قوله : « وإليه المصير » .

فمن عرف الإنسان و لم يعرفه أنه لحم ودم وعظم وجلد لم يعرفه ، ومن عرف الله تعالى و لم يعرفه بصفاته أنه حي عالم قادر مريد لم يعرفه ، ومن أنكر واحدا من الخلق أن الله لم يخلقه ، فقد أنكر الجميع ، ولعل هذا أراد عزان بن الصقر ، وعذر من لم يسنح بخاطره شيء من هذا أو تقوم عليه الحجة .

وينبهك على ذلك قوله : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ .

والصابئون ينتحلون من الأنبياء آدم عليه السلام ، ليس إلا الإيمان بالله واليوم الآخر ، ويدلك عليه أن شريعة سبقت إلى المشرك وسعته في بعض الشرائع ، قالوا : إنه ليس عليهم إلا النطق بالجملة وهي : شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

الإمام الثالث : لواب بن سلام — رضي الله عنه — ذكر لواب بن سلام فيما يعتري الإنسان من الوسواس في صفة الباري سبحانه ، وما يخطر على القلوب من توهيمه أنه فوق ، وأنه في السماء وعلى العرش وأنه معنا ، وما يذكر ويسبق إلى النفوس من تجديده ، وذكر الآلات والجوارح من الوجه واليدين والساقين والقدم والجنب ، في مثل هذه الأمور ، ليس على الإنسان منها شيء ، ولا على السامع ، مالم يقطع الشهادة على الله — عز وجل — أنه كذلك ، ويحلف عليه ويقسم أنه كذلك .

وإن كان لا يحلف على ذلك ، فليس بشيء ، ولا يضره ما يسبق إلى النفوس أو جرى على الألسن ، إلا مع وجود الشروط المذكورة ، من قطع

الشهادة ، أو قطع العذر في ذلك .

ومصداق ذلك حديث رسول الله ﷺ ، حين سأله رجل فقال : يا رسول الله إن في النفس أشياء أريد أن أسألك عنها ، وددت أني لو مت قبلها ، فقال رسول الله ﷺ : « كلنا يجد ذلك » .

وحديث ابن مسعود : (تلك برازخ الإيمان) ، وحديث زوجة جابر بن زيد حين سألت مجاهدا فقالت : (إنه تخطر ببالي بعد موت حبيبي أشياء لو مت قبلها كان أحب إليّ) ، قال لها : (ليس عليك بأس) .

الإمام الرابع : الربيع بن حبيب — رضي الله عنه — .

اعلم أن الربيع بن حبيب قد أثبت لجميع المشركين ما غنموه وحازوه من أموال المسلمين في الرقيق والمكاتب والمدبر وجميع الأموال .

وأثبت الأنساب بين المشركين ونساء الموحدين من حامل لا حامل وحامل واضع .

وقاس المتدينة من جميع أمة أحمد ﷺ من الصفرية وغيرها على المشركين ، إذا حازوه فاشتراه مشتر من أسواقهم ، أو وهبوه له بعد ما اقتسموه .

وكذلك جميع أهل البدع ، مهما أبصروا الإسلام وقبلوه ، فليس عليهم في جميع ما فعلوه بديانتهم بأس ، قد غفر الله ذنوبهم وأسقط عنهم التباعة ، وسوغ لهم جميع ما حازوه من ذلك ، إذا تصرف كما ذكرنا ، إلا في الأحرار لا في المشركين ولا في الموحدين ، وليس على أحد بأس أن يعاملهم في كل ذلك .

وكذلك ما بيننا وبين المخالفين من الأحكام ، إن كنا تحت أيديهم وجرت علينا أحكامهم ، ولو خالفوا في الأحكام مذهب المسلمين ، كما أن ليس علينا أن نمتنع من أحكامهم إذا أجروها علينا في جميع ما لم نقطع عذرهم فيه ، وهل يسعنا أن نمنع لهم أن يأخذوا من أموالنا ما وجب علينا من الزكاة والعشر والفطر ؟

فليس لنا ذلك ويجزئنا عند الله ، وليس علينا إعادة إلا في مذهب المعتزلة .

وأما ما غاب عن الأبصار ، فليس علينا أن نتبرع بها لهم إلا في مذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — .

وأما الموحدة فإنهم على طريق الحق في جميع ما امتثلوه بينهم وبين المجسمة ، من السبي والغنيمة والقتل ومقاسمة الأموال .

الإمام الخامس : أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الفارسي رضى الله عنه وعن جميع تبعته من المسلمين .

قال : (إن من الناس من يجهل العلم صغيرًا ، أو ينكره كبيرًا ، ويقول إذا سمع من العلم مالا يعرفه : ما على هذا أدركنا مشايخنا . والعلم قديم ، وقد سبق العلم مشايخه) .

اعلم أن الغالب على هذه الأمة ، حين افترقت وتوزعتها الأئمة الذين قال فيهم رسول الله ﷺ : « أئمة ضالون مضلون ، قاعدون على أبواب جهنم ينادون إليها كل من أجابهم قذفوه فيها » .

فالغالب عليها التقليد ، فاستبصرت كل فرقة في مذهبها ، وعلى أنهم يقضون على أئمتهم أنهم غير معصومين من الخطأ والزلل ، فأ صيبت الاثنتان والسبعون فرقة التي ذكرها رسول الله ﷺ من جهة التقليد لغير مأمونين من الخطأ والزلل ، وتركوا البحث فيما جاءهم عن أئمتهم ، عادة الله تعالى في الذين خلوا من قبلهم تقليد الآباء والأمهات والسلف الصالح والطالح ، فاستمرأوا ، وخيف على المحقة أهل التقليد أن يؤتوا من تخلفهم عن أوائلهم ، لعلل ومعان استأثر الله بالكمال ، ولم يبرأ أحد من النقصان . وذلك لعلل ومعان :

أحدها : ألا تبلغهم بعض علوم أوائلهم .

والثاني : أن يستحسنوا بعض أقاويل من خالفهم .

والثالث : أن تنقص عقولهم عن مبلغ عقول أئمتهم .

والرابع : أن تختلف بهم الأهوية والأغذية والبلدان والأزمان فيفرطوا أو يفرطوا .

والخامس : أن تسمحن لهم عبادهم مالا يليق عند علمائهم .

والسادس : أن تختلف بهم الأحوال في الظهور والكتمان ، ويجهلون التفرقة بين ما يجوز في الظهور والكتمان .

والسابع : أن يأتيهم الشيطان من حيث لا يحتسبون ، فيزين لهم بعض أقاويل المخالفين عن مدارسة دواوينهم .

والثامن : أن يكونوا في المواضع التي تغلب عليهم أئمة المخالفين فيحولوا بينهم وبين حقهم ، أو يلقنوهم بعض باطلهم .

والتاسع : أن يطول عليهم الأمد فتقسو قلوبهم .

والعاشر : أن يدركهم العذر ، والأولون أصيبوا من جهة التقليد والاستحسان ، والآخرون من فنون المعاذر ، لكن المحقين أحسن حالا وإن قصروا ، عمن تورط في المهالك ولم يبصروا .

الإمام السادس : عمروس بن فتح — رضي الله عنه — حين قال :

(إن ما يقيم الحجة في دين الله العالم الغاية الذي لا يوجد على قوله مزيد ، وقيل : العالم بجميع فنون الحجة) فعلى هذا الوجه يتعذر قيام الحجة على أحد من أهل عصرنا ، لعدم الصفة التي ذكرها عمروس .

ومن عول على التوحيد ، وعلى الخمس التي بني الإسلام عليها ، وهي الشهادة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والحج ، فقد فاز .

والإشارة بهذا الحديث : أن الحجة لا تقوم على عوام الناس إلا بمثل هذه الصفة ، وهذا الصفة معدومة ، فبهذا المعنى عذر أهل صفين من المسلمين وهم

عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب ومن معهم من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان وهم في مائة ألف أو يزيدون جميع من شك في دم عثمان ، ولم يقطعوا عذرهم ، إذ لم يستبصروا في شيء ، ولما سبق إليهم من أمر الفتنة فتوقفوا ، فوسعهم مالم ينتهكوا الحدود الثلاثة التي قدمنا ذكرها .

فمن توقف وارتاب ، فواسع له على ما هو عليه إلى مذهب الحق إلا إذا ابتلي بالعمل ، فلا يسعه التوقف على العمل إذا وقع الابتلاء .

وقد قيدنا الأخذ من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ إلى فنون الحجة ، وفي هذا نظر لأهل الثغور والعوام من أهل القرى والكفور .

الإمام السابع : أبو القاسم يزيد بن مخلد — رضي الله عنه — .

قال الشيخ أبو القاسم في أبي يزيد النكاري حين خرب إفريقية وصنع فيها الأفاعيل ، واحتال عليهم الأباطيل ، فقال : (لقد فتح فيهم أبو يزيد بابا إلا أنه لم يحسن السيرة) .

اعلم أن هؤلاء السنية ظهر فيهم التشبيه والتجسيم العظيم ، تشبيه الباري سبحانه في عوامهم وذوي القصص منهم .

فلما كان أيام الربيع بن حبيب — رضي الله عنه — اجتمعت المشائخ والنكار ، فأشارت النكار إلى تشريكهم ، وأبى الربيع من ذلك ، وقال : (إنما ظهر هذا من عوامهم لا من أئمتهم وذوي الفضل منهم) فلما كان أيام ابن أبي زيد القيرواني وكان يسمى مالك الصغير لما أحيى من مذهب المالكية ، وعلى رأي مالك ألف ديواناً فقهياً ، وعقب في آخره بأن عمد إلى ذلك التشبيه فصرح به إلى حين مجيء المهدي ، وخاطب علي بن يوسف بن تاشفين في ذلك ، فألح على التشبيه .

ونهى عمن يقول : الله في كل مكان ، وضرب عليه الأبشار .

ثم أن عليا وفقهاءه أثموا على ذلك وقتلوا عليه فقيها من الفقهاء وهو الجزولي فحكم عليهم المهدي بالتشبيه وعزاهم إلى التجسيم ، فحكم فيهم حكم المسلمين في المشركين من القتل والسبي والغنيمة بعد ما حكم فيهم أول مرة بأحكام الموحدين .

وأما قوله في أبي يزيد : (إلا أنه لم يحسن السيرة) وذلك أنه إذا قصد بلدا قال لهم : (هل بات الإسلام عندكم أو سكن هاهنا الإيمان) فيقول أهل البلد : (لا) . لا يظنون أنه سأل عن رجال معروفة ، فيحل سبيهم بذلك .

وإذا سبوا السبايا شرعت فيهن طلبته ، فجرى حديث المهدي في أول بدئه وحكمه في هؤلاء المشبهة . فقال الشيخ أيوب بن إسماعيل بن أبي زكريا : لكن هذا — يريد المهدي — قد أحسن السيرة ، ردا على أبي يزيد ، قبل أن يتسمى المهدي بالمهدي ، فاستحسن ، وأنكر على أبي يزيد سيرته .

الإمام الثامن : أبو خزر يغلا بن زلتاف — رضي الله عنه — قال : (اعلم أنه يسع جهل الحرام ما خلا الشرك والاستحلال لما حرم الله ، والإصرار على ما حرم الله) قال : (وذلك إذا علمت أنه استحل ما حرم الله ، أو أصر على فعل ما حرم الله) .

واعلم أنه أشار إلى الشرك ، خصوصا أن على الناس معرفته والحكم فيه ، وذلك إذا كان شركا ظاهرا ظهر فيه التشبيه .

وإذا لم يظهر فيه التشبيه ، فليس عليهم من معرفة شركه شيء .

فإن كان في ذاته شركا فواسع له ما لم تقم الحجة به ، وذلك مثل الإيمان بمحمد ﷺ وبالأنبياء والرسل والملائكة والكتب وبالبعث وبالجنة والنار ، وأما ما سوى ذلك من النفاق والكفر والفسوق والمعصية ، فليس عليه منه شيء

إلا أن قامت عليه الحجة بشيء ، فعند ذلك يجب عليه .

فإن قامت عليه الحجة بأن هذا فرض ، أو حان وقته عليه ، فإن رأى من ضيعه فيعلم أن قد عصى .

وكذلك ما نهى عنه أن رأى من فعله ، فعليه أن يعلم أنه قد عصى ، وأنه أتى في التضييع والتصنع حراما ، وليس عليه ما وراء ذلك .

وإن قامت عليه الحجة أنه كبير ، فعليه أن يعلم أنه معصية والعقاب عليه واجب ، وليس عليه أن يعلم أن في شيء من أفعال العباد كفرا ، خلا اللسان والقلب ، ولا نفاقا ولا فسوقا .

وليس عليه فيمن نقض شيئا من دينه ، أنه كفر أو فسوق ، إلا الشرك ، فمن نقض عليه شيئا من دينه ، فقد أتى حراما لا غير .

وأما الإصرار على فعل الحرام ، فهو نفس الحرام ، فليس عليه أكثر من أنه أتى حراما .

وأما الاستحلال لما حرم الله ، فربما يقع أكثر وأعظم من المستحل منه ، ومن أصر على الشرك فهو شرك ، ومن أصر على الكبير فهو كبير .

وأما الاستحلال ، فربما يستحل صغيرا ويكفر به ، وربما يستحل كبيرا فيشرك به .

وفي الاستحلال مزية على الإصرار ، وربما أشرك المستحل ولا يشرك الفاعل .

الإمام التاسع : محمد بن محبوب — رضي الله عنه — .

قوله في الربا على الأصل الذي اجتمعت عليه الأمة بخلاف قول عبد الله ابن العباس ، وذلك أن ابن عباس عول في الربا على النسيئة ، وتأول قول

رسول ﷺ : « إنما الربا في النسيئة » وأبطله فيما وراء ذلك ، ولم ير في الدينار بالدينارين يدا بيد بأسا .

والأصل الذي عولت عليه الأمة أن الربا المعني هو الربا في النسيئة[١] ، وعولت على الحديث الذي يأثره عبادة بن الصامت عن رسول الله ﷺ : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبربالبر ، والشعير بالشعير ... حتى الملح بالملح ربا إلا ها وها ، يدًا بيد سواء بسواء ، مثلا بمثل » .

وفي حديث آخر : « فمن زاد واستزاد فقد أربى » .

وقوله : « فمن أجبى فقد أربى » . ونهيه عن المزابنة والمحاقلة ، وعن بيع الطعام بالطعام .

وقوله لبلال : « أربيت يا بلال » .

وقوله للأسود بن عزنة ، حين أتاه من خيبر بتمر جنيب فقال له : « أهكذا تمر خيبر ؟ » .

فقال : (والذي بعثك بالحق بشيرا ونذيرا ، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين من الجمع) .

فقال عليه السلام : « لا تفعلوا ، بع الصاعين من الجمع واشتر الصاع من هذا » .

وقوله : « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إلا ما نهيتكم عنه » .

وقول عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — : (إن آخر ما أنزل لآية الربا ومات رسول الله ﷺ ولم يبينها لنا ، فاحذروا الربا والريبة) .

واعلم أن هذه الآثار وردت عن رسول الله ﷺ من الطرق الصحاح ، وعولت عليها الأمة والأئمة والفقهاء ، وجل الصحابة عليها ، فخالف

---

(١) في ط البارونية اضطراب وأصلح هكذا ليستقيم المعنى . (مراجع ط ٢)

ابن عباس بالحديث الذي روينا عنه ، « إنما الربا في النسيئة » .

وسئل هل سمعه من رسول الله ﷺ ؟

فقال : (لا ، إنما حدثني به أسامة بن زيد وزيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ) وهو حديث صحيح .

وذلك أن أسامة بن زيد وزيد بن أرقم كانا يشتريان من السوق القافلة من الطعام ، من بر أو شعير أو تمر ، بالدنانير ، فيصلون إلى دورهم ، وقد عازتهم الدنانير ، أو يشتريان بالدراهم ، فتعوزهم الدراهم .

فسألا رسول الله ﷺ : (إنا نشتري من السوق بالدنانير فتعوزنا ، فندفع الدراهم ونشتري بالدراهم فتعوزنا ، فندفع الدنانير بدلًا مم عاز) .

فقال عليه السلام : « لا بأس إنما الربا في الرجاء أراد أن يفسخ كل واحد منهما في صاحبه ولا نظرة » .

وكذلك حديث عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — لطلحة بن عبيد الله ، حين اشترى من مالك بن أوس بن الحرثان حليا بمائة دينار فقال : (انظرني حين يأتي خازني من الغابة) ، فسمعها عمر بن الخطاب ، فقال : (لا والله ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « وإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره » .

واعلم أن ابن عباس من علماء هذه الأمة وفقهائها وممن دعا له رسول الله ﷺ أن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل ، ولكن أمرا آذن الله تعالى عباده بالحرب ، فلا ينبغي أن يتعرض له ، ولا أن يهون به ، قال الله — عز وجل — : ﴿ يـٰأَيُّـها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ .

وإنما إنفاذ الشريعة ، أمر يسره الله فسهله فخذ فيه باليسر ما قدرت ،

ولا تتعد حدود الله تعالى ، وأمر عسره الله وشدد فيه فلا تتعرض له ، فقد شدد في آية الربا مالم يشدد في غيرها ، وآذن العباد بالحرب .

وقد قيل عن ابن عباس ، إنه قد رجع عنها في أيام مرضه بالطائف وفيه مات ، وقال : (أردنا أن نسد عنكم أبواب الربا فأبيتم إلا فتحها) . فرجع عنها قبل موته ، وإنما نبهناكم على هذا نصحية على أن ابن عباس بالموضع الذي هو فيه من الفقه في الدين والسنة والتنزيل بالموضوع الذي لا ينكر .

وقد قال أبو بكر الصديق : « ما من عالم إلا وفي علمه مأخوذ ومتروك ، ما خلا صاحب هذا القبر » وأشار إلى قبر رسول الله ﷺ . وليس مذهبه في الربا بفرض فيضيق على الناس مخالفته .

وقد فطن لمذهبه محمد بن محبوب فآثر السنة والجماعة[1] والرأي ، وهو النهاية في زمانه نسيج وحده ، وفرد زمانه .

الإمام العاشر : الشيخ مصالة — رضي الله عنه — :

قال : (ليس لله علينا أن نكون حفظة لا ننسى ، اعلم أن النسيان للإنسان أمر غالب ، وربما يكون عن أسبابه ، فيؤخذ به ، ولم ترد فيه شدة إلا في ناسي القرآن بأنه روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « نظرت في ذنوب أمتي ولم أر ذنبا أعظم من ناسي القرآن » .

وقال أيضا : « من حفظ القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيامة أجذم » ، وقال الله — عز وجل — : ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ وقال : ﴿ أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ وقال : ﴿ نسوا الله فأنساهم أنفسهم ﴾ .

واعلم أن هذا الوعيد إنما يتوجه إلى من نسي الله — عز وجل — فليس الله — عز وجل — ممن ينسى ، كما أن ألم الضرب ليس مما ينسي ، فالله معك أين ما توجهت ، فارم ببصرك حيث شئت ، تجد صنعه لك حاضرًا ، أو

---

(١) أي جماعة المسلمين الذين خالفهم ابن عباس في مسألة الربا . (مراجع ط ٢) .

ناهيًا أو آمرًا .

ومن علم أثر السبع فلن يستطيع نسيانه ، ما دام معه أثره ، وقد علم بأسه .

وقد عذر الله تعالى ناسي الصلاة : قال رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها » فعذره عليه السلام ولو نسيها إلى المحشر لما كان عليه بأس .

وقد صلى عليه السلام صلاة العصر بأصحابه فقام من اثنتين ، فقال له ذو اليدين من أصحابه : (أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟)

فقال له عليه السلام : « كل ذلك لم يكن ، ولكن أنسى لأسن لكم » فقال عليه السلام لأصحابه : « أصدق ذو اليدين ؟ »

قالوا : (نعم) فرجع فأتم بهم أربعا . ولو لم يذكره أحد من أصحابه لوسعه ذلك إلى الحشر ولا ضير ، فشددت المشايخ في هذه المسألة غاية التشديد وقالت : إن من قامت عليه الحجة بفريضة من الفرائض من دين الله ، أو آية من كتاب الله — عز وجل — ، أو بنبي من الأنبياء والرسل والملائكة والمنصوص من بني آدم ، في خير أو شر ، أو ولي من أوليائه ، أو تباعه من التباعات من الأموال والأنفس ، أنه لا يعذر في شيء من هذا كله .

وحكموا بالشرك ، فيمن نسي نبيًا ، أو ملكًا ، أو رسولًا ، أو فريضة منصوصة ، أو قضية من كتاب الله — عز وجل — مخصوصة .

وحكموا في الشاك أنه مشرك ، وفي الشاك في الشاك إلى يوم القيامة .

واعلم أن هذه المسألة قد شدد فيها وأرجو عند الله تعالى فيها السعة والرحمة ، قال الله تعالى حكاية عن المؤمنين : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ . فذكر ذلك في معرض الإجابة والإمتنان ، فنحن على عمومها

في هذه الآية ، حتى يأتي ما يخصها ، بل تفضل الله علينا من وراء هذا فترك المؤاخذة في الخطأ فهو كالنسيان .

وقد ذهب أهل التفسير الذين فوض الله تعالى إليهم بيان كلامه وخطابه للخليقة بأن قالوا : إن نسينا تركنا أو أخطأنا أي تعمدنا ، فجاوزوا النسيان إلى العمد ، والترك والخطأ إلى الترك والعمد .

ومذهب هؤلاء المفسرين مذهب صالح لائق برحمة رب العالمين في عباده المذنبين ، اقتبسوا هذه الطريقة من رسول الله ﷺ فيما حكاه الرب عنه . حيث يقول : ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ فلهذا المعنى قال رسول الله ﷺ ، في قول الله — عز وجل — : ﴿ إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليمًا حكيمًا ﴾ .

واعلم أن من سلم من خصلتين فلا يستبعد له هذا التفسير ، وهو حاصل في جملة المؤمنين ، من سلم من البدعة ، ومن سلم من الإصرار .

فالبدعة : أن يدين لله تعالى بدين كان به على الله شاهدا ، وفي شهادته عليه كذابًا ، حتى يلقى الله — عز وجل — على ذلك ، فعلى أي شيء يثيبه الله — عز وجل — ؟ أعلى غير ما قدمت يداه ؟ ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ .

وأما المصر والمعاند لربه والمتمادي على معصيته وارتكبها عمدًا ، وعول أنه لا يفارقها أبدًا حتى يلقى ربه ، فأصر واستكبر ، فخاب وخسر ، فلقى ربه غدا في المحشر منكوسا مركوسا ، فليس في هذا أيضا مطمع ، إذ لا يليق بحكمة الباري سبحانه إسعافه على اصراره وخلافه وما وراءه من الذنوب ، فليس بمستحيل العفو عنه ، بأسباب خمسة : التوبة النصوح ، والحسنة المقبولة ، والمصيبة الوجيعة التي قال صاحبها : ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم

صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴾ . أو لم يقلها .

وقال الله — عز وجل — : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ .

وقال ﷺ : « ما من مسلم يصاب بمصيبة حتى الشوكة يشاكها إلا كفر بها من خطاياه » .

ومن وراء ذلك شفاعة المصطفى عليه السلام ، فكيف بمن له الشفاعة ، وهو الحكيم الكريم الرؤوف الرحيم رب العرش العظيم . وهو التائب عن عباده المذنبين قبل أن يتوبوا فقال عز من قائل : ﴿ يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلًا عظيمًا ﴾ .

وقضى على لسان نبيه عليه السلام : « أن من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان دخل الجنة » . رواه ضمام بن السائب عن رسول الله ﷺ .

وقوله — عز وجل — يوم الفصل الأكبر : « يا معشر المؤمنين إني قد وهبت لكم ما بيني وبينكم فتواهبوا فيما بينكم » ويقع القصاص فيما بين المسلمين والمسلمات ، ويتقاصون بالحساب بدل الأموال والتبعات ، ومن وراء ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ....



تم الجزء الثاني

فهرست الجزء الثاني
من كتاب الدليل والبرهان

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊

تم الفهرست

رقم الإيداع ٩٧/٢

مطبعة الألوان الحديثة : ٥٦٢٢٧٦